رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد 10ديسمبر2012

ISSN : 2392-5418

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح عمان الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

هيئة التحكيم العلمي:

أ.د.فرنسوا بونو فرنسا

أ.د. جون بيار ديتري فرنسا

أ.د.وليام أنطوني الولايات المتحدة الأمريكية

أ.د.فليب جيمس الولايات المتحدة الأمريكية

أ.د.أوكيل محمد السعيد جامعة الملك فهد السعودية

أ.د.عبد الحميد مانع الصيح جامعة صنعاء اليمن

أ.د.محمود الوادي جامعة الزرقاء الأردن

أ.د.عبد الرزاق الشحادة جامعة الزيتونة الأردن

أ.د.عبد السلام أبو قحف جامعة الإسكندرية مصر

أ.د .رمضان الشراح جامعة الكويت الكويت

أ.د.حيدر عباس جامعة دمشق سوريا

أ.د.فريد كورتل جامعة سكيكدة الجزائر

أ،د.كمال رزيق جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د.عبد الحفيظ بلعربي جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا الإمارات

أ.د رامز الطنبور جامعة الجنان لبنان

أ.د.درمان سليمان جامعة دهوك العراق

شروط النشر:

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة .ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة4.5 سم ،وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغةالعربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج(Microsoft Word)

-يرقم التهميش والاحالات و يعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر،الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.

-تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.

-على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة أجنبية ثانية إنجليزية ، فرنسية ،ألمانية، إيطالية، روسية إن كان البحث محرر بالعربية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.

-المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها.

-يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.

-ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk_51@hotmail.com أو remah@remahtraining.com

أو إلى العنوان البريدي:شارع الغاردنز عمان الأردن

هاتف:: 00962799424774 أو00962795156512

الموقع الإلكتروني: www.remahtraining.com

REMAH

Review for Research and Studies

A Refereed Review

Published by

Center For Research and Human Resources

Developments Remah-Amman – Jordan

No :10 December 2012

ISSN : 2392–5418

The Review publishes studies and research in the following fields:economics and administration sciences

A guide for contributors

1-An article submitted for publication should be written in Arabic or English or Frensh .it should not exceed 20 pages in length ,inclusive of figures ,drawing ,table ,appendixes ,and references.

2- The contributor must state in writing that the article submitted was not published befor and is not under consideration by any review.

3-The Review reserves the right to omit , summarize ,rewrite any sentences in the submitted article that do not suit its house style .

1- Upon the publication of his/her contribution, the writer receives a copy of the review in which the contribution is published.

2- Contributions should be tybed on one side of paper .simple spaced and with 4,5cm(one;inch)margins;it should be in Microsoft word (doc) format and traditional Arabi with 14pt font for Arabic and 12pt times new romain for English;French.

3- Two abstracts, one in Arabic and another in English ,are required, each should not exceed 150words .

4- Contributions should follow the appropriate methodology used in their individual fields.they should also follow one of the following citation and documentation styles;the MLA style or the Chicago style in the humanities(MLA Style Manual and Guide to Scholarly Publishing ;The Chicago Manual of Style),the APA Style in the Social Sciences (the Publication Manual of the American psychological Association)

- **All correspondence related to the review should be addressed to :**

remah@remahtraining.com **or** khaledk_51@hotmail.com

tel : 00962795156512 or 00962799424774

www.remahtraining.com

CONSULTATIVE BOARD

Prof Francoi Bono		French
Prof Jean piere Detrie		French
Prof Wiliam antonie		USA
Prof Philip Jamas		USA
Prof OKIL Mohamed Said	King fehad university	KSA
Prof Abedelhamid manaa elsayeh	snaa university	YEMEN
Prof Mahmod elouadi	Zarka university	JORDAN
Prof Abedrazzak chahada	Zaytouna university	JORDAN
Prof Abedsalem abou kohf	alexandrie university	EGYPT
Prof Ramadan charah	kawait university	KAWAIT
Prof Haidar Abbas	Damascus university	SIREYA
Prof Farid kourtel	skikda university	ALGERIA
Prof Kamel Rezig	blida2university	ALGERIA
Prof Abedelhafid Belarabi	Sciences and Tecnologie university	UAE
Prof Ramez TANBOR	jinan university	LIBAN
Prof Dreman Souliamane	Dahok university	IRAK

فهرس المحتويات

أثر رأس المال الفكري في خلق الميزة التنافسية وإدارة الأزمات دراسة ميدانية في شركات قطاع الإستثمار المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.....8
الدكتور محمود فهد عبد الدليمي جامعة كربلاء العراق

دراسة مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية اليمنية المطبقة لنظام الإيزو 9001.....42
الدكتور جميل حميد الأثوري د.جميل عبد المجيد المقطري اليمن

العوربة والعولمة الواقع وتحديات القرن الحادي والعشرين.....93
الأستاذ الدكتور حربي محمد عريقات جامعة البترا الأردن

الإقتصاد الخفي والنمو في البلدان العربية حالة الجزائر دراسة قياسية...128
الدكتور بودلال علي جامعة تلمسان الجزائر

البطالة بين التحدي والإحتواء دراسة حالة الجزائر.....162
الدكتور حاكمي بوحفص جامعة وهران الجزائر

أثر رأس المال الفكري في خلق الميزة التنافسية وإدارة الأزمات
دراسة ميدانية في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

محمود فهد عبد الدليمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاءالعراق

مقـدمـــــة

تواجه شركات الأعمال اليوم تحديات كبيرة لاسيما في زمن العولمة ومشكلاتها المعاصرة . أذ تعمل هذه الشركات في بيئة معقدة تتسم بالمنافسة القوية والتطورات المتسارعة وبروز الميزة التنافسية وادرة الازمات .

ان كبر حجم الشركات وتنوع أعمالها وسرعة التغير يحتم عليها الاستفادة القصوى من رأس مالها الفكري بصورة عامة ورأس مالها البشري بصورة خاصة وذلك بسبب التغيرات التي تحصل في بيئة الشركات المعاصرة والتي تستند في جوهرها على العنصر البشري الذي أصبح اليوم من اهم الموجودات بالنسبة للشركات والذي يمثل احد عناصر البنية التحتية لها .

لقد أوجدت عولمة التجارة ونظم الاتصالات والمعلومات فرصاً جديدة لشركات الاعمال تحاول من خلالها الحصول على حصص سوقية جيدة ومن جانب آخر هناك التهديدات المتمثلة بالمنافسة وأثارها .

ان عالم الأعمال اليوم قد تغير بشكل سريع ولا يستطيع اللحاق به إلا من يمتلك ناصية الابتكار والإبداع من خلال المعرفة المتمثلة بالعقول البشرية المفكرة التي لها الدور الفعال في اكتساب الميزة التنافسية وادارة الازمات بالشكل الصحيح للتقليل من اثارها وتداعياتها ونتيجة لهذه الأهمية جاءت هذه الدراسة لتناول أهمية رأس المال الفكري في خلق الميزة التنافسية وإدارة الازمات.

المنهجية العلمية للبحث

أولاً:مشكلة البحث

تواجه شركات الأعمال المعاصرة تحديات كبيرة نتيجة للظروف الاقتصادية والبيئية وشدة المنافسة وبروز الازمات المختلفة، ولأن نجاح الشركات أو إخفاقها مرهون برأس مالها الفكري أولاً وبقيادتها التي هي جزء من رأس مالها الفكري ثانياً. لذا فقد أكدت الاتجاهات الفكرية الحديثة على ضرورة الاهتمام بدور الموارد البشرية المفكرة باعتبارها مورداً ثميناً وعنصراً أساسياً ومحركاً لباقي عناصر المنظمة الأخرى.

وضمن هذا السياق يمكن تلخيص مشكلة البحث بعدد من التساؤلات وكما يلي:

1. مدى أهمية رأس المال الفكري الموجود في المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية وإدارة الازمات بالشكل الصحيح وللتقليل من اثارها ومعالجتها .
2. هل هناك علاقة ارتباط بين رأس المال الفكري وتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ؟
3. هل هناك تأثير لرأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة؟
4. هل توجد علاقة بين راس المال الفكري وإدارة الازمات.

ثانياً: أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يتناول موضوعاً يسعى للربط بين ثلاث متغيرات مهمة إكتسبت أهمية كبيرة في مجال شركات الأعمال في عصرنا الراهن وهي: رأس المال الفكري والميزة التنافسية وإدارة الأزمات وحظيت هذه المتغيرات بأهمية بالغة من لدن الكتاب والباحثين نظرياً إلا أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي ميدانياً وخاصة في السوق العراقية .

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. إعداد أطار نظري خاص بالدراسة من خلال الإطلاع على الأدبيات المعاصرة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.
2. اختبار أهمية رأس المال الفكري في خلق الميزة التنافسية وإدارة الأزمات لشركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
3. وضع التوصيات المناسبة للشركات المبحوثة في مجال الدراسة.

رابعاً: فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين مفادهما:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية.
2. يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية.

خامساً – مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من كافة شركات قطاع الاستثمار المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . وان عدد هذه الشركات هو تسع شركات وبهذا سيكون تمثيل المجتمع 100%. تم الاعتماد على بيانات المؤشرات المالية التي يصدرها سوق العراق للأوراق المالية للشركات مجتمع البحث للمدة من 2002-2004 .

سادساً – أساليب البحث

يمكن تحديد أساليب البحث من خلال ما يتعلق بالجانب النظري والجانب التطبيقي للبحث وكما يلي :

أ- الجانب النظري :

من أجل بناء الجانب النظري للبحث اعتمد الباحث على مجموعة من الكتب وباللغتين العربية والانكليزية والدوريات والرسائل الجامعية وكذلك ما توفر له من مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

ب- الجانب التطبيقي :

ومن أجل بناء الجانب التطبيقي للبحث فقد استخدم الباحث مجموعة من الاساليب الاحصائية والمالية في تحليل البيانات التي توفرت له من دليل الشركات المساهمة في سوق العراق للاوراق المالية – اصدار 2006، والتقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للسنوات2002-2004.

وهذه الاساليب هي :

1- معامل الارتباط (Correlation Coefficient)

ويستخرج وفق الصيغة التالية (القاضي وآخرون ،2005،ص112) .

$$r = \frac{n\sum XY - \sum X \sum y}{\sqrt{[n\sum X^2 - (\sum X^2)][n\sum Y2 - (\sum Y)^2]}}$$

إذ أن :

r = معامل الارتباط .

n = عدد المشاهدات .

Y,X = المتغيرين المطلوب ايجاد العلاقة بينهما .

2- معامل الانحدار (Regression Coefficient)

ويستخرج وفق الصيغة الآتية : (القاضي وآخرون ،2005،ص119)

$$Y = a + bx$$

أذ أن :

y = المتغير المعتمد .

x = المتغير المستقل .

b = الانحدار (الميل) .

a = الحد الثابت .

3- معدل العائد على الموجودات (ROA)

ويستخرج وفق الصيغة الاتية : (Rose,1999,P:158)

$$\text{Return on Assets} = \frac{\text{Net income after taxes}}{\text{Total Assets}}$$

4- الحصة السوقية (Market Share)

وتستخرج وفق الصيغة الآتية : (Jean ,1997,P:202)

$$\text{الحصة السوقية} = \frac{\text{مجموع مبيعات الشركة}}{\text{مجموع مبيعات القطاع}}$$

الإطار النظري للبحث أولاً: مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري

يعد رأس المال الفكري (Intellectual Capital) اليوم أثمن الموجودات (الاصول) بالنسبة للكثير من الشركات واقتصاديات الدول وسيشكل قوة الدفع لعجلة النمو الاقتصادي في المستقبل ، ويتكون من الاختراعات الفنية والدراية (Know-how) والاسرار التجارية والعلاقات التجارية والتصاميم والابتكارات الفنية والادبية وعدة اشكال أخرى من الملكية

الفكرية والموجودات اللامادية من نتاج الاختراع والابتكار للعقل البشري . (سيبان وايلمونن ،2007 ،ص2)

كما يعتبر رأس المال الفكري بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المعرفي والمفتاح الرئيسي لنجاح شركات الاعمال للألفية الثالثة ، وضمن هذا التوجه يقول باوزير " إن الصناعات الاقتصادية المعرفية تعتمد على كفاءة العنصر البشري واستخدام العقل في الاختراع والتطوير أكثر من الاعتماد على المواد الخام " موضحاً أن هذه الصناعات تدخل في قطاعات كثيرة مثل صناعة الاتصالات وتقنيات المعلومات وهندسة الالكترونيات وصناعة البرمجيات وغيرها .(باوزير ، 2008)

وضمن هذه الفقرة سنتناول المحاور الآتية :

أ- مفهوم رأس المال الفكري :

يعد مصطلح رأس المال الفكري من المصطلحات الحديثة نسبياً ، ويمثل رأس المال الحقيقي للمنظمات الذي يشتمل على الإمكانيات المادية والمالية والثقافية والذهنية المتاحة للمنظمات .

ويعرف رأس المال الفكري بأنه المعرفة الخارجية الممتدة الى حيز التطبيق والمستثمرة لمصلحة المنظمة وذلك لان المعرفة في عصرنا الحالي تعد بمثابة اسلحة نووية تنافسية . (Stewart , 1999,P:5)

كما يعرف أيضاً بأنه مجموعة من الموارد المعلوماتية المتكونة على هيئة نوعين من المعارف :

النوع الأول : معارف ظاهرة يمكن التعبير عنها او كتابتها ونقلها الى الاخرين على شكل وثائق .

والنوع الثاني : معارف ضمنية مبنية على الخبرات الشخصية والقواعد البديهية التي تساهم في تطوير المنظمة . (Daft,2001,P:258)

ويعرفه العنزي " بانه المقدرة العقلية القادرة على توليد الافكار الجديدة والعلمية القابلة للتنفيذ وتتمتع بمستوى عالي من الجودة وتمتلك القدرة على تحقيق التكامل بين مكونات مختلفة للوصول الى الاهداف المنشودة " . (العنزي ، 2002،ص142) .

ويرى (Hennie) أن رأس المال الفكري هو عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية الصافية للشركة . (Hennie ,2002,P613)

ويعد رأس المال الفكري أحد عوامل النجاح المهمة لبناء المنظمات المعرفية بالاعتماد على الموجودات غير الملموسة التي تتضمن معارف العاملين وخبراتهم ومعلوماتهم وذلك في إطار بناء عقول بشرية لامعة ونجوم ساطعة للاستفادة منها في تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق النجاحات المستمرة لتلك المنظمات . (النوري ،2005،ص78)

ب- أهمية رأس المال الفكري

تنبثق اهمية رأس المال الفكري من كونه يمثل أهم مصادر الثروة ودعائم القوة لأية منظمة . وان الاهتمام برأس المال الفكري يعد قضية تفرضها طبيعة التحدي العلمي والتقني في الوقت الحاضر ، فالقدرات الفكرية المتطورة هي أهم الاسلحة التي تعتمدها الدول في الصراعات العالمية الراهنة . (العنزي ونعمة،2001،ص23).

كما تنبثق أهمية رأس المال الفكري من أهمية مكانة أصحاب العقول والالباب في القرآن الكريم ، إذ وردت هاتان الكلمتان في (61)أية موزعة على (43) سورة كريمة وبنسبة (38%) من مجموع سور القرآن الكريم . ومن هذه الآيات الكريمة قوله تعالى (أن في خلق السماوات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الالباب) (سورة آل عمران . الآية 190) . (احمد،2007،ص89)

إن أهمية رأس المال الفكري تبرز كحقيقة لا تقبل الشك بأن له عائد مجز على المدى الطويل ، ولكي يتحقق هذا العائد يجب أن تكون هناك كلف مادية تتحملها المنظمات مقابل حصولها

على هذا العائد . وهذا ما أكدهُ (Cigy) في أهمية رأس المال الفكري لشركة (Microsoft) إذ أن (94%) من اجمالي القيمة السوقية للشركة والبالغة (119) بليون دولار أمريكي تركز على الموجودات المعرفية (غير المادية) . (النوري ،2005 ، ص79) .

فأذا كان الاقتصاد هو العنصر الحاكم في عصرنا الحاضر فأن الاقتصاد المعرفي هو الوقود اللازم لقاطرة التنمية الاقتصادية لان المعلومة أصبحت أهم من السلاح (الفيصل ،2008) . والمعرفة اليوم تمثل مصدراً مهماً لاكتساب الميزة التنافسية في الاسواق .

جـ- مكونات رأس المال الفكري

لقد حدد توماس ستيوارت في كتابه الشهير (رأس المال الفكري – ثروة المنظمات) ثلاث مكونات رئيسية لرأس المال الفكري وهي : (Stewart,1999,P:75-78)

1- رأس المال البشري Human Capital

يتمثل رأس المال البشري بالعاملين في الشركة والذين يمتلكون أفكار أو اقتراحات أو معلومات تقدم حلول فعالة ومبتكرة للزبائن . أن رأس المال البشري هو تراكم ضمني للمعرفة في أذهان العاملين في المنظمة ويفقد بمجرد مغادرة هؤلاء العاملين للمنظمة .

2- رأس المال الهيكلي Structural Capital

يتمثل رأس المال الهيكلي بالقدرات التنظيمية للمنظمة التي تتيح للمنظمة إمكانية ترجمة المعرفة الى ممارسات مفيدة من خلال الموجودات الفكرية الهيكلية المتمثلة في نظم المعلومات وبراءات الاختراع وحقوق النشر والتوزيع .

3- رأس المال الزبائني Customer Capital

ويتمثل بالزبائن الذين لديهم القدرة على تقديم المعلومات والأفكار التي يمكن أن تضع الشركة في القمة .

د- **إدارة رأس المال الفكري**

تعد إدارة رأس المال الفكري من المواضيع المهمة التي تشغل أفكار المدراء في الإدارات العليا للمنظمات وذلك لان معظم الموجودات الفكرية لا تفضل الإدارة والسيطرة بل كثيراً ما تقاوم محاولات الاحتواء وهذا يعني لابد من وجود إدارة قوية متمكنة ورشيدة تعمل من أجل ضمان المحافظة على رأس المال الفكري واستثماره ، ولقد وضح (Stewart) خمسة مبادئ أساسية للإدارة الفاعلة لرأس المال الفكري وهي :- (النوري ،2005،ص87)

1- الاستفادة قدر الامكان من أفكارها وأعمالها لصالح المنظمة وذلك من خلال العلاقات الودية مع موظفيها وزبائنها .

2- توفير الموارد التي يحتاجونها ومساعدتهم في بناء شبكة داخلية بينهم .

3- عدم المبالغة في إدارة رأس المال الفكري لان سر النجاح يكمن في الروح الابتكارية .

4- توجه بناء المعلومات في المكان الصحيح .

5- هيكلية رأس المال الفكري باتجاه المعلومات لزيادة فاعليتها وكفاءتها .

ولكي تستثمر الإدارة رأس مالها الفكري والمعرفي أفضل استثمار فمن الضروري أن تشجع عامليها وتحفزهم على تقديم افكارهم وتسهل عملية تبادل المعلومات فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الإدارة من جهة أخرى وان توفر لهم المناخ الصحي الذي يمكنهم من تقديم تلك المعلومات والافكار بحرية كاملة مع الاخذ بالحسبان إنه ليس كل العاملين يمكن اعتبارهم مصدراً لرأس المال الفكري ، إذ أن العاملين الذين سيكونون أكثر قدرة على تقديم أفكار ومعلومات ذات قيمة مميزة هم العاملين المتميزين والذين يمارسون وظائف استراتيجية في العمل كالمهندسين والفنين والخبراء والمختصين ، ومن الضروري أيضاً أن تقوم الإدارة ببناء علاقات أو تحالفات مع الزبائن بحيث تكون هناك اتصالات مفتوحة بين الطرفين تتدفق من خلالها معلومات الزبائن ومقترحاتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم . (الرشيد،2007،ص1)

هـ- قياس رأس المال الفكري

لقد جرت محالاوت عديدة من قبل الكّتاب والباحثين والشركات الرائدة لقياس رأس المال الفكري انطلاقاً من المقولة الشهيرة (ما يمكن قياسه يمكن إدارته) وذلك للخروج عن القواعد المحاسبية التقليدية التي تأخذ بالحسبان فقط تلك الموجودات المادية الملموسة من حيث كميتها والتي ينبغي تسجيلها على أساس تأريخي .

ولقد تنامى التميز بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية بشكل كبير وتم عزو ذلك الى رأس المال الفكري المتمثل بالموجودات غير الملموسة كالمعرفة والعلامات التجارية والعلاقات مع الزبائن والماركات المسجلة وبراءات الاختراع ، ومن الجدير بالذكر أن كل هذه الموجودات لا تأخذ مجالها بالتسجيل في السجلات المحاسبية التقليدية .

وبناءاً على ما تقدم فقد طرحت العديد من المقاييس الكمية والغير كمية لقياس رأس المال الفكري من قبل الكّتاب والباحثين التي مازالت محل جدال ونقاش فيما بينهم حول مدى دقتها وقياسها بشكل صحيح .

وسنتطرق في سياق هذه الفقرة الى بعض المقاييس الكمية والتي سنتناولها في التحليل في المباحث القادمة .

فقد طرح (Abdol Mohammd & Greenby) مجموعة طرق لقياس رأس المال الفكري : (النوري ،2005،ص96)

1- معدل العائد على الموجودات (ROA) والذي يُحسب بقسمة الدخل الصافي للشركة بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات ، فأذا ظهر هذا المعدل منخفضاً فأنه قد يعكس ضعف القدرة الإنتاجية للشركة الناتجة عن سوء استثمارها للموجودات الفكرية بالاتجاه الصحيح . أما ارتفاع هذا المعدل فقد يدلل بشكل أو بآخر على وجود رأس المال الفكري في ظل كفاءة سياسات الشركة الاستثمارية والتشغيلية .

2- نسبة القيمة السوقية* الى القيمة الدفترية** ، إذ أن القيمة الدفترية تمثل مجموع الموجودات الثابتة في الشركة من مصانع وأراضي ومعدات ومباني وأثاث ، أما القيمة السوقية فتمثل القيمة الكلية لأسهم الشركة في السوق المالية .

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية :

القيمة السوقية الى القيمة الدفترية = سعر السهم في السوق / القيمة الدفترية للسهم

ثانياً- الميزة التنافسية Competitive Advantage

تحتل الميزة التنافسية أهمية بالغة للشركات الهادفة الى التطور المستمر في كافة المجالات ، إذ أن تطوير المنتج وتقديم خدمات متميزة للزبائن وتحقيق كلف أقل من المنافسين والحصول على موقع تنافسي ملائم وتطوير تقنيات المنتجات وجعلها أكثر ملائمة لحاجات ورغبات الزبائن والقدرة على جلب السلع الجديدة الى السوق أسرع من المنافسين فضلاً عن امتلاك خبرة أكبر من المنافسين ، هي عوامل للتفوق في صناعة السلع والخدمات والتي أسهمت في ظهور فكرة الميزة التنافسية . وانطلاقاً من هذه الحقائق وإيماناً بأهمية الميزة التنافسية لشركات الاعمال ستجري دراسة مكونات هذه الفقرة على النحو الآتي :

(*) القيمة السوقية للشركة تساوي حاصل ضرب رأس مال الشركة × سعر أغلاق السهم (وهو آخر سعر تداول نفذ على سهم الشركة خلال العام) .

(**) القيمة الدفترية للسهم تساوي حقوق المساهمين ÷ عدد الأسهم المصدرة (رأس المال الأسمي)

(دليل الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية،إصدار 2006)

أ- مفهوم الميزة التنافسية

يعد مفهوم الميزة التنافسية من المفاهيم الحديثة الذي نال اهتمام الكثير من الكّتاب والباحثين في مجال إدارة الاعمال ، وبالرغم من عدم وجود تعريف عام للميزة التنافسية إلا ان كثيراً من الكتاب والباحثين تناولوها بالتعريف من وجهات نظر مختلفة وكما يلي :

فقد عرفها كوتلر بأنها قدرة وقابلية الشركة على الأداء بأسلوب واحد أو عدة أساليب بحيث لا يمكن اتباعها من قبل المنافسين . (Kotler,1997,P:53)

أما هايزر وريندر فقد عرفوها بانها القابلية على ايجاد نظام يمتلك ميزة يتفرد بها عن المنافسين . (Hizer & Render ,2001,P:34)

ويعرفها (سامح،2006) بأن يكون لدى الشركة مايميزها عن غيرها ويؤدي الى زيادة ربحيتها مثلا :

- شركة تمتلك منافذ توزيع في عدد من الدول .
- مطعم يبيع آيس كريم بطعم ممتاز مقارنة بأي مطعم آخر .
- تاجر أستورد التكنلوجيا الحديثة أسرع من غيره .
- مصنع يستطيع صناعة ملابس بتكلفة أقل من المصانع الاخرى التي تنتج نفس الجودة .

مايكل بورتر (أستاذ بجامعة هارفارد) يرى ان الميزة التنافسية تنقسم الى نوعين :

1- **التميز في التكلفة** Cost Advantage

تتميز بعض الشركات بقدرتها على انتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين ، هذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة .

2- **التميز عن طريق الاختلاف أو التمييز** Differentiation Advantage

شركات أخرى تتميز بقدرتها على أنتاج منتجات أو تقديم خدمات فيها شيء ما لهُ قيمة لدى الزبائن بحيث تتفرد به عن المنافسين .

ب-أهمية الميزة التنافسية

تبرز أهمية الميزة التنافسية في تحديد مدى توافر مقومات النجاح الأساسية مقارنة بالمنافسين وذلك من خلال اعتماد الشركة على استراتيجية تنافسية غير معتمدة من قبل المنافسين ، كما يجب على الشركة أن تتجنب الاستراتيجية التي يتطلب نجاحها توافر الفرص الغير متوافرة لديها وذلك لان الاستراتيجية القوية الأساس هي التي تدرك نقاط القوة ونقاط الضعف للشركة لتعمل في حدودها .

إن مفتاح تطوير استراتيجية العمليات الفعالة يوضح كيفية ايجاد قيمة مضافة لزبائن الشركة تضاف من خلال الأسبقيات التنافسية أو تلك التي تم اختيارها لدعم الاستراتيجية المعتمدة . (Chase ,2003,P:33)

كما وتبرز أهمية الميزة التنافسية في مجال الأعمال كونها هدفاً أساسياً من أهداف الشركات التي تبتغي التفوق والتميز ، إن قوة المنافسة تفرض عوامل معينة للنجاح ، هذهِ العوامل تتغير باستمرار وذلك بحسب استراتيجيات المنافسين ، فقدرة الشركة على استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة والسعي لإشباع حاجات ورغبات الزبائن بأسلوب يصعب على الشركات الأخرى تقليده ، والمحافظة على ثبات أرباحها التي تتجاوز المعدل الوسطي لصناعتها فأنها تمتلك ميزة تنافسية تفوق منافسيها ، لذلك ينبغي على الشركات ان تتعرف على العوامل المؤثرة في تحقيق الميزة التنافسية ومصادرها وأبعادها المرتبطة بمدى أهمية القطاع الذي تنتمي أليه الشركة لكي تستطيع مواجهة التحديات والتهديدات من قبل الشركات المنافسة في نفس القطاع . (الشريفي،2005،ص41)

جـ- استراتيجيات التنافس

يرى (بورتر) أن هناك ثلاث استراتيجيات رئيسية للميزة التنافسية وهي : (سامح،2006)

1- استراتيجية أقل تكلفة Cost Leadership Strategy

بموجبها تكون استراتيجية الشركة تقليل التكلفة مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة ، مثل الكثير من المنتجات الصينية في الوقت الحاضر .

2- استراتيجية التمييز Differentiation Strategy

وبموجبها تكون استراتيجية الشركة ان تقدم منتجات (سلع أو خدمات) متميزة عن تلك التي تقدمها الشركات المنافسة وبالتالي فأن الزبون يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد مثال ذلك منتجات شركة سوني .

3- استراتيجية التركيز Focus Strategy

بموجب هذه الاستراتيجية تركز الشركة على شريحة معينة من السوق وتحاول تلبية طلباتهم وبالتالي فأن الشركة في هذه الحالة تهدف الى تحقيق التميز في المنتجات أو السعر أو كلاهما مثال ذلك حلاق الأطفال .

د- العوامل المؤثرة في الميزة التنافسية

إن الميزة التنافسية قد تستمر لوقت قصير أو تستمر لعدة سنوات . والسؤال المطروح هنا ؛ مالذي يؤدي الى وجود ميزة تنافسية ؟ والجواب ، أن الميزة التنافسية تنشأ نتيجة لمجموعة من العوامل وهي : (سامح،2006)

1- العوامل الخارجية :

وتتمثل هذه العوامل بتغير احتياجات الزبائن أو التغيرات التكنلوجيه أو الاقتصادية أو القانونية ، وهذه التغيرات قد تخلق ميزة تنافسية لبعض الشركات نتيجة لسرعة رد فعلهم على هذه التغيرات ، فالتاجر الذي يستورد التكنلوجيا الحديثة المطلوبة في السوق أسرع من غيره يستطيع خلق ميزة تنافسية عن طريق سرعة رد فعله على تغير التكنلوجيا واحتياجات السوق . ومن هنا تظهر أهمية قدرة الشركة على سرعة الاستجابة للتغيرات الخارجية وهذا يعتمد على مرونة الشركة وقدرتها على متابعة التغيرات عن طريق تحليل المعلومات وتوقع التغيرات .

2- العوامل الداخلية :

تتمثل هذه العوامل بقدرة الشركة على امتلاك موارد (وبناء أو شراء) قدرات غير متوفرة لدى المنافسين الآخرين ، فالمطعم الذي ينتج حلويات بطعم مميز ومحبب لدى الزبون يكون قد تمكن من خلق ميزة تنافسية عن طريق بناء خبرات في اعداد الحلويات .فالابتكار والابداع لهما دور كبير في خلق ميزة تنافسية ، ولا ينحصر الابداع هنا في تطوير المنتج أو الخدمة ولكنه يشمل الابداع في الاستراتيجية والابداع في اسلوب العمل أو التكنلوجيا المستخدمة والابداع في خلق فائدة جديدة للزبون . والشكل الاتي يوضح هذه العوامل

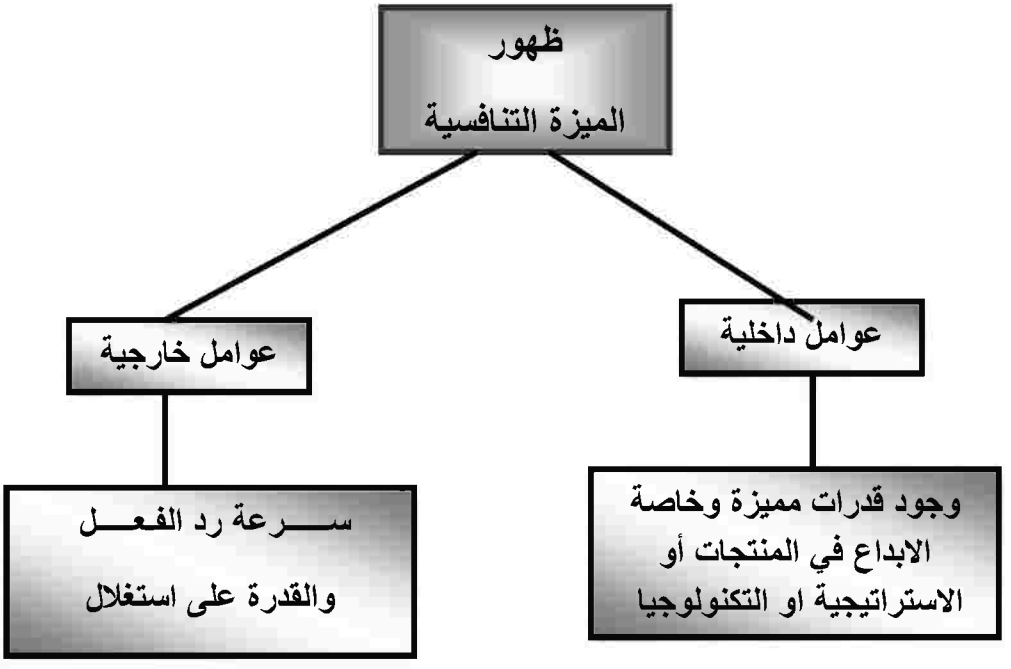

هـ- الأسبقيات التنافسية Competitive Priorities

تسعى شركات الأعمال الى ضمان المركز التنافسي الذي يميز منتوجاتها عن منتوجات المنافسين ، وقد أتفق أغلب الكّتاب والباحثين على مجموعة من الأسبقيات التنافسية لضمان التنافس ينبغي على الشركة أن تركز عليها في تقديم منتجاتها وتلبية رغبات وحاجات زبائنها وهذه الاسبقيات هي : (محمد،2006،ص25-27) ، (Krajewski & Ritzman ,1999,P:33-35)

(Hizer & render ,2001 , P:48-50)

1- الكلفة Cost :

تعد الكلفة الاسبقية التنافسية الاولى التي تطبقها الشركات لتعزيز حصتها السوقية ، فالاسعار المنخفضة يمكن أن تعمل على زيادة الطلب على المنتوج أو الخدمة ولكنها من جهة أخرى تخفض هامش الربح (Profit Margins) إذا كان المنتوج أو الخدمة لا ينتجان بكلفة منخفضة . وللقدرة على المنافسة ينبغي على مدراء العمليات تخفيض تكاليف المواد الاولية وأجور العمل وبقية التكاليف وذلك بتصميم نظام يعمل على تخفيض كلفة الوحدة الواحدة للمنتوج أو الخدمة ، إذ قد يتطلب تخفيض التكاليف الى استثمارات اضافية في المكننة أو الاتمته .

2- الجودة Quality :

هناك مجالين للمنافسة من خلال الجودة :

المجال الاول : تصميم أداء عالي بحيث يضمن الخصائص المتميزة والمتانة الاقوى للمنتوج أو الخدمة

المجال الثاني : هو المطابقة للمواصفات النوعية ، فالمستهلك يرغب المنتوجات أو الخدمات ذات الموثوقية العالية .

3- الوقت Time :

هناك ثلاث اسبقيات بالنسبة للوقت :

- **سرعة التسليم** : تقيس هذه الاسبقية سرعة التسليم في المواعيد المحددة.
- **سرعة الاستلام** : أي أن المصنع يهمه استلام الطلبية بسرعة فائقة ليتسنى له السير بالعملية الانتاجية دون توقف .
- سرعة التطوير : أي سرعة تقديم السلعة أو الخدمة الى المستهلك لان سرعة التقديم تضيف للشركة ميزة تنافسية جيدة .

4- المرونة Flexibility :

وهي مدى الاستجابة للتغيرات في تصميم المنتوج أو الخدمة ، وهناك نموذجين للمرونة :

النموذج الاول : هو الاتساق (Customization) ويمثل قدرة الشركة على مسايرة احتياجات الزبائن المتغيرة من سلع وخدمات من خلال تقديم تشكيلة أو مزيج من المنتجات

النموذج الثاني : هو مرونة الحجم (Volume Flexibility) أي امكانية تقديم حجم معين من المنتوج الى المستهلك في الزمان والمكان الذي يطلبه المستهلك .

و- الحصة السوقية Market Share

إن دراسة السوق ضرورية ومهمة لتحديد جانب مهم من نشاط التسويق وهي الحصة السوقية أو الحصة من السوق التي تسعى الشركة الى تحقيقها . ويقصد بالحصة السوقية هي نسبة مبيعات الشركة الى مجموع مبيعات السوق أو القطاع الذي تنتمي اليه الشركة .

ويمكن قياس الحصة السوقية بطرق مختلفة ، أكثر الطرق شيوعاً واقلها فائدة هو قياس مبيعات الشركة كنسبة مئوية لمبيعات السوق الاجمالي ، ولكن طالما أن منتجات الشركة من المحتمل أن لا تكون مستهدفة السوق كلهُ فأن ذلك القياس يكون لا معنى لهُ . وأن المقياس الجيد لحصة السوق هو مبيعات الشركة كنسبة مئوية لمبيعاتها في السوق المستهدف . وتحتاج إلى مقارنة أداء الشركة مع

أقرب المنافسين لها ، أي تلك الشركات التي تسعى وراء نفس الزبائن ، وبقياس حصة هذه الشركة في سوقها المستهدف نستطيع أن نحكم هل هي قائدة السوق أم الشركة الأخرى بعد هذه الشركة أم شركة صغرى أخرى . (كوتلر،2004،ص216)

فكل شركة أعمال يجب أن تحدد **كم سيكون حجم مبيعاتها** ؟ وان من أولى القضايا التي على الشركة تحديدها هي " كم ستبيع " خلال السنة ؛ وهي تحدد ذلك كحصة من السوق تسعى للحصول عليها . فمثلاً إذا وجدت الشركة أن مجموع مبيعات الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة أو نفس القطاع هي (100) مليون

دينار سنوياً وكانت مبيعاتها السنوية (2) مليون دينار ، فهذا يعني أن حصتها السوقية 2% وذلك لان الحصة السوقية تستخرج وفق الصيغة الآتية:(Jean,1997,p 202)

$$\text{الحصة السوقية للشركة} = \frac{\text{مبيعات الشركة السنوية}}{\text{مبيعات القطاع السنوية}}$$

$$= \frac{2}{100}$$

$$= 0.02$$

والحصة السوقية مهمة بالنسبة للشركة لانها تساعد على معرفة مكانتها وحجمها في السوق مقارنة مع المنافسين ، وهي مهمة لوضع خطة التسويق ، فعلى أساس الحصة السوقية يتم تحديد الأسعار والترويج وغيرها . (برنوطي ،2001،ص186)

وأخيراً فالحصة السوقية ليست شيئاً ثابتاً ولكنها تتغير حسبما يفعله المنافسون ، فلو افترضنا حالة مثالية يكون فيها عدد من المتنافسين المتماثلين في كل شيء فنتوقع حصول كل منهم على حصة متساوية من السوق ، ولكن في الواقع مع وجود اختلاف في القدرات والسعر والسمعة يبدأ بعض المتنافسين في الحصول على حصة اكبر حسب تفوقه على الآخرين .

ثالثاً – إدارة الأزمة Crisis Management

أ- مفهوم الأزمة Concept of Crisis

تعرف الأزمة في أغلب معاجم اللغة العربية بأنها الشدة والضيقة والقحط . وقد عرفها الأستاذ الدكتور جاسم الذهبي بأنها حالة غير طبيعية يمر بها الفرد أو المنظمة أو المجتمع ، هي حالة الإدراك لاضطراب أو ضيق أو شدة ، وهي نقطة تحول قد تكون نحو الأحسن أو الى الأسوأ ، وهي تحمل في طياتها إمكانية الفرصة أو التهديد في آن واحد .

لقد تعددت تعريفات الأزمة فهي تختلف في بعض الجوانب وتتفق في أخرى وفيما يلي عرض لبعض هذهِ التعريفات (المرسي ،2007 ، ص2)

1- الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو المنظمة أو المجتمع وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير .
2- الأزمة هي فترة حرجة أو حالةغير مستقرة تنتظر حدوث تغير حاسم .
3- الأزمة هي موقف عصيب يمكن أن يؤدي الى نتائج سلبية .

والأزمات يمكن أن تحدث نتيجة للكوارث الطبيعية ، الحوادث البيئية ، حوادث مكان العمل ، فشل الإنتاج ، فشل التسويق . كما ان هناك مجموعة أخرى من الحوادث التي كانت كامنة في إطار الأعمال ذاتها الى أن جاء وقت تفجرت فيه ، من قبيل هذه الحوادث النصب والاحتيال من

قبل أحد الموظفين ، الغرامات الحكومية ، إضراب العمال عن العمل ، الاعتراضات الجماعية ، القضايا الثانوية أو التحقيق من قبل أحدى الجهات الرقابية .

ب- سمات الأزمة

تتسم الأزمة بمجموعة من السمات أو الخصائص وهي كما يلي :- (شومان ،2001،ص4)

1- **المفاجاة** : فالأزمة هي حدث مفاجئ وسريع وغامض وغير متوقع .

2- **جسامة التهديد** : والذي يؤدي الى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل في بعض الأحيان الى القضاء على كيان المنظمة .

3- **الإرباك** : إذ تخلق حالة من القلق والتوتر وعدم اليقين في البدائل المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة .

4- **ضيق الوقت** : فالأحداث قد تقع وتتصاعد بشكل متسارع ، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة في اغلب الأحيان قدرة السيطرة على الموقف واستيعابه ، إذ لا بد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة في وقت يتسم بالضيق والضغط .

5- وتتسم الأزمة أيضاً بتعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها مما يخلق صعوبات كبيرة في السيطرة على الموقف وإدارته ، وقد تكون هذهِ الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية ...الخ .

ج- إدارة ألازمات

تعد إدارة ألازمات أحد الفروع الحديثة نسبياً في مجال الإدارة وتتضمن العديد من الأنشطة يأتي على رأسها التنبؤ بالأزمات المحتملة والتخطيط للتعامل معها والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة .

كما أوردت الموسوعة الإدارية تعريفاً لإدارة ألازمات بأنها ((المحافظة على موجودات وممتلكات المنظمة من المخاطر المختلفة والعمل على تجنب المخاطر المحتملة أو تخفيف أثارها في حالة عدم التمكن من تجنبها بالكامل)) .

لا يوجد مجتمع يخلو من الأزمات ، فالفرد والأسرة يتعرضون دائماً الى الأزمات سواء كانت صحية أو مالية أو اجتماعية ... الخ . فالأزمات أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة والتطور البشري ، وكما يتعرض الفرد والأسرة الى الأزمات فأن الدول والمنظمات بمختلف أنواعها تتعرض أيضاً الى أزمات قد تلحق بها أضراراً وخسائر مادية ومعنوية هائلة وأحياناً تقضي عليها . وبما أن الأزمات أصبحت جزءاً من حياة الأفراد والمنظمات والدول فأن ذلك يعد مدخلاً مناسباً للتعامل مع الأزمة ، إذ يمكن التفكير والعمل للوقاية من الأزمات وأدارتها بطرق علمية من خلال دراسة وتحليل الأزمات السابقة واستخلاص العبر والدروس التي يمكن الاستفادة منها وتحديد مراحل الأزمة والتخطيط لإدارتها بصورة صحيحة بالاعتماد على فرق خاصة ومدربة تدريباً نظرياً وعملياً لإدارة الأزمات المختلفة .

إن إدارة الأزمة تقوم على التخطيط والتدريب للتنبؤ بالأزمات والتعرف على أسباب ظهورها وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها ، واستخدام كل الإمكانيات والوسائل المتاحة لمواجهة الأزمات بما يحقق الاستقرار وتجنب الأضرار مع استخلاص العبر والدروس واكتساب الخبرات الجديدة التي تحسن من أساليب التعامل مع الأزمات مستقبلاً .

د- أنواع الأزمات

يمكن تقسيم الازمات الى الانواع التالية (المرسي،2007،ص4)

1- أزمات طبيعية مثل الكوارث والأوبئة والحرائق والفيضانات والسيول ... الخ .
2- أزمات اجتماعية مثل الفتن الطائفية واعمال الشغب .
3- أزمات أقتصادية مثل نقص المواد الغذائية أو نقص الطاقة .
4- أزمات سياسية مثل الاغتيالات واختطاف الطائرات .

5- أزمات عسكرية مثل التمرد والتهديد باستخدام القوة والحروب .

هـ- التعامل مع الازمات

يقول د.السيد عليوة استاذ الادارة بجامعة حلوان هناك عشرة وصايا للتعامل مع الازمات تمثل الدستور الاداري الذي يتعين على كل متخذ قرار أن يعيه جيداً عند التعامل مع أي أزمة تواجهه وان لا ينسى أو يتجاهل احدى هذهِ الوصايا شديدة الاهمية والخطورة .

وهذهِ الوصايا هي : (الازهري ،2006،ص4)

1- توخي الهدف
2- الاحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادأة .
3- المباغته .
4- الحشد .
5- التعاون .
6- الاقتصاد في استخدام القوة .
7- التفوق في السيطرة على الاحداث .
8- الامن والتأمين للأرواح والممتلكات والمعلومات .
9- المواجهة السريعة والتعرض السريع للأحداث .
10- استخدام الأساليب الغير مباشرة كلما كان ذلك ممكناً .

ويعتمد تطبيق هذهِ المبادئ على توافر روح معنوية عالية ورباطة جأش وهدوء أعصاب وتماسك تام خلال أحرج المواقف وقدره عالية على امتصاص الصدمات ذات الطابع العنيف المتولدة عن الأزمات الكاسحة . إضافة الى ذلك توفر جهاز كفوء لتوفير المعلومات الكافية والدقيقة والحديثة عن الأزمة وتطورها وعواملها ومن ثم التعامل معها في إطار معرفة شبه كاملة .

تحليل النتائج

يتناول هذا المبحث تحليل النتائج للشركات المبحوثة وهي تسعة شركات تمثل قطاع الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية وهذه الشركات هي : 1- شركة الخير للاستثمار المالي ،

2- شركة الأمين للاستثمار المالي ، 3- شركة الايام للاستثمار المالي ، 4- شركة الوئام للاستثمار المالي ، 5- شركة القمة للاستثمار المالي ، 6- شركة بين النهرين للاستثمار المالي ، 7- شركة الخيمة للاستثمار المالي ، 8- شركة الزوراء للاستثمار المالي ، 9- شركة الباتك للاستثمار المالي .

وقد تم اعتماد متوسط ثلاث سنوات من 2002-2004 في التحليل وذلك للوصول الى تقييم أفضل للنتائج ، ولضمان عدالة المقارنات فقد تم استخراج متوسط للقطاع المبحوث (قطاع الاستثمار) من خلال جمع معدلات جميع الشركات المبحوثة والقسمة على عددها ، ويظهر هذا المتوسط في الجداول تحت مسمى القطاع .

أولاً : تحليل معدل العائد على الموجودات (ROA) Return On Assets

كما بينا في المبحث الاول أن ارتفاع هذا المعدل قد يدلل بشكل أو بآخر على وجود رأس مال فكري في ظل كفاءة سياسات الشركة الاستثمارية والتشغيلية ، أما انخفاض هذا المعدل فأنه قد يعكس ضعف القدرة الانتاجية للشركة الناتجة عن سوء استثمارها لرأس المال الفكري بالاتجاه الصحيح .

يوضح **الجدول (1)** معدل العائد على الموجودات (ROA) للشركات المبحوثة للمدة من 2002-2004 . إذ سجلت شركتي الباتك والوئام اعلى معدلين وبلغا (22.5%) ، (16.2%) على التوالي ، وهذين المعدلين أعلى من المعدل الوسطي للقطاع والبالغ (11.3%) بـ (11.2%) و (4.9%) على التوالي .

جدول (1)معدل العائد على الموجودات (ROA) للشركات المبحوثة للمدة 2002-2004

ت	المؤشر / اسم الشركة	معدل العائد على الموجودات (ROA) (%)			
		2002	2003	2004	المعدل
1	الخير للاستثمار المالي	1.9	0.6	13.7	5.4
2	الامين للاستثمار المالي	0.1	10.8	28.2	13
3	الايام للاستثمار المالي	-	-	1.8	0.6
4	الوئام للاستثمار المالي	1.8	8.7	38.1	16.2
5	القمة للاستثمار المالي	-	11.9	19.9	10.6
6	بين النهرين للاستثمار المالي	8.2	-	22.9	10.3
7	الخيمة للاستثمار المالي	-	2.0	15.2	5.7
8	الزوراء للاستثمار المالي	11.2	7.4	13.6	10.7
9	الباتك للاستثمار المالي	22.5	19.5	25.2	22.5
القطـــــاع					11.3

في حين سجلت شركة الامين معدل مقداره (13%) وهو أعلى من معدل القطاع بـ (1.7%) . أما شركات الزوراء والقمة وبين النهرين فقد سجلت كلاً منهما معدلاً مقداره (10.7%) و (10.6%) و (10.3%) على التوالي ، أقل من متوسط القطاع بـ (0.6%) و (0.7%) و (1%) على التوالي .

كما بلغ هذا المعدل (5.7%) و (5.4%) لشركتي الخيمة والخير على التوالي . وأخيراً سجلت شركة الايام أقل معدل إذ بلغ (0.6%) وهو أقل من معدل القطاع بـ (10.7%) .

يتضح مما سبق أن الشركات المبحوثة تتفاوت من حيث امتلاكها لرأس المال الفكري ، فأكثر الشركات أمتلاكاً لرأس المال الفكري هي شركات الباتك والوئام والأمين على التوالي ، وهذا ما يؤكدهُ معدل العائد على موجوداتها المرتفع مقارنة

بمعدل القطاع ، تليها شركات الزوراء والقمة وبين النهرين ، أما أقل الشركات امتلاكاً لرأس المال الفكري هي الخيمة والخير والأيام على التوالي .

ثانياً – تحليل الحصة السوقية Market Share

إن المقياس الجيد للحصة السوقية هو مبيعات الشركة كنسبة مئوية لمبيعاتها في السوق المستهدف . ولما كان المركز التنافسي للشركة هو عبارة عن نسبة مبيعات المنتج بالمقارنة بالمنتجات المنافسة الأخرى . (أبو إسماعيل ،1991،ص11)

لذا يمكن اعتبار الحصة السوقية كمقياس للميزة التنافسية ، فالشركة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة مقارنة بالشركات المنافسة التي تعمل في نفس الصناعة أو القطاع هي ذات ميزة تنافسية أي تتميز عن بقية الشركات المنافسة بحيث تمكنت من إحراز حصة سوقية أكبر من غيرها.

الجدول (2) يبين الحصة السوقية للشركات المبحوثة كنسبة مئوية لمبيعاتها . ويلاحظ من هذا الجدول أن شركة الباتك قد أحرزت أكبر حصة سوقية إذ بلغت (36.2%) أعلى من معدل القطاع والبالغ (11%) بـ (25.2%) وهذا يعني أن مبيعات شركة الباتك تستحوذ على أكثر من ثلث السوق المستهدف وهذا دليل على ميزتها التنافسية الممتازة التي مكنتها من إحراز هذه الحصة الكبيرة من السوق .

جدول (2)الحصة السوقية للشركات المبحوثة للمدة 2002-2004

ت	اسم الشركة	المبيعات (ألف دينار)				الحصة السوقية(%)
		2002	2003	2004	المعدل	
1	الخير للاستثمار المالي	26740	24655	86501	45967	6
2	الأمين للاستثمار المالي	28607	49122	166734	81488	10.6
3	الأيام للاستثمار المالي	15214	4646	13977	11279	1.5
4	الوئام للاستثمار المالي	9514	26289	394953	143585	18.6
5	القمة للاستثمار المالي	26778	9832	157097	64569	8.4
6	بين النهرين للاستثمار المالي	8939	5629	114592	43053	5.6
7	الخيمة للاستثمار المالي	12329	9791	37704	19941	2.6
8	الزوراء للاستثمار المالي	80979	25090	136863	80977	10.5
9	الباتك للاستثمار المالي	278708	104912	542511	278710	36.2
القطـــاع					**769569**	**11**

في حين أحرزت شركة الوئام ثاني أكبر حصة سوقية وبلغت (18.6%) أعلى من معدل القطاع بـ (7.6%) .

أما شركتي الأمين والزوراء فقد أحرزت كلاً منهما حصة سوقية مقدارها (10.6%) و (10.5%) على التوالي أقل من معدل القطاع بـ (0.4%) و (0.5%) على التوالي تليها شركات القمة والخير وبين النهرين إذ أحرزت كلاً منهما حصة سوقية مقدارها (8.4%) و (6%) و (5.6%) على التوالي أقل من معدل القطاع بـ (2.6%) و (5%) و (5.4%) على التوالي ، في حين سجلت شركتي الخيمة والأيام أقل الحصص إذ بلغت الحصة السوقية لكل منهما (2.6%) و (1.5%) على التوالي وهي أقل من متوسط القطاع بـ(8.4%) و (9.5%) على التوالي ، وهذا دليل على ان منافسة هاتين الشركتين منخفضة قياساً بالشركات الاخرى .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن ترتيب الشركات المبحوثة حسب حصولها على أعلى عائد على الموجودات ، والجدول (3) يبين هذا الترتيب ، ومن خلال نفس الجدول يتضح أن 67% من الشركات المبحوثة كان معدل العائد على موجوداتها متناسباً مع حصصها السوقية ، بمعنى آخر أن الشركات التي سجلت أعلى (ROA) وهي الباتك والوثام والأمين والزوراء والقمة على التوالي قد سجلت في نفس الوقت أعلى حصص سوقية وعلى التوالي أيضاً في حين أن شركة الايام قد سجلت أقل (ROA) وفي نفس الوقت سجلت أقل حصة سوقية .

جدول (3) ترتيب الشركات المبحوثة حسب حصولها على أعلى (ROA)

ت	المؤشر اسم الشركة	ROA	Market Share(%)
1	الباتك للاستثمار المالي	22.5	36.2
2	الوثام للاستثمار المالي	16.2	18.6
3	الأمين للاستثمار المالي	13	10.6
4	الزوراء للاستثمار المالي	10.7	10.5
5	القمة للاستثمار المالي	10.6	8.4
6	بين النهرين للاستثمار المالي	10.3	5.6
7	الخيمة للاستثمار المالي	5.7	2.6
8	الخير للاستثمار المالي	5.4	6
9	الأيام للاستثمار المالي	0.6	1.5

ثالثاً: أختبار الفرضيات

للتحقق من معنوية التحلل وصحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة ،تأتي هذه الفقرة لمناقشة نتائج اختبار الفرضيات.

أ- للتحقق من اختبار الفرضية الاولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية)

أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل الارتباط بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية تساوي (0.92) وهي علاقة موجبة طردية قوية بين المتغيرين ، وكانت قيمة (T) المحسوبة قد بلغت

(6.6) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.306) مما يدل على قبولها إحصائياً أي قبول االفرضية . والجدول (4) يوضح ذلك .

جدول (4)نتائج تحليل الارتباط بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية للشركات المبحوثة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	الميزة التنافسية			نوع العلاقة
	R	T		
		المحسوبة	الجدولية	
رأس المال الفكري	0.92	6.6	3.306	معنوية

N=9 P≤ 0.05 df (1-7)

(t) الجدولية البالغة (3.306) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (7-1) .

ب- من أجل بيان نتائج التحليل الإحصائي لغرض اختبار صحة الفرضية الثانية التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية) ويعرض الجدول (5) متغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة برأس المال الفكري والمعتمدة المتمثلة بالميزة التنافسية .

تبين معطيات الجدول (5) والخاص بتوضيح أثر المتغير المستقل ومعنويته في المتغير المعتمد الى وجود أثر معنوي لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية وذلك من خلال معامل (b) البالغ (1.5) والذي يعني أن زيادة (1%) لرأس المال الفكري يؤدي الى زيادة الميزة التنافسية (1.5%) ،

وتدعمه قيمة (F) المحسوبة (36) وهي أكبر من الجدولية وهذا يعني أن هناك تأثير معنوي وحقيقي لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية .

وقد بلغت القدرة التفسيرية (R^2) * لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية (0.846) أي أن المتغير المستقل (رأس المال الفكري) يفسر ما مقداره (84.6%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (الميزة التنافسية) وهي قدرة تفسيرية قوية ، ومعنى ذلك أن (84.6%) من الميزة التنافسية قد جاء من تأثير رأس المال الفكري ، أما النسبة الباقية والتي تمثل (15.4%) فتعود الى متغيرات أخرى لم يشتمل عليها أنموذج الدراسة .

ومما تقدم يتضح بأن هناك تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

جدول (5)تأثير رأس المال الفكري في الميزة التنافسية للشركات المبحوثة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	الميزة التنافسية			
	b	R^2	F	
			المحسوبة	الجدولية
رأس المال الفكري	1.5	0.846	36	2.88

(*) R^2 هو معامل التحديد (Determinant Coefficient) والذي يمثل نسبة مجموع مربعات الانحدار على مجموع المربعات الكلي ، وهو مربع معامل الارتباط (R) والذي يعني نسبة تأثير المتغير المستقل (x) في المتغير المعتمد (y) . (القاضي وآخرون ،2005،ص126)

$$N=9 \qquad P\leq 0.05 \quad df_{(1-7)}$$

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة معنوية بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.92) وتشير هذه العلاقة القوية الى إمكانية الاستفادة من معارف ومهارات وخبرات العاملين وكذلك من براءات الاختراع وقواعد المعلومات ورضا الزبائن من أجل تحقيق الميزة التنافسية التي تؤدي الى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح وتجنب الازمات المالية.

2- إن الشركات التي تميزت بارتفاع معدل العائد على موجوداتها هي نفسها التي أحرزت حصص سوقية متقدمة ، وهذا يعني أن الشركات التي تمتلك رأس مال فكري أكثر من غيرها تكون لها ميزة تنافسية متقدمة كشركة الباتك مثلاً .

3- إن الشركات التي انخفض معدل العائد على موجوداتها هي نفسها التي أحرزت حصص سوقية متدنية . وهذا يعني أن الشركات التي تفتقر لرأس المال الفكري كانت ميزتها التنافسية متدنية كشركة الأيام مثلاً .

4- أثبتت نتائج التحليل صحة الفرضية الأولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية) .

5- كما أثبتت نتائج التحليل صحة الفرضية الثانية القائلة (يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية) .

6- ويستنتج من تحقيق الفرضيتين الاولى والثانية أن هناك أثر لرأس المال الفكري في خلق الميزة التنافسية وبالتالي تجنب حدوث الأزمات المختلفة.

7- ان وضع الشركة في موقع الميزة التنافسية يمكنها من تجنب الكثير من الازمات ويعود الفضل في ذلك الى راس المال الفكري الموجود في الشركة.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الدراسة الحالية تمكن الباحث من الوصول الى عدد من التوصيات والاقتراحات المهمة التي من شأنها أن تفيد الشركات العراقية والعربية التي ستواجه منافسين جدد من خلال انفتاح الأسواق وتدفق المنتجات ورؤوس الأموال المادية والفكرية . وهذه التوصيات والاقتراحات هي :

1. ينبغي على شركاتنا أن تحرص على وجود ميزة تنافسية وتبحث في القدرات والموارد التي تمتلكها أو تشتريها ، عن كيفية توظيف تلك القدرات والموارد للحصول على ميزة تنافسية .
2. يتطلب من الشركات الحرص على استمرارية الميزة التنافسية التي تمتلكها أطول مدة ممكنة والعمل على خلق ميزات أخرى تحل محل الميزة التي تقارب على فقدان التأثير
3. التوجه وبقوة من قبل الشركات الى تنمية رأس المال الفكري والذي يرتكز بصفة أساسية على توظيف المعرفة في خدمة الشركة .
4. على الشركات أن تركز الجهود باتجاه زيادة قدراتها ومواردها المرتبطة بالميزة التنافسية ، وتشجع حالات الابتكار والتجديد .
5. ينبغي على الشركات بناء علاقات أو تحالفات مع الزبائن بحيث تكون هناك اتصالات مفتوحة بين الطرفين تتدفق من خلالها معلومات الزبائن ومقترحاتهم وتوقعاتهم واحتياجاتهم .
6. على الشركات استغلال التغيرات الخارجية لخلق الفرص التنافسية والاستفادة من نقاط القوة التي تتمتع بها وتعزيزها ودراسة نقاط الضعف ومحاولة التخلص منها .
7. يتطلب من الشركات ان تقوم بدراسات تتوقع الاحداث وتسابقها لا ان تقوم بانتظارها وذلك من خلال رسم سيناريوهات للتوقع وتقدير مسبق للأحداث حتى لا تفاجئ بها وتخضع لما تفرضه عليها، وان تتعامل مع الازمات من واقع يقوم على منهج الرشد والعقلانية.

أولاً: المراجع باللغة العربية :

أ- النشرات والتقارير :

1. التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للسنوات 2002-2004 .
2. دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية – أصدار 2006.

ب- الكتب :

3. برنوطي ، سعاد نايف " الاعمال – الخصائص والوظائف الادارية " ، ط1، 2001 ، دار وائل للطباعة والنشر – عمان –الاردن .
4. القاضي ، دلال وعبد الله ، سهيلة والبياتي ، محمود " الاحصاء للاداريين والاقتصاديين " عمان – الاردن ، 2005 ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
5. كوتلر ، فليب " كوتلر يتحدث عن التسويق " ترجمة فيصل عبد الله بكر ، ط3 ، 2004 مكتبة جرير .
6. محمد ، حاكم محسن ، " إدارة الانتاج والعمليات " ط1، 2006 ، دار الكتب والوثائق –بغداد .

جـ– الرسائل الجامعية

7. الشربفي ، علي كاظم " القيادة الاستراتيجية وتأثيرها في الميزة التنافسية " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، 2005 .
8. النوري ، عبد السلام علي " أثر إستراتيجية التمكين في تنشيط رأس المال الفكري " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء–2005 .

د– الدوريات :

9. ابو اسماعيل ، فؤاد ((أثر المركز التنافسي ، كثافة رأس المال ، الكلفة الإجمالية والجودة على العائد على الاستثمار)) المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد –جامعة قطر ، العدد(2) ، 1991 .
10. أحمد ، ميسون عبد الله " مكونات رأس المال الفكري وتأثيرها في نجاح إعادة هندسة عمليات المنظمة " مجلة بحوث مستقبلية –كلية الحدباء – الموصل، العدد التاسع عشر ، 2007 .
11. العنزي ، سعد حمود " قياس رأس المال الفكري بين النظرية والتطبيق " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، العدد(31) ، 2002 .
12. العنزي ، سعد حمود ونعمه ، نغم حسين " أثر رأس المال الفكري في أداء المنظمة " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، العدد (28) ، 2001 .

هـ – شبكة الانترنيت :

13. الأزهري ، مصطفى ((إدارة الأزمات والمشكلات)) –مقالة .
http://www.islamtoday.net/articles
14. باوزير ، طاهر " العرب يبحثون ابداع رأس المال الفكري الى اقتصاد معرفي "
مقالة http://www.menafn.com , 12/11/2008 .
15. شومان ، محمد ((الأزمات وأنواعها)) – مقالة .
http://www.Suhuf.net.Sa/2001jaz/jan/u/ar
16. الرشيد صالح " إدارة المعرفة طريق التفوق " مقالة
http://www.al-jazirah.com
17. سامح " الميزة التنافسية والاستراتيجيات الاساسية "
http://Samehar.wordpress.com ,2006
18. سيبان ، غاي وايلمونن ، أورهو " قضايا معاصرة وناشئة في الملكية الفكرية لغايات الاعمال " ط(8) ، 2007 .
http://www.Iccwbo.org
19. الفيصل ، خالد " نحو اقتصاد معرفي " مقالة – في جريدة دار الحياة في 2008/1/13.

http://www.DarAlhayat.com

20. مرسي ، محمد ((إدارة الأزمات العسكرية)) عن مجلة الجندي المسلم /العدد/(113) .

http://www.tawhed.ws/r

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية :

21. Daft, R. " Organization theory and Design " 7th , ed. South western , USA . 2001 .
22. Hennie , D. " Management of Intellecul Capital " 4th , ed. international conference, 2002 .
23. Jean , Jacques " Strategic Marketing Management " Mc.Graw- Hill , 1997 .
24. Kotter , P. " Marketing Management " NewDelhi , Prentice-Hall ,1997 .
25. Krajewski , j. Lee & Ritzman , P-Larry " Operations Management" 5th , ed. , Addison-wesley publishing-com. , Inc. 1999 .
26. Rose, S. Peter " Cmmerical bank management " 4th, ed. mc.Graw-Hill , Companies , Inc, 1999 .
27. Stewart , Tomas " Intellectul Capital the new walth of organization "

دراسة مستوى تطبيق اساسيات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية اليمنية المطبقة لنظام ISO 9001

دكتور/ جميل حميد الاثوري **أ.جميل عبد المجيد المقطري**

جامعة تعز

اليمن

ملخص

يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي يمكن لأي مؤسسة أن تطبقها من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن ، وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح وتحسين سمعتها في الأسواق المحلية والخارجية في ظل الارتفاع الكبير في عدد الشركات والمؤسسات على اختلاف مجالاتها ونشاطاتها ، ولهذا فقد أصبح لزاماً عليها العمل على استكمال مقومات ونظم الجودة لكي تحظى بالقبول العالمي حسب معايير الجودة المتفق عليها دولياً ؛ ولتستطيع بالتالي السير باتجاه تيار العولمة الذي لن يقبل إلا الشركات التي تتميز بالجودة في منتجاتها وخدماتها وعليه فقد ازداد وعي منظمات الأعمال العالمية في السنوات الأخيرة بضرورة تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ، إلا أنه وحتى الآن لم يأخذ طريقه في التطبيق أو حتى الاقتناع الكامل به في المؤسسات العربية ؛ لذا لم يتم بعد إدراجه في قائمة اهتماماتها وأولوياتها ، إذ أن هذا المدخل لا يزال كل نصيبه في المنطقة العربية أنه مَثارُ نقاشٍ وجدل في ندواتٍ تُعقد هنا أو هناك ، ولم تظهر من البوادر ما يشير الى الاهتمام الكافي بهذا الأسلوب الحديث باستثناء التسابق نحو التأهيل للحصول على شهادة الجودة ISO 9000.

ولكن يبقى السؤال الذي سيجيب عليه هذا البحث هو هل ان تطبيق نظام الجودة ISO9000 يعني تطبيق الجودة الشاملة ؟ وللإجابة على هذا الأسئلة فقد هدف البحث الى مجموعة من الأهداف منها تشخيص الوضع في شركات القطاع الخاص الحاصلة على شهادة ISO9001 ومستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في هذه الشركات وللتأكد من صحة الفرضيات ولتحقيق أهداف البحث فقد اعتمد البحث على العديد من المناهج العلمية منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالإضافة الى منهج القياس المقارن ، وتكون مجتمع البحث من ثلاث شركات صناعية مطبقة لنظام ألا يزو لدراسة مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة

باستخدام استمارة استبيان تغطي ستة مبادئ أساسية منها تقنيات الجودة وأدوات الجودة وجودة الإنتاج والخدمات وكل مبدأ يحتوي على خمسة عناصر ، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركات الصناعية المطبقة لنظام ISO9000 لا تطبق أساسيات الجودة الشاملة، كما وجد أن اختلاف الخصائص الوظيفية لم تؤثر على تقييم مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة ، وفي ضوء نتائج البحث فقد تم وضع مجموعة من التوصيات منها ضرورة إحداث تغييرات شاملة ومخططة في أساليب ومفاهيم وطرق الإدارة في شركات القطاع الخاص وعدم الاكتفاء بتطبيق نظام الجودة العالمية ISO 9000

المقدمة

إن الكثيرين يتحدثون عن الآيزو وكأنهم يقصدون إدارة الجودة الشاملة ، لكن هناك اختلافٌ بينهما ، فالآيزو هو مصطلحٌ يعبر عن مسمى المنظمة العالمية للمقاييس International Standard of Organization وهي المنظمة التي تقوم بوضع معايير عالمية لنظام إدارة الجودة في أيَّة مؤسسة سواءً كانت إنتاجية أو خدمية ، فالمؤسسات لا تستطيع الاكتفاء فقط بضمان جودة المنتج بل إنها بحاجة لضمان جودة كامة في المنظمة واستمرار يتها وفق المواصفات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات ، والمواصفات القياسية الدولية ISO 9000 جاءت لتعمل على توحيد الحد الادنى لما يجب أن يكون عليه نظام إدارة الجودة عالمياً في أية مؤسسة .

مشكلة البحث :

هناك خلط بين مفهوم ISO 9000 ومفهوم الجودة الشاملة ، وقد اتجهت كثير من منظمات الاعمال للحصول على شهادة ISO 9000 واعتبرت ذلك هدف اساسي يجب ان تسعى إليهدون ان تهتم نتطوير انظمة الجودة الشاملة لديها ومن ثم فان النتائجالمتحققة بهذا الخصوص كانت متواضعة جدا بالقياس مع نتائج الشركات المطبقة لنظام الجودة الشاملة .

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يشخص الوضع في شركات القطاع الخاص التي تطبق نظام الآيزو و مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في هذه الشركات بالإضافة إلى محاولة توجيه اهتمام وأنظار المسؤولين عن الإدارة في شركات القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية بشكل عام إلى عدة نقاط اهمها :

• حتمية إحداث تغيرات مخططة تشمل ثقافة المنظمات وكافة جوانب العملية الإدارية والتنظيمية المرتبطة بها بشكل خاص

• أهمية بحث ودراسة فرص الأخذ بنظام إدارة الجودة الشاملة والذي يعد أحد إفرازات الفكر الإداري المعاصر والذي ثبتت كفاءته وفاعليته في التطبيق العملي في تجارب العديد من الدول .

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1) تشخيص الوضع في شركات القطاع الخاص في اليمن والحاصلة على شهادة ISO 9001 ومدى توفر المبادئ الأساسية للجودة الشاملة في هذه الشركات .

2) تحديد أثر الخصائص الوظيفية (المستوى الوظيفي ، المؤهل الدراسي ، مدة الخبرة ، التخصص في العمل) لمفردات العينة على اتجاهاتها بخصوص مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات المطبقة لنظام ISO 9001 .

الفروض الأساسية للبحث :

ينطلق هذا البحث من الفروض الأساسية التالية :

• إن شركات القطاع الخاص في اليمن المطبقة لنظام الأيزو ISO 9001 تطبق أساسيات الجودة الشاملة.

• إن الخصائص الوظيفية لمفردات عينة الدراسة تمارس تأثيرات على اتجاهاتها في تفهم مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة وهذه الفرضية تحتوي على أربع فرضيات فرعية تبعاً لعدد الخصائص الوظيفية التي شملها الاستبيان.

مجتمع البحث والعينة :

تمثل مجتمع البحث بثلاث شركات صناعية فئة تصنيع أغذية وجميعها تعمل في مدينة تعز وتابعة للقطاع اليمني الخاص وجميع هذه الشركات تطبق نظام ISO 9001/2000 وقد سبق أن كانت تطبق نظام ISO 9002/1994.

وقد وتم توزيع 240استمارة استبيان منها 100 استمارة استبيان وزعت في الشركة اليمنية للصناعة والتجارة و70 استمارة وزعت في الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون و70 استمارة وزعت في شركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة .

منهج البحث ومصادر البيانات :

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ومنهج التحليل المقارن في الدراسة والتحليل والاستنتاج و المقارنه من خلال دراسة ميدانية عبر استمارات الاستبيان وزعت على شاغلي الوظائف الإدارية (عامل أو موظف / مراقب أو مشرف / مدير إدارة أو رئيس قسم) في الوحدات الإدارية المختلفة التي يشتمل عليها مجتمع البحث (الإنتاج والصيانة ، التسويق والمبيعات ، الجودة والتخطيط ، إدارة الموارد البشرية والإدارات الأخرى منها المالية) واعتمدت على المصادر الأولية للبيانات بغرض جمع البيانات اللازمة للبحث والمتصلة بالفروض الأساسية للبحث.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة :

تم جمع استمارات الاستبيان من الشركات التي شملتها الدراسة ومن ثم تم معالجة البيانات بالحاسب الآلي من خلال البرنامج المصمم لذلك ، وقد قام الباحثان بتفريغ البيانات ، أما التبويب والتحليل فتم بواسطة متخصصين في التحليلات الإحصائية حيث تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS WIN V.13.0) Under Windows اذ تم تحليل البيانات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية التي تتفق مع فروض البحث وأهدافه ، وأهم الأساليب المستخدمة هي :

1- أساليب احصائية وصفية وتمثلت فيما يلي: النسب المئوية ، التكرار ، المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري و معامل الاختلاف.

2- أساليب احصائية تحليلية وتمثلت هذه الأساليب في استخدام اختبار كولموجروف سميرنوف واختبار كروسكال واليس Kruskal Wallis Test.

خطة البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث وفرضيته فقد تم تقسيمه الى مقدمة منهجية ومدخل نظري بالاضافة الى الجانب التحليلي للنحث والذي تناول توزيع العينة واختبار مصداقية المقياس ، والتحليل الوصفي للبيانات ،وكذلك اختبار صحة فرضيات الدراسة .

المبحث الاول : المدخل النظري للبحث

اولا : إدارة الجودة الشاملة :

1 : مفهوم إدارة الجودة الشاملة :

أختلف الكثير من الباحثين والكتاب حول تعريف محدد لإدارة الجودة الشاملة إذ أن الجودة نفسها تحتمل مفاهيم مختلفة من حالة إلى حالة ومن شخص إلى أخر وعلى الرغم من تعدد المفاهيم لإدارة الجودة الشاملة إلا أن الباحثين اتفقوا على إبراز الكثير من الجوانب الأساسية لإدارة الجودة الشاملة ومن أبرز هذه التعاريف تعريف معهد الجودة الفيدرالي للجودة الشاملة والذي يعرف الجودة بأنها "هي منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل باستخدام الأساليب الكمية من أجل التحسن المستمر في العمليات والخدمات " (1) .

ويشير هذا التعريف إلى المنهج الشمولي لإدارة الجودة منذ أن يتم معرفة رغبات وحاجات المستهلكين وترجمتها إلى معايير فنية إلى أن يتم تقديم السلعة والخدمة إلى المستهلك مع ضرورة تحقيق الرضى والسعادة .

كما عرفها (James Riley) وهو نائب رئيس معهد جوران المختص بتدريب وتقديم الاستشارات حول الجودة الشاملة على أنها "تحول في الطريقة التي تدار بها المنظمة والتي تتضمن تركيز طاقات المنظمة على التحسينات المستمرة لكل العمليات والوظائف وقبل كل شيء المراحل المختلفة للعمل" ، إذ أن الجودة ليست أكثر من تحقيق حاجات العميل (2) .

ويركز هذا التعريف على جانب مهم من جوانب حركة الجودة الشاملة وهو التحسينات المستمرة في كل العمليات والوظائف ، كما أنه ربط الجودة بالعميل ، فإذا تحقق رضا العميل تحققت الجودة وذلك لأن كل التحسينات التي تتم على العمليات والمواد والأجهزة والمعدات والوظائف هدفها في النهاية تحقيق الرضا للمستهلكين .

---

[1] (Stephen Harrison,(Total Quality management) public administration Quarterly ,Vol. (16) No. (pp4) , 1993

[2] (James Riley, Just exactly what is , "T.Q.M" personal Journal, Vol. (72) Feb. 1993.

وقد عرفت إدارة الجودة الشاملة من قبل Baharat Wakhlu على أنها التفوق في الأداء لإسعاد المستهلكين عن طريق عمل المديرين والموظفين مع بعضهم البعض من أجل تزويد المستهلكين بجودة ذات قيمة من خلال تأدية العمل الصحيح وبالشكل الصحيح ومن المرة الأولى وفي كل وقت .

2 : مبادئ إدارة الجودة الشاملة :

تبلورت العديد من المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم إدارة الجودة الشاملة وكانت هذه المبادئ خلاصة إسهامات الرواد الأوائل لإدارة الجودة الشاملة ، وتعتبر هذه المبادئ بمثابة السمات والخصائص الإيجابية التي تسمح لأية منظمة بالتطبيق الفعال لمداخل إدارة الجودة الشاملة ، علاوة على ذلك فإنها تمثل الركائز الأساسية لفلسفة هذا المدخل التي يجب مراعاتها والالتزام بها عند وضعه موضع التطبيق والتنفيذ و تتمثل هذه المبادئ بما يلي :-

1- التركيز على العميل أو المستهلك A customer Focus :

يعتبر المستهلك أهم المرتكزات التي تستند إليها إدارة الجودة الشاملة إذ أجمع الباحثون والمفكرون على أن العميل يعتبر المحور الأساسي للأنشطة التي تتعلق بإدارة الجودة الشاملة ، لذا نجد أن جائزة (مالكو لم العالمية) أعطت 25% من علاماتها لاهتمام المنظمة بعملائها .

تركز إدارة الجودة الشاملة على متطلبات العملاء وتدليلهم بطريقة تفوق المألوف لدينا من أساليب التعامل وذلك لغرض تحفيزهم على شراء المنتجات وإرضائهم للحفاظ عليهم كعملاء دائمين (3) .

إن كلمة (عميل) أتسع مفهومها فلم تعد تعني من يدفع ثمن السلعة أو الخدمة بل أصبح يقصد بها كل شخص يقدم له عمل أو خدمة في منظومة المنظمة ، وبالتالي فإنه في ظل فلسفة إدارة الجودة الشاملة أصبح مفهوم العميل يضم نوعين هما العميل الخارجي والعميل الداخلي ويقصد بالعميل الداخلي أية وحدة من وحدات التنظيم داخل المنظمة سواء كانت قسماً أو إدارة أو فرد فكل إدارة أو قسم ينظر إليه على أنه مورد وعميل في نفس الوقت ، ولذلك بدأنا نسمع عن الشعارات التي لها علاقة بالعميل والتي من بينها مفهوم العميل يدير المنظمة The customer driven company (4) .

---

[3] فرحات، فاروق احمد ، جوهرية إدارة الجودة الشاملة من خلال المعرفة والتطبيق ، (الرياض ، دار بريق المعارف للنشر والتوزيع ، 1996. 114 ، صـ)

[4] ماضي، محمد توفيق ، إدارة الإنتاج والعمليات مدخل اتخاذ القرارات، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998329 ، صـ)

2- التركيز على العمليات والنتائج معاً : A focus on the process as well as results :

العميل الذي يعتبر المستخدم للسلع المنتجة أو الخدمات المقدمة هو الحاكم الوحيد على جودة تلك العمليات، ومن خلال انتقاده على المنتج الذي لا يتناسب مع طلبة أو يتعدى احتياجاته أو توقعاته المالية جميع تلك النواقص نعتبرها نتائج غير مرضية وبها نحصل على مؤشر يسمى مؤشر عدم الجودة في عمليات ذلك المنتج، (5) كما تعتبر النتائج المعيبة مؤشراً لعدم الجودة في العمليات ذاتها، ومن ثم يجب أيجاد حلول مستمرة للمشاكل التي تعترض سبيل تحسين الجودة للمنتجات والخدمات، وهذا بدوره يؤكد على ضرورة أن يكون للعمليات نصيب كبير من التركيز والاهتمام وان لا يكون التركيز فقط على النتائج المحققة، ولهذا فإن هذا المدخل يهتم تماماً بأسلوب العمل وكيفية الأداء واستمرارية تطوير وتحسين هذا الأداء ، وليس الاهتمام فقط بتنمية هذا الأداء .

3- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها : Prevention versus inspection

من مزايا ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة هو وجود معايير مسبقة لقياس جودة السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة بصفة عامة وذلك أثناء إجراءات العملية الإنتاجية وأيضاً قبل ظهورها للعملاء وبذلك لا نحتاج إلى أي معايير لقياس الإنتاجية بعد انتهاء الإنتاج للتعرف على الأخطاء كما يحدث في الكثير من المنشآت التي لا تطبق إدارة الجودة الشاملة .

وجدير بالذكر أن بعض الكتاب يرون أنه طالما طبقنا المبدأ الثاني من مبادئ إدارة الجودة الشاملة وهو التركيز على العمليات والنتائج معاً فإن تطبيق هذا المبدأ يكون قد تحقق فعلاً ، حيث أن التركيز على العمليات يمكننا من الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها (6) .

4- تدعيم وتعبئة خبرات القوى العاملة Mobilizing Expertise of the workforce:

الإدارة التقليدية أفرزت مفهوماً قديماً وهو أن القوى العاملة تتكون من أفراد منفذون لا تفكير لهم ولاهم لهم سوى الحصول على المرتب ولكن في ظل مفاهيم إدارة الجودة الشاملة والأبحاث الكثيرة عن كيفية تحفيز القوى العاملة والحصول على ولائهم تغير هذا المفهوم ووفقاً

---

(5) فرحات، فاروق احمد ، جوهرية إدارة الجودة الشاملة من خلال المعرفة والتطبيق ، مرجع سابق ، صـ118 .

(6) ماضي، محمد توفيق ، إدارة الإنتاج والعمليات مدخل اتخاذ القرارات ، مرجع سابق ، صـ330 .

لهذا المبدأ فإنه يجب على الإدارة أن تعمل على تعبئة خبرات القوى العاملة ، وأن تدرك أهمية مقابلة جهودهم بالثناء وإشعارهم بأهميتهم وتأكيد انتمائهم للمنظمة ليس فقط من خلال تقديم أجور جيدة (التعويض المادي) بل محاولة الوصول إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تنمي اهتمامات العاملين بالمنظمة عن طريق عناصر أخرى في سلم احتياجات الموظف أقلها الأجور وأعلاها تحقيق الذات مروراً بالمكانة الاجتماعية التي يمكن تحقيقها من خلال العمل لفترات طويلة في المنظمة الواحدة ، ومشاركتهم في تحسين الجودة واتخاذ القرارات ، وتعتبر حلقات الجودة وفرق العمل (فرق تحسين الجودة) ونظم الاقتراحات من الأساليب الإدارية التي تضمن المشاركة الفعالة للعاملين في تحسين الجودة وزيادة انتمائهم للمنظمة (7) .

5- اتخاذ القرارات من وقائع الحقائق Fact – Based decision Making :

اهتمت إدارة الجودة الشاملة بموضوع اتخاذ القرار نظراً لأهميته في إعطاء الفرص لجميع أفراد القوة العاملة المتخصصة للمشاركة في صنع القرارات ، وتتيح إدارة الجودة الشاملة أن تتخذ القرارات استناداً إلى الحقائق ، وأن تتبنى المفهوم العلمي لحل المشكلات من خلال فرص التحسين ، ويشترك في تنفيذه جميع العاملين من مديرين وموارد بشرية وعملاء وذلك من خلال التفهم الكامل للعمل ومشكلاته وكافة المعلومات التي تمثل الأساس في اتخاذ القرارات ، وهذا يعتمد بدوره على وجود جهاز كفء للمعلومات بالمنظمة ، والتركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتنظيم الوسائل التي من خلالها يتم دعم عملية اتخاذ القرارات .

6- الاهتمام بالتغذية العكسية Feed back :

يُعد مبدأ التغذية العكسية أو المرتدة المعيار أو المقياس لحساسية تطبيق المبادئ السابقة الذكر ، والتأثير المرتد قد يكون إيجابياً أو سلبياً ،فإذا كانت النتائج إيجابية فهذا يعني أن المبادئ السابقة تسير في استقرار وهدوء وتؤتي ثمارها، لذلك تلعب الاتصالات البشرية الدور المحوري ، لأنه من المعروف أن أي منتج لا يمكن تصميمه بدون مدخلات بشرية ، ومن ثم فإن النجاح في الحصول على التغذية العكسية الأمينة التي تمكن الأفراد من التعايش مع ما يدور في منظمتهم ومراقبة سير عملياتها بدءاً من مرحلة المدخلات يعتبر من العوامل الأساسية التي تسهم في تمهيد وزيادة فرص النجاح والإبداع وكذلك هو الضمان للارتقاء بمستوى الأداء (8) .ويزيد البعض مجموعة أخرى

---

(7) حمود، خضير كاظم ، إدارة الجودة وخدمة العملاء ، (الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2002م) ، صـ99 .

(8) ماضي، محمد توفيق ، إدارة الإنتاج والعمليات مدخل اتخاذ القرارات ، مرجع سابق ، صـ331 .

من المبادئ وهذه المبادئ قد تكون من ضمن المبادئ السابقة إلا أنها هنا أكثر وضوحاً وتتمثل هذه المبادئ بما يلي (9) :

7- التركيز على إدارة القوى البشرية :

تعتبر إدارة القوى البشرية في المنظمة ذات أولوية كبيرة في تنشيط وتفعيل إدارة الجودة الشاملة إذ أن توفر المهارات والكفاءات البشرية وتدريبها وتطويرها وتحفيزها من أهم الركائز التي تحقق للمنظمة أهدافها ، كما أن تحقيق النجاح الهادف يستدعي تكريس الاهتمام والعناية اللازمة بالأفراد بدءاً من عملية الاختيار والتعيين وتقييم الأداء وبرامج التدريب والتطوير وأساليب التحفيز والسعي لإثبات الفروق الذاتية في العمل والمشاركة والتعاون وإظهار صورة العمل (العائلي) لغرض تحقيق التحسين المستمر في الأداء .

8- التحسين المستمرللمنتج

إن اعتماد الأسلوب العلمي الدقيق في استمرارية التحسين والتطوير المستمرين في الأداء التشغيلي للعمليات الإنتاجية من أكثر الأسس أهمية في ترصين المنتج وتحقيق ملائمة التطورات والتغيرات المستمرة في حاجات ورغبات المستهلكين وأن التحسين المستمر بالأداء يتطلب سرعة الاستجابة للتغيرات من ناحية وتبسيط الإجراءات والفعاليات التشغيلية من ناحية أخرى .

9- العلاقة بالموردين :

يعد دور الموردين ذوي الكفاءات الفاعلة في توريد المواد بالجودة المطلوبة من الركائز المهمة في نجاح نظام إدارة الجودة الشاملة ، حيث أن اختيار الموردين للمواد الأولية ومن يلتزمون بالمواصفات والمعايير المحددة بالجودة ذو دور فعال في تحقيق منتجات ذات جودة عالية .

10- التزام الإدارة العليا :

تُعد القرارات المتعلقة بالجودة من القرارات الاستراتيجية ، ولذا فإن التزام الإدارة العليا في دعم وتطوير وتنشيط حركة القائمين على الجودة يعد من المهام الأساسية التي تؤدي بلا أدنى شك لنجاح النظام المستهدف ويتمثل التزام الإدارة العليا بتعزيز ثقافة الجودة ، وتعزيز وتطوير إمكانية الموظفين والعاملين في أدائهم ،و توفير رؤية استراتيجية واضحة المعالم للمنظمة وأهدافها **من المبادى المهمة بهذا الخصوص** (10) :

---

(9) حمود، خضير كاظم ، إدارة الجودة وخدمة العملاء ، مرجع سابق ، صـ99 .

(10) حجازي، جمال طاهر أبو الفتوح ، إدارة الإنتاج والعمليات – مدخل إدارة الجودة الشاملة ، مرجع سابق ، صـ331 .

11- المشاركة والتحفيز :

لقد استطاع اليابانيون أن يحققوا تفوقاً ملموساً من خلال اعتمادهم أسلوب المشاركة والحافزية، ولذا فإن هذا المنطلق يعتبر من الركائز الأساسية التي ينبغي أن تُعتمد عند تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة، إذ أن إطلاق الفعاليات وتشجيع الابتكار والإبداع وخلق البرامج التطويرية والتحفيزية وزرع روح المشاركة الذاتية والفريق الواحد يعد أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف المثلى التي تسعى لتحقيقها المنظمات (**11**) .

12- المناخ التنظيمي :

إن توفير المناخ التنظيمي الملائم يحقق لإدارة الجودة الشاملة نجاحاً ملحوظاً ، إذ أن المناخ التنظيمي يعني قيام الإدارة العليا بإعداد وتهيئة العاملين في المنظمة على مختلف مستوياتهم إعداداً نفسياً لقبول وتبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة إذ أن ذلك يسهم في تنشيط أدائهم وتقليل مقاومتهم للتغيير، وكذلك يوفر السبل الكفيلة بتوفير الموارد والتسهيلات المطلوبة لنجاح وتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة وزرع الثقافة الهادفة للجودة بين العاملين في مختلف مستوياتهم، أن ذلك من شأنه خلق ثقافة تنظيمية تنسجم مع ثقافة المنظمة ككل في إطار الجودة وتكامل الأبعاد التي تنطوي عليها .

13- توكيد الجودة :

يعتبر توكيد الجودة ذو أثر فعال في نجاح نظام إدارة الجودة الشاملة سيما وأن اعتماد ذلك يقوم أساساً اعتباراً من عمليات تصميم المنتج إذ أن دقة المواصفات المعتمدة في التصميم ذات أثر كبير في تحقيق نجاح دقة المطابقة مع التصميم أثناء الأداء التشغيلي للعملية الإنتاجية .

14- إدارة الجودة إستراتيجياً :

تعد الجودة من أكثر المرتكزات الفكرية عمقاً استراتيجياً إذ بدون الجودة العالية غالباً ما تتعرض المنظمات الاقتصادية للفشل الذريع أمام المنافسات القائمة في الأسواق على المدى القصير والمدى الطويل (الاستراتيجي) ولذا فإن من أهم المتطلبات الهادفة للنجاح ، اعتماد المنهج الاستراتيجي للتعامل مع الجودة .

3 : الأفكار الأساسية التى تعبر عن مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

توجد مجموعة من الأفكار الأساسية التي تعبر عن مفهوم إدارة الجودة الشاملة وهذه الأفكار تتمثل بما يلي (**12**) :

---

(11) حمود، خضير كاظم ، إدارة الجودة الشاملة ، مرجع سابق ، ص 99 .

(12) الدرادكة ، مأمون ، والشلبي ، طارق ، الجودة في المنظمات الحديثة ، مرجع سابق ، ص 20 .

1- التميز (Excellence) :

وهذا يعني أن المنظمات تعتمد في حركاتها وبشكل أساسي على رغبات العملاء واحتياجاتهم وتوقعاتهم من خلال اهتمامها بالبيانات والمعلومات المرتدة عن العميل وأخذها بعين الاعتبار في خططها وإستراتيجيتها التنظيمية .

2- التركيز على الجودة (Quality) :

يتطلب التركيز على الجودة بمعناها الواسع معرفة الخصائص الممكن قياسها للسلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة والطريقة التي يدرك بها العملاء تلك السلع والخدمات المقدمة .

3- التحسين والتطوير الدائم (Continuous Improvement) :

يجب أن يكون التحسين والتطوير الدائم محور الاهتمام الأساسي للمؤسسة كنتيجة للتركيز على الجودة ويجب أن يكون التحسين مستمراً وأن لا تكتفي المؤسسة بالتحسين على فترات متباعدة ، كما يفترض التطوير والتحسين أن يتم لأداء بشكل أفضل في كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة وليس فقط في مراحل تصنيع المنتج .

4- التوازن بين أهداف المنظمة و أهداف الأفراد :

توجد ضرورة إلى تغيير نظرة الأفراد العاملين بالمؤسسة من خلال أن تحقيق هؤلاء العاملين للنجاح على المستوى الفردي لا يتعارض مع تحقيق نجاح المنظمة فالأساس هو التعاون بين الأفراد والمنظمة .

5- اعتماد عملية اتخاذ القرار على البيانات (Data) :

ويتطلب ذلك التسجيل الدائم للإجراءات التي تتم في المؤسسة والعمل على تحليلها لضمان التطوير والتحسين المستمر لعمل المؤسسة .

6- العمل الجماعي Team work:

وهو استغلال جماعات العمل الفعالة وتدريبها على الأساليب الخلاقة والتحليلية في عملية اتخاذ القرارات بحيث تضمن ترسيخ مبدأ التعاون في عمل المنظمة .

7- السلطات والصلاحيات :

إعطاء العاملين سلطات وصلاحيات أكبر وخصوصاً في مجالات تصميم الوظائف والسياسات التنظيمية المتعلقة بهم .

8- الاهتمام بتدريب الأفراد وتقدير جهودهم :

يضمن التدريب إكساب الأفراد العاملين المهارات والقدرات اللازمة لتطوير تحسين جودة العمل في المؤسسة وكذلك فإن تقدير الجهود سيضمن المزيد من العطاء والإبداع من قبل الأفراد العاملين في المنظمة .

9- وجود رؤية مشتركة :

توجد ضرورة لوجود رؤية مشتركة معروفة لكل من العاملين والمديرين بحيث تمثل توجهاً واضحاً ومحدداً للنظم يضمن التنسيق وتوحيد الجهود وتلاشي التكرار والتعارض في جهود العاملين .

10- القيادة :

وجود قيادة فعالة تمثل المثل الطيب والصادق وأن تكون القدوة بالنسبة للأفراد والعاملين وأن تمتاز بالموضوعية والاهتمام بالإنجازات العملية أكثر من الشعارات والخطابات .

ثانيا : نظام الجودة العالمي ISO 9000

يتحدث الكثيرون عن الأيزو وكأنهم يقصدون إدارة الجودة الشاملة ، إلا أن هنالك اختلافا بينهما ، فالأيزو هي مصطلح يعبر عن مسمى المنظمة العالمية للمقاييس International Organization of Standardization وهي المنظمة التي تقوم بوضع معايير عالمية لنظام إدارة الجودة في أية مؤسسة سواء كانت إنتاجية أو خدمية ، فالمؤسسات لا تستطيع الاكتفاء فقط بضمان جودة المنتج بل أنها بحاجة لضمان جودة كامل في المنظمة واستمرار يته وفق المواصفات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات ، فالمواصفات القياسية الدولية ISO9000 جاءت لتعمل على توحيد ما يجب أن يكون عليه نظام إدارة الجودة عالمياً في أية مؤسسة (13) .

إن الربط بين الحصول على شهادة الأيزو وبين إدارة الجودة الشاملة مخالف للحقيقة في العديد من الجوانب ، فالجودة الشاملة أكثر شمولاً من الأيزو ، فهي تربط من جزء كبير منها بأخلاقيات العمل وبمفاهيم العمل الجماعي ، وهي عبارة عن فلسفة وتوجه فكري وثقافة منتظمة جديدة بينما تركز شهادة الأيزو على عناصر المواصفة المختلفة وعلى مدى الالتزام بتطبيقها وتوقيف إجراءات تحقيقها فهي ضرورية لتحقيق الجودة الشاملة ولكنها ليس بديلاً عنها (14) .

---

(13) الدرادكة، مأمون ، والشبلي، طارق ، الجودة في المنظمات الحديثة ، مرجع سابق ، ص 229 .

(14) العلي ، رضا صاحب ، والموسوي ، سنان كاظم ، إدارة الجودة الشاملة والأيزو ، (عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2003) ، ص 140 - 147 .

ونظراً للحاجة الماسة إلى وجود مواصفات عالمية تحدد المتطلبات الواجب توفرها في المنشآت لتحقيق وضمان الجودة وتلبية لتلك الاتجاهات والاهتمامات أصدرت المنظمة العالمية للمواصفات سلسلة مواصفات ISO 9000 .

وقد ارتبط وجود التقييس والمقاييس بوجود الحضارات الإنسانية وعرف أهمية التقييس أثناء الحرب العالمية الأولى لجعل المواد المصنعة من قبل منتجين مختلفين قابلة للتبادل وقد شجع هذا على بدء التنافس بين المنظمات الدولية للتقييس إذ تم إنشاء الاتحاد الفدرالي للجمعيات الوطنية للتقييس في تشرين الأول عام 1928م في براغ ثم توقفت لسوء أحوالها المادية وكانت تلك الجمعية أساساً للمنظمة الدولية للتقييس International Standardization Organization ، والتي أنشأت في لندن عام 1946 وتتعاون هذه المنظمة مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الارتباط المتشابه معها .

ويصعب التحديد الدقيق لوقت ظهور المفاهيم الرئيسية التي بنيت على أساسها سلسلة ISO ولكن أول مواصفة حول برامج الجودة وكانت المواصفة العسكرية الأمريكية (MiL-Military Quality Q9858) لتأكيد القناعة لدى وكالات المشتريات في قدرة وزارة الدفاع الأمريكية على تلبية متطلباتها وتوالت المواصفات العسكرية في أوروبا وأمريكا إلى أن شكلت لجنة تقنية عام 1969 باسم Technical Commission ISO/TC 176 للتقييس كما أحدثت لجنة فرعية باسم منظومة الجودة أعطيت الرمز (SC2) System Commission .وحددت مهام اللجنة في التقييس في مجال تأكيد الجودة ومنظومات الجودة والتكنولوجيا المساعدة ، بما في ذلك القياسات التي تشكل المرشد والدليل لانتقاء هذه القياسات وقد كانت المواصفة القياسية ISO 8402 التي أصدرت عام 1986م أولى المواصفات العالمية في مجال الجودة وفي عام 1987م نشرت اللجنة ISO/TC 176 مجموعة مؤلفة من ثلاثة مواصفات حول الجودة ISO 9001,9002,9003 ومن ثم عدلت هذا السلسة في عام 2000 لتكون عبارة عن مواصفة واحدة ISO 9001/2000 .

1- الأيزو و إدارة الجودة الشاملة .. تكامل أم تماثل أم تشابه؟

تتعدد التعريفات لإدارة الجودة الشاملة بعكس الحال في تعريف الأيزو ISO 9000 فهناك عدة تعريفات لإدارة الجودة الشاملة يمكن عرض أهمها (15) :

---

(15) Pike, John and Barnes, Richard. (1994) Total Quality management in Action. London: Charman & Hall ,PP27

أ- إدارة الجودة الشاملة هي سبيل لبقاء المنظمة .

ب- إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة إدارية تدرك صعوبة فصل حاجات العميل عن أهداف المنظمة .

ج- إدارة الجودة الشاملة هي أسلوب لتأكيد الفاعلية والكفاءة القصوى للمنظمة بتطبيق العمليات والنظم التي تؤدي للتفوق وتمنع الأخطاء ، وتؤكد أن كل نشاط بالمنظمة مرتبط بحاجات العملاء .

إن إدارة الجودة الشاملة مدخل إلى تطوير شامل مستمر يشمل كافة مراحل ومناحي الإدارة ويشكل مسئولية تضامنية للإدارة العليا وللإدارات والأقسام وفرق العمل والأفراد سعياً لإشباع حاجات وتوقعات العميل (**16**) .

وهكذا بينما تتواجد مفاهيم متعددة لإدارة الجودة الشاملة وتتباين على المستوى العالمي ، فإن الأيزو 9000 هي مواصفة محددة لها معنى موحد متفق عليه بأي لغة ومن أي منظور وهذا ما يسهل تقييم مدى التوافق معها على مستوى عالمي وهو ما يعد صعباً بالنسبة لإدارة الجودة الشاملة .

2- نوع العلاقة بين الأيزو وإدارة الجودة الشاملة :

لاعتبار أن إدارة الجودة الشاملة قد حققت ذروة نجاحها في اليابان ، فانه من الضروري استعراض رؤية الخبراء اليابانيون للأيزو وعلاقتها بالجودة الشاملة وعلى سبيل المثال يري (هيتوشي كيومي) وهو أستاذ الهندسة بجامعة طوكيو ورئيس اللجنة المعنية بتطوير نظم مراجعة الجودة وبرنامج تأهيل الشركات اليابانية للأيزو ، إن مواصفات الأيزو تمثل إدارة الجودة من وجهة نظر المشتري ، بينما تنبع إدارة الجودة اليابانية من وجهة نظر المورد ، أي الشركة المنتجة أو البائعة ، وإنه على خلاف الأيزو 9000 فإن إدارة الجودة الشاملة تذهب لأبعد من توقعات المشترين وتسعى لاستباق حاجاتهم وتوقعها بما يمكن من الفوز بالحصة السوقية المنشودة ودعم نمو المنظمة (17) .

إن تركيز إدارة الجودة الشاملة على فاعلية وكفاءة عمليات المنظمة بشكل شامل متكامل سعياً لإرضاء العميل يجعلها مدخلاً للتوافق مع مواصفة الأيزو ، كما أن تركيز مواصفة الأيزو على التوثيق والمراجعات يهيئ فرصة لتحسين إدارة الجودة ونظم توكيدها ، وبمقارنة نظام جودة الأيزو

---

[16] (Heizer, Jay and render, Barry. 1993 Production and operation management : Strategies and Tactics, 3rd ed . Boston, Allyn & Bacon

[17] (Kantner, Rob. 1994 ISO 9000 Answer book, Essex: Oliver Right pub. , inc P35-36

بالنظم التقليدية عموماً ، يتضح أن النظم التقليدية لا تتمتع بكفاءة عالية لأن ما بها من مواصفات وإجراءات يتناسب فقط مع الظروف التي عاصرت تصميمها ، وليس مع المتغيرات التنظيمية والتطوير في العمليات وتنقلات العاملين ، ومن ثم فمع غياب المراجعة الدورية (التي تتاح مع الأيزو) فإن هذه المواصفات والإجراءات تتقادم ، بينما تؤكد المراجعات المنتظمة والتي تؤكد عليها الأيزو ، على الاهتمام بالتحديث المستمر والتشغيل الكامل للنظم ، وهذا بحد ذاته يهيئ فائدة كبيرة للمنظمة

وهكذا فإن الأيزو 9000 تمثل نظاماً للجودة يقوم على مواصفات موثقة ، بينما إدارة الجودة الشاملة هي إدارة للجودة من منظور شامل ، إنهما ليستا متعارضتين بل هما متكاملتان ومن نسيج واحد ، وأنه من الممكن أن تحصل المنظمة على شهادة الأيزو دون أن تكون متبنية لفلسفة الجودة الشاملة ، كما يمكن أن تتبنى المنظمة فلسفة الجودة الشاملة دون الحصول على شهادة الأيزو حيث تضع في هذه الحالة لنفسها المعايير الخاصة بها ، وغالباً ما تسعى الشركات للحصول على شهادة الأيزو كبداية لمواصلة طريقها نحو تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة ومن ثم فإن الأمر يقتضي تفهم الفروق الأساسية بين المرحلتين وذلك على النحو التالي (18) :

مواصفات الجودة (BS 5750/ISO 9000) تمثل نظماً لإدارة الجودة يتم التركيز فيها كتابة على الإجراءات والطرق الرسمية التي ترشد العاملين في أداء العمل حيث التوقعات ، إن التزام العاملين بهذه الطرق والإجراءات يضمن أداء العمل بشكل جيد ، للحصول على شهادة الجودة تجري مراجعات خارجية وداخلية لتحديد ما إذا كان هناك التزام بهذه الطرق والإجراءات من عدمه ثم تتخذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة نواحي القصور في حالة وجودها ومن ثم فإن التركيز في مواصفات الجودة يكون على إجراءات وطرق تشغيل النظام من الناحية الفنية (Technical System) .

وفي المقابل فإن فلسفة إدارة الجودة الشاملة تنظر إلى المنشأة ليس فقط كنظام فني وإنما كنظام اجتماعي (Social System) يحتوي على أفراد وعليه فإن الجوانب المرتبطة باتجاهات الأفراد والطموحات ، والدوافع ، والسلوكيات والتفاعل بين الجماعات في مواقع العمل تصبح أيضاً موضع اهتمام ، وبالتالي فإن فلسفة إدارة الجودة الشاملة تقوم على أساس تحقيق التكامل بين النظامين الفني والاجتماعي من خلال نظام إداري (Management System) يركز على الوفاء باحتياجات كل من العملاء والعاملين وأصحاب الأموال ، إضافة إلى المتطلبات الفنية

---

(18) مصطفى ، أحمد سيد ، إدارة الجودة الشاملة والايزو 9000 ، دليل عملي ، (جامعة الزقازيق ، 2001) ، ص65 .

ويمكن أيجاز أهم الاختلافات بين إدارة الجودة الشاملة ومواصفات الجودة ISO9000 في الجدول التالي (19) :-

جدول يوضح أهم الاختلافات بين نظام الأيزو ونظام إدارة الجودة الشاملة

إدارة الجودة الشاملة TQM	الأيزو ISO 9000
إدارة الجودة من منظور شامل .	نظام للجودة يقوم على مواصفات موثقة
تمثل وجهة نظر المورد او المنتج .	تمثل إدارة الجودة من وجهة نظر العميل المستهلك
تهتم بالتحسين المستمر	المراجعة الدورية تهتم بالتحديث المستمر .
تهتم بالبعد الإنساني الاجتماعي وتؤلف بينه وبين النظام الفني	تركز على طرق وإجراءات التشغيل أي على البعد الفني أساساً
تشمل كافة القطاعات والإدارات والأقسام وفرق العمل	ليس بالضرورة ان تشمل كل المنظمة
مسئولية كل القطاعات والإدارات والأقسام	مسئولية قسم إدارة مراقبة الجودة

ثالثا : الدراسات السابقة :

1- دراسة (Deming 1982) [20] بعنوان "التحسين في مستوى الجودة والإنتاجية من خلال العمل الإداري" :

اهتمت هذه الدراسة بشكل أساسي بخاصية تحسين درجة مطابقة المنتج أو الخدمة للمواصفات المحددة مسبقاً ، وذلك عن طريق تخفيض درجة عدم التأكد والتباين في كل من التقييم والعملية الإنتاجية ذاتها ، ولتحقيق ذلك فقد اقترحت اتباع خطوات لا تنتهي من الخطوات المتداخلة تبدأ من الإنتاجية ذاتها ثم الفحص والاختبار ثم مرحلة البيع التي تتبعها دراسة مسحية للسوق ، تستخدم نتائجها في عملية تغذية مرتدة من خلال إعادة التصحيح أو طريقة التصنيع وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق مستوى مرتفع من الجودة يؤدي إلى تحقيق مستوى

---

(19) مصطفى ، أحمد سيد ، إدارة الجودة الشاملة والايزو 9000 ، دليل عملي ، مرجع سابق ، ص 65 - 66 .

(20) W.E. Deming "Improvement of Quality and Producting Action through action by management" National Productivity Review, winter 1981 - 1982, P 12 - 22.

أعلى من الإنتاجية مما يترتب عليه تقوية المركز التنافسي للشركة في الأجل الطويل وأوصت بضرورة الاعتماد الشديد على الأساليب الإحصائية في الرقابة على الجودة .

2- دراسة (Garvin, 1983) [21] بعنوان "الجودة في الميزان" :

وشملت هذه الدراسة مشرفي الإنتاج لـ (18) صنفاً في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدراسة العوامل المسببة لمشكلات الجودة بين هذين البلدين .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب تقف وراء مشكلات الجودة منها ،التصحيح غير المناسب ، المواد الأولية الرديئة ، ضعف التصميم في الآلات المستخدمة ،الصناعة غير الجيدة ، العمالة وضعف تدريبهم ، أخطاء الإدارة بعدم إعطاء التعليمات الكافية للعمال ،عدم كفاية نظم الرقابة على الجودة ،كما أظهرت الدراسة وجود تباين وفروقات واضحة في مستوى الجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

3- دراسة (بندقي) 1996 [22] بعنوان [اتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لدى شركات المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى – الأردن] :

الدراسة عبارة عن بحث ميداني شمل شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة – عمان الكبرى – الأردن ، وعددها (47) شركة صناعية متخصصة بإنتاج المواد الغذائية وقد هدفت الدراسة إلى استقصاء آراء المديرين العاملين في قمة الهرم التنظيمي لتلك الشركات ومعرفة اتجاهاتهم المتعلقة بالتدريب على إدارة الجودة الشاملة ، ومدى شمولية البرامج التدريبية لمختلف المستويات ، وأهم ما توصلت إليه الدراسة إن جميع المديرين يرون بضرورة أن تبدأ العملية التدريبية على الجودة الشاملة من قمة الهرم التنظيمي و إن جميع المديرين يرون بضرورة مشاركتهم بالعملية التدريبية.

4- دراسة فريد عبدالفتاح زين الدين 1996م [2] بعنوان [دراسة تطبيقية لغرض تطبيق إدارة الجودة الشاملة على إحدى شركات الغزل والنسيج المصرية]

وهدفت الدراسة إلى تقديم توصيف متكامل لواقع الثقافة التنظيمية للشركة وتقييم فرص تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة من خلال دراسة مدى توافق واقع الشركة مع احتياجات تطبيق

---

[21] D.A. Grvin, "Quality on the line", Havard Business Review, September, October 1983

[22] بندقي ، محمد رياض ، اتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لدى شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى ، (الأردن، دراسات ، المجلد 23 - العدد 2 ، 1996) ، ص 132 - 147 .

(2) زين الدين، فريد عبد الفتاح، ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية (كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1996)، ص 78.

هذا النظام كما تطرقت الدراسة إلى متطلبات تطبيق الجودة الشاملة ومسببات النجاح ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن المنهج الذي تطبقه الشركة في مجال إدارة الجودة ليس أكثر من مجرد نظام للفحص مدعم نسبياً بمفهوم الرقابة على جودة المنتجات ، بالإضافة إلى كونه غير متطور وأن واقع الممارسة الفعلية يشير إلى أنها مجرد اختصاصات يتم التهاون في ممارستها .
- إن هناك خللاً وضعفاً في نظام الجودة الذي تتبعه الشركة من حيث قناعة إدارة الشركة بأهمية الجودة والتي لا تخرج عن كونها أداة تمكنها من تحديد الهدف والأجور الإضافية وتسعير المتنجات وتصنيعها .
- ما زالت مفاهيم نظرية (×) تلقى قبولاً من القائمين على إدارة الشركة إذ ما زالت تمارس قيادة الشركة مهامها وفقاً لظروفها فهي تنظر إلى العاملين على أنهم سلبيين أو أنهم لا يتحملون المسئولية ولذلك فإنها تتدخل تدخلاً كثيفاً في التفصيلات التي تفقد العمل مرونته وتسلب العامل ممارسته وأن الشركة تتسم بالمركزية المطلقة .
- تنظر إدارة الشركة لمفهوم الجودة من منظور جزئي إذ في اعتقادها أن الجودة تتحقق من خلال التركيز على عمال الإنتاج فقط وأن تشديد الإجراءات عليهم وتوجيه اللوم دائماً لهم يمكنها من الحد من مصادر الاختلافات كما أنها ترى وتفرض بأن مشكلة الجودة بالشركة هي مشكلة الاعتماد على العمالة البشرية مصدر كل المشاكل ولذا ترى أنها يجب أن تحاسبهم على أي تقصير في الجودة ولا يمتد نظرها إلى إجراء تحسينات في النظام أو التدخل لحل المشكلات والصعوبات التنظيمية .

5- دراسة الدكتور محمد احمد الشامي 2001 [23] بعنوان [العولمة وتأثيرها على منظمات الأعمال اليمنية] :

وتناولت هذه الدراسة تقييما لوضع الشركات اليمنية في كلا من القطاع العام والقطاع الخاص والتي اكد فيها ان القطاع الصناعي مازال يحتاج إلى الكثير من التأهيل والتحديث ورفع الكفاءة التنافسية التي أصبحت شروطاً لا بد من تجاوزها بكفاءة وفاعلية إذا أرادت منظمات الأعمال البقاء والنمو والاستمرار، وان المنافسة ستكون حادة في أسواقنا المحلية ولن تستطيع منظمات الأعمال اليمنية مواجهتها إلا من خلال تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها، كما أن تدني مستوى الجودة والإنتاجية في المنظمات اليمنية وضعف الإمكانيات المادية ونقص

---

(3) الشامي ، أحمد محمد ، العولمة وتأثيرها على منظمات الأعمال ، (مجلة كلية التجارة والاقتصاد - العدد (17) سبتمبر 2001م) ص 606 - 633 .

الكفاءات والخبرات في مجال الإنتاج والرقابة على جودته مع عدم تشجيع العاملين على الابتكار والتجديد وغموض الأهداف والسياسات المتعلقة بالجودة والإنتاج لديهم بالإضافة إلى قصور التدريب في مجال الإنتاج والجودة يمثل تحدياً كبيراً لمنظمات الأعمال ولخص اهم المشكلات التي تعاني منها المنظمات اليمنية بما يلي:

1) ضعف الإدارة الصناعية العلمية بمفهومها المعاصر نظراً لتأخر الفكر الفردي وانعكاس ذلك على الأداء الاقتصادي لتلك المنظمات الصناعية.
2) ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
3) صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بسبب ضعف الإمكانيات المتاحة للمنظمات.
4) محدودية التمويل المحلي المتاح للمنظمات الصناعية وزيادة الأعباء الضريبية والجمركية.
5) عدم توفر بنك معلومات صناعية يرفد المنظمات الصناعية بما تحتاجه من البيانات والمعلومات.

6 – دراسة الدكتور جمال العنسي2001 [24] بعنوان [تقييم السياسات التمويلية المتبعة في منظمات الأعمال اليمنية] :

وأشار فيها إلى أن هناك انخفاضا واضحاً ومستمراً في القيمة السوقية للشركات اليمنية ومنها الشركات العاملة في مجال الصناعات الغذائية وأن هذه الشركات تعاني من الارتفاع المستمر في درجة مخاطرة هذه الشركات نظراً للانخفاض المستمر في قيمة مؤشر الفشل المالي الذي يعني زيادة تعرضها للفشل المالي وكذلك انخفاض معدل تغطية الفوائد وفي نفس الوقت انخفاض العائد على صافي حقوق الملكية، كما لاحظ وجود اختلال في هيكل مصادر التمويل والذي يتكون بدرجة كبيرة ومتزايدة من القروض مما يعني عدم التوازن بين مصادر التمويل المملوكة والمقترضة .

المبحث الثاني :الجانب التحليلي لممارسات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الصناعية اليمنية

اولا: توزيع العينة واختبار مصداقية المقياس

1- تحليل خصائص عينة الدراسة في المنظمات الإنتاجية التي شملتها الدراسة :

تركزت الدراسة على توزيع استمارات استبيان في شركات إنتاجية متخصصة في تصنيع الأغذية ، وجميع هذه الشركات تطبق نظام ISO 9001/2000 وقد سبق لجميعها تطبيق

---

[24] العنسي ، جمال ، تقييم السياسات التمويلية المتبعة في منظمات الأعمال اليمنية ، (مجلة كلية التجارة والاقتصاد - العدد (17) سنة 2001) ، ص 733 .

نظام ISO 9002/1994 ، إذ تم توزيع 100 استمارة في الشركة اليمنية للصناعة والتجارة وتم استعادة 79 استمارة فقط لتمثل نسبة الاستمارات المستعادة 79% من الاستمارات التي تم توزيعها ، كما تم توزيع 70 استمارة في كل من الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون وشركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة وتم استعادة 48 استمارة من الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون لتمثل حوالي 69% من إجمالي الاستمارات التي تم توزيعها ، كما تم استعادة 52 استمارة من شركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة لتمثل 74% من إجمالي الاستمارات التي تم توزيعها ، وركزت الدراسة على شاغلي الوظائف (عامل أو موظف) مراقب أو مشرف ورئيس قسم أو مدير إدارة في الوحدات الإدارية المختلفة التي يشتمل عليها مجتمع البحث (إدارة الإنتاج أو الصيانة ، إدارة التسويق والمبيعات ، إدارة الجودة ، إدارة الموارد البشرية) .

وقد صممت استمارة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة للبحث والمتصلة بالفروض الأساسية للبحث وهي من ستة أجزاء وكل جزء يحتوي على خمسة أسئلة وجميعها تتعلق بالسؤال عن مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة ، وقد تناولت هذه الأجزاء ما يلي :

- تقنيات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية المطبقة لنظام ISO 9000
- أدوات ادارة الجودة الشاملة في الشركات الصناعية المطبقة لنظام ISO 9000
- نشأة إدارة الجودة الشاملة في الشركات الصناعية المطبقة لنظام ISO 9000
- نطاق الجودة الشاملة في الشركات الصناعية المطبقة لنظام ISO 9000
- طبيعة الجودة الشاملة في الشركات الصناعية المطبقة لنظام ISO 9000
- جودة الإنتاج والخدمات في الشركات الصناعية المطبقة لنظام ISO 9000

وقد وضعت خمس بدائل للإجابة على كل عبارة ليعطي المستقصي رأيه تجاه كل سوال من الاسئلة المطروحة عليه وذلك على مقياس ذو خمس درجات (دائماً – أحياناً – نادراً – غير متأكد – غير صحيح) وذلك بهدف الحصول على تدرج للإجابات بحيث يعني اختيار الإجابة دائماً الحصول على 5 درجات وأحياناً 4 درجات ونادراً 3 درجات وغير متأكد درجتين وغير صحيح درجة واحدة ، وكانت خصائص عينة الدراسة حسب نتائج التحليل الإحصائي الآتي :

2- توزيع عينة الدراسة في الشركات تبعا لنوع المسمى الوظيفي

توزعت عينة الدراسة في الشركات التي شملتها الدراسة تبعاً لنوع المسمى الوظيفي كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول رقم (1) توزيع العينة في الشركات تبعاً لنوع المسمى الوظيفي

اسم الشركة	المسمى الوظيفي		
	رئيس قسم او مدير إدارة	مراقب أو مشرف	عامل أو موظف
(A)الصناعة والتجارة	% 16.5	% 27.8	% 55.7
(B)السمن والصابون	% 35.4	% 43.8	%20.9
(C)المتنوعة	% 34.1	% 34.1	%31.9
المتوسط	% 28.7	% 35.1	%36.2

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات واحتسبت من قبل الباحث باستخدام البرامج الإحصائية

تشير نتائج الجدول الى ان نسبة العاملين بوظائف قيادية (رئيس قسم او مدير إدارة) كانت نسبتهم متقاربة في كل من عينة الشركة B إذ بلغت 35.4 % والشركة C إذ بلغت النسبة 34.1 % ، بينما كانت النسبة اقل في عينة الشركة A إذ بلغت 16.5 % ، كما ان أعلى نسبة في الوظائف الإشرافية في عينة الدراسة كانت في الشركة B إذ بلغت 43.8 % بينما كانت 27.8 % و34.1 % في الشركتين A و C على التتابع ، إلا ان أعلى نسبة في الوظائف التنفيذيـة (موظف – عامل – فني) كانت في الشركةA إذ بلغت 55.7 % مقابل حوالي 21 % في الشركة B و حوالي 32 % في الشركة C . وكان متوسط توزيع العينة في الشركات الثلاث موزعة بالنسب التالية حوالي 29 % للوظائف القيادية ، حوالي 35 % للوظائف الإشرافية و حوالي 36 % للوظائف التنفيذية .

3- توزيع عينة الدراسة في الشركات الصناعية تبعا لنوع المؤهل العلمي

توزعت عينة الدراسة في الشركات الصناعية تبعاً لنوع المؤهل العلمي كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة في الشركات تبعاً لنوع المؤهل العلمي

اسم الشركة	المؤهل العلمي		
	جامعي	ثانوية عامة	أقل من الثانوية
(A)الصناعة والتجارة	% 70.9	% 21.5	% 7.6
السمن والصابون (B)	% 80.9	% 19.1	0.0
(C)المتنوعة	% 88.4	11.6	0.0
المتوسط	% 80.0	% 17.4	% 2.6

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

تبين نتائج الجدول ان الغالبية العظمى من نسبة العينة في الشركات الثلاث كانت من اصحاب المؤهل الجامعي إذ بلغت حوالي 71 % ، 81 % و 88 % وكانت نسبة أصحاب المؤهل الثانوية العامة حوالي 22 % ، 19 % و 12 % في الشركات الثلاث على التتابع ، بينما الذين لديهم مؤهل اقل من الثانوية العامة كانت نسبتهم حوالي 8 % من عينة الشركة A إلا انه لم يكن من ضمن العينة في الشركات B و C من ذوي المؤهل اقل من الثانوية العامة ، وارتفاع نسبة أصحاب المؤهل الجامعي يعطيهم القدرة على التعامل مع مفردات الاستبيان .

4- توزيع عينة الدراسة في الشركات تبعا لعدد سنوات الخبرة :

توزعت عينة الدراسة في الشركات الصناعية التي شملت الدراسة تبعاً لعدد سنوات الخبرة كما يوضحها الجدول الآتي

جدول رقم (3) توزيع العينة في الشركات تبعاً لعدد سنوات العمل في الشركة(مدة الخبرة

اسم الشركة	سنوات العمل في الشركة		
	اكثر من 3 سنوات	من عام ولغاية 3 سنوات	أقل من عام
الصناعة والتجارة (A)	% 84.8	% 10.1	% 5.1
السمن والصابون (B)	% 77.1	% 14.6	%8.3
المتنوعة(C)	% 88.1	% 9.5	% 2.4
المتوسط	% 83.3	% 11.4	% 5.3

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

يلاحظ من نتائج الجدول أن هناك تقارب كبير في توزيع عينة البحث في الشركات الثلاث تبعاً لفترة سنوات العمل في الشركة إذ تراوحت بين (77.1 % - 88.1 %) لمن كانت مدة خبرتهم في العمل في الشركات أكثر من ثلاث سنوات وأن النسبة المئوية الإجمالية من العينة الذين كانت فترة خبرتهم ما بين عام وثلاثة سنوات هم 11.4 % من إجمالي عينة الشركات الثلاث وكانت أقل نسبة 5.3% من حجم العينة هم من الملتحقين حديثاً في العمل وخبرتهم أقل من عام واحد.

5- توزيع عينة الدراسة في الشركات تبعاً لنوع مكان العمل

توزعت نسبة عينة الدراسة في الشركات تبعاً لنوع مكان العمل أو للإدارة التي تعمل فيها مفردات العينة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (4) توزيع العينة في الشركات تبعاً لنوع مكان العمل

اسم الشركة	مكان العمل أو الإدارات			
	الموارد وأخرى	الجودة	تسويق ومبيعات	الإنتاج والصيانة
الصناعة والتجارة (A)	% 20.5	% 21.8	% 21.8	% 35.9
السمن والصابون (B)	% 16.7	% 29.2	% 12.5	% 41.7
المتنوعة (C)	% 16.7	% 28.6	% 23.8	% 31.0
المتوسط	18.0%	% 26.5	% 19.4	% 36.1

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

تشير نتائج الجدول أن غالبية العينات تركزت في إدارة الإنتاج والصيانة وذلك في الشركات الثلاث إذ مثلت 35.9% من حجم عينة الشركة A و 41.7 % من حجم عينة الشركةB ، و 31 % من حجم عينة الشركة C ، كما توزعت النسبة المئوية الإجمالية للعينات في الشركات الثلاث بين الإدارات المختلفة بحسب الأرقام الموضحة أعلاه وهي 36.1 % من حجم العينة الإجمالية في إدارات الإنتاج والصيانة ، و26.5% في إدارة الجودة ، و 19.4% في إدارات التسويق والمبيعات ، و 18 % من حجم العينة الإجمالية من إدارة الموارد والإدارات الأخرى .

6-اختبار درجة مصداقية المقياس :

تم إجراء اختبار ألفا Cronbach's Alpha للتحقق من درجة المصداقية التي تمتع بها استبيان الدراسة إذ على ضوء نتيجة الاختبار يتم قبول أو رفض الاستبيان وكانت قيمة ألفا الخاصة بأسئلة الدراسة قد بلغت 94% ، وبالاعتماد على تلك النتيجة فقد تم التوصل إلى أن هناك درجة عالية من المصداقية للمقياس مما يمكننا من اعتماد هذا الاستبيان كمصدر أولي لبيانات الدراسة.

ثانيا : تحليل البيانات او نتائج البحث

تم التعرف على آراء عينة من موظفي الشركات موضع الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية التي تم اعتمادها للتحليل في هذا الجانب وكانت عبارة عن مقاييس النزعة المركزية إذ تم استخدام المتوسط الحسابي ومقاييس التشتت من خلال استخدام الانحراف المعياري ، كما تم

احتساب معامل الاختلاف للتعرف على مدى الانسجام بين من شملهم الاستبيان من الشركات الثلاث وكذا تم حساب النسبة المئوية لمستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة ، وكانت نتائج التحليل الإحصائي تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة كما موضح ادناه :

1- تقنيات إدارة الجودة الشاملة :

حاولت المنظمات – عبر السنوات – تفويض السلطات والاختصاصات لموظفيها وبدرجات مختلفة ومتفاوتة ، وطبقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا المجال والتي كانت تستهدف بحث العلاقة بين درجات التفويض وفاعلية الأداء ، تبين أنه كلما ازدادت درجة تفويض السلطة كلما زادت سرعة إنجاز العمل ، وفاعلية الأداء ، وتحقق مستويات أفضل من الربحية والعائد، وعليه فإن هناك مستويات عدة لدرجة تفويض السلطة ، ومن هذه المستويات الإدارة بالمشاركة ، والإدارة بالمشاركة تعني إشراك المديرين للموظفين في أمور العمل والتشاور معهم وفي أبسط تعريف لها تعرف الإدارة بالمشاركة بأنها تمثل مديرين يقبلون أن يشاركهم العاملون في قوتهم وتأثيرهم ونفوذهم وذلك من خلال الطلب والسؤال بأن يقدم العاملون رأيهم وبانتظام وبصراحة ودون خوف (25) ، وعليه فقد تم التحليل الإحصائي لاستخدام تقنيات الجودة في الشركات التي شملتها الدراسة والنتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

---

(25) زين الدين ، فريد ، تطبيق إدارة الجودة الشاملة بين فرص النجاح ومخاطر الفشل ، مرجع سابق ، ص 274 .

جدول رقم (5) مقارنة استخدام تقنيات إدارة الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة

م	عناصر تقنيات إدارة الجودة الشاملة	YCIC (A) (26)				YCGSI (B) (27)				GENPACK (C) (28)			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق
1	تفويض السلطة	2.17	1.267	14.9	43.4	3.20	1.470	21.7	64	3.56	1.259	19.2	71.2
2	فرص المشاركة في القرارات .	2.24	1.271	14.4	44.8	3.21	1.413	20.6	64.2	3.55	1.247	18.8	71.0
3	القدرة على الابتكار وعدم الخوف من النقد	2.45	1.353	15.4	49	2.79	1.202	17.4	55.8	2.91	1.250	19.1	58.2
4	يستطيع الموظفون أن يظهروا أدائهم الوظيفي.	3.29	1.262	14.2	65.8	2.31	1.170	16.9	46.2	2.40	1.218	18.6	48.0
5	العمل كفريق لحل المشكلات	3.23	1.377	15.5	64.6	2.58	1.048	15.1	51.6	2.11	1.125	17	42.2

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق

تشير نتائج الجدول رقم (5) إلى ما يلي :

1) إن تفويض السلطة للموظفين في الشركات التي شملتها الدراسة هو في الشركة C أفضل مما هو عليه في كل من الشركة A و B ؛ إذ بلغ المتوسط 3.56 ليماثل حوالي 71 % مقابل 3.2 في الشركة B وليماثل 64 % ، إلا إن أقل قيمة كانت في الشركة A إذ بلغ المتوسط 2.17 وليمثل حوالي 43 % ، وأن هذا التفويض بالتأكيد سيؤدي إلى اتخاذ قرارات ربما تؤثر على جودة المنتجات والخدمات ، كما أن الانحراف المعياري كان 1.267 و 1.470 و

---

(26) YCIC (A) : الشركة اليمنية للصناعة والتجارة .

(27) YCGSI (B) : الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون .

(28) GENPACK (C) : شركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة .

1.259 في كل من الشركات A و B و C على التتابع وأن معامل الاختلاف كان في الشركة B 21.7% مقابل 14.9% و 19.2% في كل من الشركة A و C على التوالي وهذا مؤشر بأن الانسجام في إجابات المستجيبين كان قوياً ونسبة الاختلاف قليلة .

2) إن إعطاء الموظفين في كل مستويات الشركة فرص المشاركة في صنع القرار كان في الشركة C أفضل إلى حد ما مما هو في الشركة B إذ بلغت قيمة المتوسط لهذه الفقرة 3.55 في الشركة C ليمثل 71 % مقابل 3.21 في الشركة B والذي يمثل 64 % ، إلا أن فرصة مشاركة الموظفين في صنع القرارات كانت الأقل في الشركة A إذ بلغ المتوسط 2.24 وليمثل 44 % فقط .

3) تبين نتائج الجدول إن مقدرة الموظفين على التعبير عن ابتكاراتهم وعدم خوفهم من النقد هي في الشركة C أعلى (المتوسط 2.91) مقارنة مع كل من الشركتين A و B إذ بلغ المتوسط في كل منهما 2.45 و 2.79 على التتابع

4) إن مقدرة الموظفين على إظهار إنجازاتهم الوظيفية هي في الشركة A أعلى مما هي عليه في كل من الشركتين B و C إذ بلغ المتوسط 3.23 ليمثل 65 % في الشركة A و 2.58 و 2.11 في كل من الشركة B والشركة C

5) تشير النتائج إلى أن مقدرة موظفي الشركة A في المشاركة بحل المشاكل والعمل كفريق هي أعلى مقارنة مع كل من مقدرة الموظفين في الشركة B والشركة C إذ بلغ المتوسط 3.23 للشركة A ليماثل حوالي 65 % من الدرجة النهائية مقابل 2.58 للشركة B ليماثل حوالي 52 % و 2.11 للشركة C ليماثل حوالي 42 %.

2- أدوات إدارة الجودة الشاملة :

إن الجودة لا تنفصل عن الأدوات الإحصائية المستخدمة في قياسها وتدعيمها بالوثائق وإن الهدف من أدوات الجودة هو إزالة مصادر التغير التي يمكن مراقبتها في المنتجات والخدمات وتبني معظم أدوات إدارة الجودة على أساس الرقابة الإحصائية للعمليات ، ولا تساعد فقط أدوات إدارة الجودة الشاملة في تحديد ما يحدث داخل العملية، بل تشير إلى الأسباب المحتملة لما يحدث (**29**) وعليه فقد تم التعرف على استجابات مفردات العينة تجاه استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة وكانت كما يوضحها الجدول التالي :

---

(29) ويليامز ، ريتشارد ، أساسيات إدارة الجودة الشاملة ، مرجع سابق ، صـ 68 .

جدول رقم (6) مقارنة استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة

م	عناصر أدوات إدارة الجودة الشاملة	YCIC (A)				YCGSI (B)				ENPACK (C)			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق
1	سهولة الحصول على المعلومات التي يمكن أن تستخدم في ادارة لجودة.	3.14	1.272	14.6	62.8	2.53	1.100	16.1	50.6	2.43	1.233	19	48.6
2	إن المعلومات المستخدمة في التخطيط متاحة ويمكن الحصول عليها بطريقة سهلة .	2.64	1.337	15.2	52.8	2.91	1.297	19.1	58.2	2.79	1.283	19.6	55.8
3	يستخدم موظفو الشركة (اساليب احصائية متنوعة) .	2.23	1.157	13.8	44.6	2.91	1.273	19.2	58.2	2.66	1.258	20.4	53.2
4	إن موظفي الشركة يخضعون للتدريب على الرقابة الإحصائية	2.72	1.266	14.7	54.4	2.95	1.219	18.4	59.0	2.90	1.246	19.2	58.0
5	التشجيع على تطوير الطرق الإحصائية لتحسين الجودة .	2.99	1.251	14.3	59.8	2.62	1.243	18.1	52.4	2.33	1.322	20.2	46.6

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات واحتسبت من قبل الباحث

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى الآتي :

1) إن موظفي الشركة A يحصلون على المعلومات التي يمكن أن تستخدم في إدارة الجودة بسهولة مقارنة مع الموظفين الآخرين إذ أن هناك صعوبة في الحصول على المعلومات في الشركة C والشركة B إذ بلغت قيمة المتوسط 2.53 و 2.43 لكل منهما وهي أقل مقارنة مع المتوسط 3.14 في الشركة A ، كما أن قيمة الانحراف المعياري كانت 1.272 ، 1.10 ، 1.23 على التتابع وبلغت قيمة معامل الاختلاف 14.6% ، 16.1 % ، 19.0 في الشركات الثلاث.

2) إن توفر المعلومات التي يمكن أن تستخدم في عملية التخطيط غير متاحة ويصعب الحصول عليها بسهولة عند الطلب في كل الشركات الثلاث إذ أن قيمة المتوسط هي أقل من 3 إذ بلغت 2.64 ، 2.91 ، 2.79 لكل منهم على التتابع .

3) بلغت قيمة المتوسط الخاص باستخدام الأساليب الإحصائية في الرقابة على الجودة في كل من الشركات الثلاث 2.23 ، 2.91 ، 2.66 و بلغت النسبة المئوية من القيمة النهائية لكل منهم حوالي 45% ، 58% ، 53% .

4) إن الموظفين في كل من الشركات يحتاجون إلى تدريب على الرقابة الإحصائية للعملية الإنتاجية وعملية خدمة العملاء إذ بلغ المتوسط لهذا المؤشر (2.72 ، 2.95 ، 2.9) لكل من الشركات الثلاث على التتابع 54% ، 59% ، 58% من القيمة النهائية.

5) بلغ المتوسط عن الإجابة على السؤال الخاص بتشجيع الموظفين على تطوير الطرق الإحصائية وإدخال طرق جديدة للتحسين 2.99 ، 2.62 ، 2.33 في كل من الشركات الثلاث .

3- نشأة إدارة الجودة الشاملة

يعد المهندس إدوارد ديمنج الأب الروحي للجودة إذ ركز على أدوات الجودة والتقنيات والتدريب وعلى ما أسماه [فلسفة الإدارة] وهذه ما يقصد بها نشأة الجودة ، وقد حدد مجموعة من النقاط يجب أن تكون الأساس ومنها ضرورة وضع هدف دائم يتمثل في تحسين الإنتاج والخدمة وأن يكون الربح مجرد نتيجة لتحقيق هذه الجودة وأن انتهاج فلسفة الجودة لا يمكن أن يكون مهمة اللجنة التنفيذية أو رئيس مجلس الإدارة فقط بل يجب أن تمثل هذه الفلسفة قراراً يشترك فيه ويتحمل مسئوليته كل فرد في الشركة وأن يدرك الجميع أن ما يعد مناسباً اليوم لن يكون مناسباً غداً لذا يجب أن يعمل الجميع من أجل التحسين المستمر لجودة الإنتاج والخدمات ، وهذا لن يكون إلا من خلال وجود قيادة فعالة تعمل على تطوير وتطبيق الرؤية الاستراتيجية لفلسفة إدارة

الجودة وتوفير بيئة عمل توفر الأمان للموظفين ، لأنه عندما يخشى الموظفون من الآثار المترتبة على حديثهم الصريح أو مغامراتهم أو طرح الأسئلة تقل احتمالية تحسين الجودة بشكل كبير ، كما يجب إلغاء العمل على أساس السعر فقط والتأكيد على أن تكاليف الحصول على أحد الأشياء يجب أن لا تكون الاهتمام الأول والوحيد (30) ، ولتقييم مدى وجود نشأة حقيقية للجودة في الشركات التي شملتها الدراسة تم التحليل الإحصائي التالي :

جدول رقم (7) مقارنة لنشأة الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة

م	عناصر نشأة إدارة الجودة الشاملة	YCIC (A)				YCGSI (B)				GENPACK (C)			
		الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق
1	تركز اتصالات الإدارة بالموظفين على طرق تحسين الجودة لا على خفض التكاليف	2.48	1.344	15.3	49.6	3.04	1.278	19.1	60.8	2.95	1.214	18.5	59.0
2	هناك التزام مشترك بتحسين الجودة.	3.35	1.555	18	67.0	1.91	1.112	16.4	38.2	2.64	1.432	21.6	52.8
3	لا يرتكز اختيار الموردين على السعر المنخفض فقط.	3.28	1.376	16.2	65.6	2.33	1.286	19.6	46.6	2.21	1.255	20.4	44.2
4	العمل من أجل التحسين المستمر للجودة	4.05	0.958	10.9	81.0	1.76	0.933	13.9	35.2	1.59	0.996	15	31.8
5	يقدم المديرون في شركتنا نماذج نقتدي بها	3.09	1.507	17.3	61.8	2.60	1.304	19.4	52.0	2.49	1.518	23.1	49.8

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

(30) ويليامز ، ريتشارد ، أساسيات إدارة الجودة الشاملة ، مرجع سابق ، صـ 7 - 11 .

تبين نتائج الجدول رقم (7) ما يلي :

1- تركز اتصالات الإدارة بالموظفين في الشركة B على طرق تحسين الجودة أكثر مما تركز على طرق خفض التكاليف وتحسين الأرباح ، إذ بلغ المتوسط لهذا المتطلب 3.04 وهو أكبر من المتوسط 2.48 ، 2.95 في كل من الشركتين A و C .

2- بلغ المتوسط للإجابة عن السؤال الخاص بالالتزام المشترك للموظفين بتحسين الجودة 3.35 في الشركة A وهو يساوي الضعف تقريباً عما هو في الشركة B إذ بلغ المتوسط فيها 1.91 مقابل 2.64 في الشركة C .

3- إن اختيار الموردين في الشركة A لا يرتكز كثيراً على السعر المنخفض إذ بلغ المتوسط للإجابة على هذا السؤال 3.26 وهو أعلى مقارنة مع المتوسط في الشركتين B و C إذ بلغ المتوسط 2.32 ، 2.11 لكل منهما على التتابع .

4- إن عملية التحسين المستمر لجودة الإنتاج والخدمات المقدمة للموظفين والعملاء هي أفضل في الشركة A إذ بلغ المتوسط 4.05 وهي تساوي حوالي 80% من القيمة النهائية ، بينما كانت عملية التحسين في الشركتين B و C منخفضة جداً إذ بلغ المتوسط لكل منهما 1.76 ليماثل حوالي 35 % و 1.59 ليماثل حوالي 44 % على التتابع

5- بلغت قيمة المتوسط الخاص بالسؤال عن كون المدراء نماذج يقتدى بها وعدم استخدام الترهيب كأداة في أحكامهم وتعاملهم 3.09 في الشركة A وهو أعلى مقارنة عما في الشركة B إذ بلغ 2.6 وفي الشركة C بلغ المتوسط 2.49 وهو اقل قيمة بين متوسطات الشركات .

4- نطاق الجودة الشاملة :

إن معرفة الأمور التي تخرج عن نطاق شيء ما تساعد في التعرف جيداً في حقيقة هذا الشيء ، وما يخرج عن نطاق الجودة الشاملة الكثير ، منها الشعارات والملصقات واللافتات وخطب الإدارة عن الجودة لوحدها والحملات المؤقتة للجودة ، أما نطاق الجودة فهو أن تكون الجودة نتاج فلسفة تنظيمية تدفع إلى التحسين والاهتمام المستمر بإنتاج سلع وتقديم خدمات عالية الجودة وعندما تتطابق أقوال المديرين مع أفعالهم لأن الموظفين سيتبعون الأفعال وليس الأقوال ، وإن عقد الندوات والبرامج التدريبية حول الجودة الشاملة يمكن أن تكون مصادر ممتازة للمعلومات وزيادة الدافع إلا أنه لا يمكن أن تكون الأداء الأساسية التي يتم من خلالها تطوير وتدعيم فلسفة الإدارة وأن تكون هذه البرامج ضمن خطة استراتيجية أكبر لتحسين الجودة وأن برامج رقابة الجودة تعتمد على أساس جودة تصنيع أعلى وليس معايير تفتيش أشد للتخلص من

العيوب (31) ، وبهدف تحديد استجابات مفردات العينة تجاه تقييم عناصر نطاق الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة تم التحليل الإحصائي وفق الجدول الموضح أدناه .

جدول رقم (8) مقارنة لنطاق الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة

م	عناصر نطاق إدارة الجودة الشاملة	YCIC (A)				YCGSI (B)				GENPACK (C)			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق
1	تحسين الجودة عنصر دائم وليس شعاراً أو حملة مؤقتة .	4.24	1.034	11.7	84.8	1.65	0.9	13.33	33.0	1.70	1.02	15.4	34.0
2	المدراء يؤمنون حقاً بأهمية تحسين الجودة .	3.97	1.093	12.4	79.4	2.11	1.05	15.6	42.2	2.16	1.23	18.8	43.2
3	كل الأقسام في الشركة معنية تماماً بعملية تحسين الجودة .	4.35	1.079	12.2	87.0	1.67	1.0	14.9	33.4	1.73	1.16	17.6	34.6
4	اجتماعات الجودة جزءاً من خطة استراتيجية للتحسين	4.00	1.110	12.9	80.0	1.98	1.01	15.1	39.6	1.90	1.15	18.1	38.0
5	الرغبة في تحسين الجودة هي التي تدفع برامج التفتيش.	4.30	0.828	9.4	86.0	1.85	0.86	12.8	37.0	1.61	0.89	13.5	32.2

المصدر: نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

(31) ويليامز ، ريتشارد ، أساسيات إدارة الجودة الشاملة ، مرجع سابق ، صـ 16 - 21 .

توضح نتائج الجدول رقم (8) ما يلي :

1- إن تحسين الجودة هو عنصر دائم في الشركة A وليس شعاراً أو حملة إذ بلغ المتوسط للإجابة على هذا السؤال 4.24 وهو ما يماثل حوالي 85% من القيمة النهائية بينما عملية التحسين للجودة في الشركتين B و C هي غير ذلك إذ بلغ المتوسط لكل منهما 1.65 ليماثل 33 % و 1.7 ليماثل 34 % .

2- بلغ المتوسط للإجابة عن السؤال الخاص بإمكانية أن يرى الموظفين من خلال أفعال المديرين أن المدراء يؤمنون حقاً بأهمية تحسين الجودة 3.97 في الشركة A ليماثل حوالي 79 % وهو أعلى مما هو في الشركة B إذ بلغ المتوسط 2.11 ليماثل حوالي 42 % ، و 2.16 في الشركة C ليماثل حوالي 43 % من القيمة النهائية .

3- يتضح من نتائج الاستبيان أن عملية تحسين الجودة في الشركة A هي من مسئولية الجميع وتكون جميع الأقسام في الشركة معنية بتحقيق الجودة اذ بلغ المتوسط 4.35 وهو أكثر مما هو الحال عليه في الشركتين B و C إذ بلغ المتوسط 1.67 ، 1.73 في كل منهما .

4- تمثل الندوات والاجتماعات التي تناقش الجودة في الشركة A جزءاً من خطة استراتيجية لتحسين الجودة ، إذ بلغ المتوسط لهذه الفقرة 4.0 وهو ما يساوي 80% من القيمة النهائية ، بينما الاجتماعات في الشركتين B و C لا تمثل جزءاً من خطة استراتيجية إذ بلغ المتوسط 1.98 في الشركة B و ليماثل حوالي 40 % و 1.9 في الشركة C ليماثل 83 % من القيمة النهائية .

5- إن الرغبة في تحقيق تحسين مستمر للجودة هي التي تدفع برامج التفتيش على الجودة في الشركة A إذ بلغ المتوسط 4.3 وهو ما يماثل 86% من القيمة النهائية وهو أكثر بكثير عن المتوسط في الشركتينB و C إذ بلغ 1.85 و 1.61 في كل من الشركتين على التتابع .

5- طبيعة الجودة الشاملة :

إن الجودة نتاج لثقافة الشركة ، ويجب أن تكون مدفوعة بها والثقافة هي مجموعة القيم والأفكار التي يعتنقها كل أفراد الشركة ويعبر القادرة والمديرون أولاً عن هذه القيم والأفكار من خلال اتجاهاتهم وسلوكياتهم وبمرور الزمن يتبنى معظم الموظفين هذه الاتجاهات ويقومون بسلوكيات تماثل

سلوكيات الميدرين والقادة (32) ولغرض التعرف على طبيعة الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة تم التلحيل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة والنتائج التالية توضح ذلك :

جدول رقم (9) مقارنة لطبيعة الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة

م	عناصر طبيعة إدارة الجودة الشاملة	YCIC (A)				YCGSI (B)				GENPACK (C)			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختلاف معامل	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختلاف معامل	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختلاف معامل	% مستوى التطبيق
1	الجودة شيء هام جداً وإحدى القيم المشتركة المحددة.	4.22	0.927	10.6	84.4	1.83	1.018	15	36.6	1.68	0.959	14.5	33.6
2	الموظفون في الشركة لهم تأثير ما على صياغة رسالة الشركة	2.96	1.409	16.4	59.2	2.86	1.133	17.1	57.2	2.95	1.253	19.1	59.0
3	الموظفون يدركون أن أدائهم يؤثر على الجودة.	3.55	1.142	13	71.0	2.13	1.198	17.9	42.6	1.84	1.055	15.9	36.8
4	الدمج بين أدوات الجودة وتقنيات إدارة الجودة الشاملة.	3.27	1.076	12.9	65.4	2.24	1.233	18.2	44.8	2.58	1.259	19.9	51.6
5	التدريب يركز على المساعدة في حل المشكلات والتحسين	3.82	1.178	13.4	76.4	2.33	1.248	18.4	46.6	2.09	1.137	17.1	41.8

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره .

تشير نتائج الجدول إلى ما يلي :

1- إن الموظفين في الشركة A يدركون جيداً أن الجودة شيء هام وإحدى القيم المشتركة المحددة إذ بلغ المتوسط 4.22 وهو يماثل حوالي 85% من القيمة النهائية ، بينما

(32) ويليامز ، ريتشارد ، أساسيات إدارة الجودة الشاملة ، مرجع سابق ، صـ 23.

الموظفين في الشركتين B و C لا يدركون جيداً أهمية الجودة إذ أن المتوسط قد بلغ 1.83 ، 1.68 في كل من الشركتين B و C وليماثل حوالي 37 % و 34 % على التتابع .

2- إن تأثير الموظفين على صياغة رسالة الشركة هو تأثير محدود في جميع الشركات وتقريباً لا يوجد فرق بينهم في هذا الخصوص إذ بلغ المتوسط 2.96 ، 2.86 ، 2.95 ، في الشركات الثلاث وهو ما يماثل أقل من 60% من القيمة النهائية .

3- إن إدراك موظفي الشركة A في أن أدائهم اليومي يؤثر على جودة الإنتاج والخدمات هو أعلى من إدراك موظفي الشركتين الأخريين إذ بلغ المتوسط 3.55 مقارنة مع المتوسط 2.13 والمتوسط 1.84 في كل من الشركتين B و C

4- إن مقدرة الشركة A في الدمج بين أدوات الجودة (تفويض السلطة والعمل الجماعي والتحفيز) والرقابة الإحصائية واستخدام هذا البرنامج في الخطة الاستراتيجية لتحسين الجودة هي أعلى مما هي في الشركتين B و C إذ بلغ المتوسط 3.27 في الشركة A مقابل 2.24 ، 2.58 في كل من الشركة B والشركة C .

5- يركز التدريب في الشركة A على مساعدة الموظفين في حل المشكلات وتحسين العمليات التي يقومون بها أكثر مما هو عليه الحال في الشركتين B و C إذ بلغ المتوسط 3.82 ، 2.33 ، 2.09 لكل منهم .

6- جودة الإنتاج والخدمات :

إن الشركات التي تهتم بجودة الإنتاج والخدمات هي الشركات التي تعتبر المستهلك هو المحور الأساسي لكل قراراتها ومن ثم محاولة الوفاء باحتياجاته ورغباته وتصنيع منتج يحقق إشباع رغبات العميل وليس من خلال الحصول على منتج بجودة مناسبة وسعر مناسب وحسب بل وللطريقة أو الخدمة التي يقوم بها المنتج للمستهلك وعليه فقد تم تحليل مدى استجابة عينة الدراسة تجاه توفر العناصر الأساسية لتحقيق جودة الإنتاج والخدمات في الشركات التي شملتها الدراسة ، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (10) مقارنة لمستوى جودة الانتاج والخدمات في الشركات التي شملتها الدراسة

م	جودة الإنتاج والخدمات	YCIC (A)				YCGSI (B)				GENPACK (C)			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	% مستوى التطبيق
1	توفير خدمة ممتازة للعميل ، والاهتمام بمراقبة جودة الإنتاج .	4.34	0.837	9.5	86.8	1.59	0.777	11.5	31.8	1.60	0.877	13.4	32.0
2	تعتمد قرارات الشركة على ما تم تعلمه مباشرة من العملاء .	3.57	1.117	12.9	71.4	2.34	1.119	16.9	46.8	2.24	1.067	16.7	44.8
3	التدريب على الاستماع بفاعلية للعميل	4.11	0.909	10.5	82.2	1.68	0.934	14.1	33.6	1.95	1.182	18.5	39.0
4	الاجتماعات من اجل التعرف أكثر على احتياجات العميل.	3.92	1.071	12	78.4	2.24	1.151	17.2	44.8	2.39	1.104	17.9	47.8
5	استخدام وثائق للبحث والتقييم لمعرفة احتياجات العميل .	3.75	1.199	14	75.0	2.21	1.071	16.5	44.2	2.28	1.176	18.6	45.6

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

تبين نتائج الجدول رقم (10) ما يلي :

1- إن الشركة A تولي اهتماماً كبيراً بتوفير خدمة ممتازة للعميل ، تماماً كما تهتم بمراقبة جودة الإنتاج مقارنة مع ما توليه الشركتين من أهمية لخدمة العميل وقد بلغ المتوسط 4.34 في الشركة A وهو أكبر من الضعف عن المتوسط 1.59 ، 1.60 في الشركتين B و C .

2- بلغ متوسط اعتماد قرارات الشركة A على ما تم تعلمه من العملاء 3.57 ليماثل حوالي 71 % وهو أعلى من المتوسط 2.34 الذي يمثل حوالي 47 % في الشركة B و 2.24 للشركة C والذي يماثل حوالي 45 % .

3- يتم تدريب موظفي المبيعات والتسويق في الشركة A على الاستماع بفاعلية للعملاء ، أكثر مما هو عليه الحال في الشركة B والشركة C إذ بلغ المتوسط 4.11 مقابل 1.68 ، 1.95 في الشركتين B و C.

4- تعقد الشركة A اجتماعات أكثر للتعرف بشكل دقيق على احتياجات العميل مقارنة مع ما تخصصه الشركتان B و C من وقت للتعرف على احتياجات العميل وبلغ المتوسط 3.92 ، 2.24 ، 2.39 في كل من الشركات الثلاث .

5- يتضح من نتائج الجدول أن توزيع وثائق للبحث والتقييم على العملاء للتعرف على احتياجاتهم يتم في الشركة A بشكل أفضل مما هو عليه في الشركتين B و C إذ بلغ المتوسط 3.75 في الشركة A مقابل 2.21 و 2.28 للشركتين B و C .

ثالثا: اختبار الفرضيات

لمزيد من الدعم لمقياس المنهجية العلمية في تحليل بيانات الدراسة تم إجراء اختبار كولموجروف سميرنوف Kolmogorov - Smirnov Test لتحديد فيما إذ كانت متوسطات إجابات المستجيبين على استمارة الاستبيان موزعة توزيعاً طبيعياً وتتمثل المتغيرات التي سيتم من خلالها اختبار فرضيات هذه الدراسة في المتغيرات التالية :

قنيات إدارة الجودة الشاملة ، أدوات إدارة الجودة الشاملة، نشأة إدارة الجودة الشاملة، نطاق الجودة الشاملة ، طبيعة الجودة الشاملة وجودة الإنتاج والخدمات ،والجدول التالي يوضح ملخصاً لنتائج اختبار كولموجروف سميرنوف (K-S) والذي من خلاله يتم فحص المتوسطات الحسابية للمتغيرات المشمولة بالدراسة لاختبار فرضيات الدراسة .

جدول رقم (12) ملخص نتائج اختبار كولموجوروف – سمير نوف

م	متغيرات الدراسة	K-S (Z)	قيمةP (2- ailed)
1	تقنيات إدارة الجودة الشاملة .	1.005	0.265
2	أدوات إدارة الجودة الشاملة .	0.998	0.283
3	نشأة إدارة الجودة الشاملة .	1.398	0.040
4	نطاق الجودة الشاملة .	1.702	0.006
5	طبيعة الجودة الشاملة .	1.331	0.058
6	جودة الإنتاج والخدمات .	1.529	0.019

المصدر: نتائج الاستبيان للشركات واحتسبت من قبل الباحث بالاستعانة باختبار كولمجروف سميرنوف

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مجموعة من المتغيرات تتوزع التوزيع الطبيعي حيث أن (قيمة P لهذه المتغيرات أقل من 0.05) وهي المتوسطات المتعلقة بنشأة إدارة الجودة الشاملة و نطاق إدارة الجودة الشاملة وجودة الانتاج والخدمات أما بقية المتغيرات وهي تقنيات إدارة الجودة الشاملة ، أدوات إدارة الجودة الشاملة ، وطبيعة الجودة الشاملة فإنها لا تتوزع توزيعاً طبيعياً حيث أن (قيمة P لهذه المتغيرات أكبر من 0.05) واستناداً على تلك النتائج فإنه لا يمكن استخدام الاختبارات المعلمية Parametric – Test على جميع المتغيرات حيث أن الاختبارات المعلمية تشترط بأن تكون جميع المتغيرات تتوزع التوزيع الطبيعي وعليه تم استخدام الاختبارات

اللامعلمية Non Parametric – Test وإجراء اختبارات الدراسة من خلال استخدام اختبار Kruscal Wallis one way Analysis of Variance إذ تم إجراء اختبار كروسكال على متوسطات متغيرات الدراسة بهدف معرفة موقف المستجيبين باختلاف مستوياتهم تبعاً لـ : المستوى الوظيفي ، المؤهل العلمي ،الخبرة ومكان العمل .وتتمثل المتغيرات التي سيتم من خلالها اختبار فرضيات الدراسة في المتغيرات التالية ، تقنيات ادارة الجودة الشاملة ، والادوات المستخدمة ، نشأة الجودة ، نطاق الجودة ، طبيعة الجودة ، وجودة الانتاج والخدمات .

1- اختبار الفرضية الاساسية الاولى :

والتي تنص على ان الشركات المطبقة لنظام الايزو ISO 9000 تطبق اساسيات الجودة الشاملة .

ان القاعدة العامة لاختبار الفرضية الأساسية الأولى ستعتمد على ان قاعدة القرار هي ان يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة تساوي 4 او اكبر او ان النسبة المئوية لمستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة يساوي 80 % او اكثر ، بينما سيتم رفض الفرضية الأصلية وقبول الفرضية البديلة إذ كانت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة اقل من 4 او ان النسبة المئوية لمستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة اقل من 80 % ، ومن النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) والتي تشير الى ان قيمة المتوسط الحسابي بلغت 2.69 وهي اقل من 4 ، كما ان النسبة المئوية لمستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة بلغت حوالي 54 % وهي اقل من 80% مما يعني رفض الفرضية الأصلية وقبول الفرضية البديلة والتي سيكون مفادها ان الشركات الصناعية التي شملتها الدراسة والتي تطبيق نظام الايزو ISO 9000 لا تطبق أساسيات الجودة الشاملة.وبهدف التعرف على تقييم مفردات العينة لمدى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات الإنتاجية ، فقد تم التحليل الإحصائي والنتائج موضحة في الجدول أدناه :

جدول رقم (11) مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية التي شملتها الدراسة

م	أساسيات الجودة الشاملة	YCIC (A)				YCGSI (B)				GENPACK (C)				المتوسط	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختلاف معامل	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختلاف معامل	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختلاف معامل	% مستوى التطبيق	المتوسط الحسابي	% مستوى التطبيق
1	تقنيات إدارة الجودة الشاملة	2.71	0.968	10.896	54.2	2.8198	0.9582	13.83	56.3	2.8894	0.932	14.052	57.7	2.8	56.1
2	أدوات إدارة الجودة الشاملة	792.	0.965	10.932	55.8	2.7385	0.9595	13.85	54.7	2.5758	1.024	15.451	51.5	2.7	54.0
3	نشأة إدارة الجودة الشاملة	3.23	0.9983	11.304	64.7	2.3217	0.7969	11.75	46.4	2.3705	0.904	13.628	47.4	2.64	52.9
4	نطاق الجودة الشاملة	4.18	0.7366	8.325	83.6	1.8533	0.8120	11.97	37.0	1.8261	0.848	12.786	36.5	2.62	52.4
5	طبيعة ونشأة الجودة الشاملة	3.57	0.8006	9.065	71.5	2.2837	0.9163	13.51	45.6	2.2057	0.815	12.289	44.1	2.69	53.8
6	جودة الإنتاج والخدمات	3.95	0.7155	8.102	79.0	1.9790	0.7853	11.57	39.5	2.0375	0.898	13.545	40.7	2.66	53.2
	المتوسط	3.41	0.6397	7.197	68.2	2.3418	0.7316	10.56	46.8	2.3175	0.711	10.732	46.3	2.69	53.8

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى ما يلي:

- لا يختلف كثيرا مستوى تطبيق تقنيات إدارة الجودة الشاملة في الشركات الثلاث إذ بلغ المتوسط 2.7 في الشركة A ليمثل 54.2% وبلغ المتوسط حوالي 2.82 في الشركة B ليمثل 56.3% ، وبلغ المتوسط 2.89 في الشركة C ليمثل 57.7% وبلغ المتوسط العام لتطبيق تقنيات إدارة الجودة الشاملة في الشركات الثلاث 2.8 ليماثل 56.1% مما يعنى وجود ضعف في تطبيق تقنيات ادارة الجودة الشاملة وهو لايختلف كثيراً مقارنة بمستوى تطبيق بقية أساسيات إدارة الجودة الشاملة الاخرى .

• تبين نتائج الجدول ضعف استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة في الشركات الثلاث إذ بلغ المتوسط 2.79 ، 2.74 ، 2.58 في كل منهم على التتابع وهو ما يماثل 55.8% ، 54.7% ، 51.5% من القيمة النهائية وبلغ المتوسط العام لتطبيق واستخدام أدوات الجودة الشاملة في الشركات الثلاث 2.7 وهو يماثل 54.0% من القيمة النهائية.

• توضح نتائج الجدول أن نشأة إدارة الجودة الشاملة في الشركة A هي أفضل مما هو عليه في الشركتين C,B إذ بلغ المتوسط 3.24 في الشركة A ليماثل 64.7% من القيمة النهائية لمستوى التطبيق وهي أعلى مما هو في الشركة B 46.4 % وأعلى مما في الشركة C 47.4% .

• كما تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى أن معيار نطاق الجودة (عملية تحسين الجودة هي عنصر دائم وتشمل جميع الأقسام ويتم عقد الأجتماعات من أجل عملية التحسين) في الشركة A هي افضل مما في الشركة C,B إذبلغ المتوسط 4.18 في الشركة A ليماثل 83.6% من القيمة النهائية مقابل 1.85 للشركة B والذي يماثل 37% ، إلا أنه لايوجد فرق فيما بين الشركة B والشركة C ، وبلغ المتوسط العام لتطبيق هذا المبدأ الاساسي 2.62 في الشركات الثلاث ليماثل 52.4% وهو لا يختلف كثيراً مقارنة ببقية اساسيات الجودة الشاملة.

• توضح نتائج الجدول رقم (11) أن طبيعة الجودة الشاملة (الادراك بأهمية الجودة وتأثير العاملين على صياغة رسالة الشركة والدمج بين تقنيات وأدوات إدارة الجودة الشاملة) هو في الشركة A افضل مما في الشركتين B وC إذ بلغ المتوسط 3.58 ليماثل 71.5% وهو أعلى مما في الشركةB إذ بلغ المتوسط 2.28 ليماثل 45.6% وهو في الشركة C 2.2 ليماثل 44.1% ، وبلغ المتوسط العام لتطبيق هذا الاساس 2.69 في الشركات الثلاث ليماثل 53.8 % .

• تبين نتائج الجدول رقم (11) أن جودة الإنتاج والخدمات في الشركة A هو أفضل مما في الشركتين B وC إذ بلغ المتوسط للشركة A بـ 3.95 مقابل 1.98 في الشركة B و 2.04 في الشركة C ولتبلغ النسب المئوية لتطبيق هذا الأساس 79% ، 39.5% ، 40.7% من القيمة النهائية في الشركات الثلاث وبلغ المتوسط العام لتطبيق هذا الاساس 2.68 ليمثل 53.2% من القيمة النهائية في الشركات الثلاث.

وتشير النتائج أن هناك ضعفاً في تطبيق اساسيات الجودة الشاملة في الشركات الصناعية التي شملتها الدراسة والمطبقة لنظام ISO9001 وقد بلغت النسبة المئوية من القيمة النهائية لتوفر هذه الاساسيات (56.1 ، 54.0 ، 52.9 ، 52.4 ، 53.8 ، 53.2)% لكل من تقنيات

إدارة الجودة الشاملة وأدوات إدارة الجودة الشاملة ، نشأة الجودة ، نطاق الجودة ، طبيعة الجودة، وجودة الإنتاج والخدمات، وبلغ المتوسط العام لاساسيات الجودة الشاملة 2.69 ليماثل 53.8% من مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات الثلاث التي شملتها الدراسة.

كما تبين نتائج الجدول ان مستوى تطبيق أساسيات إدارة الجودة الشاملة هو في الشركة A أفضل مما هو عليه في الشركات الأخرى، إذ بلغ المتوسط 3.41 ليماثل 68.2 % مقابل 2.34 ليماثل 46.8% من القيمة النهائية في الشركة B والذي لا يختلف عن المتوسط في الشركة C والذي بلغ 2.32 ليمثل 46.3% من القيمة النهائية من مستوى التطبيق ، وأن الانحراف المعياري كان أقل في الشركة A والذي بلغ 0.639 مقابل 0.73 و 0.71 في الشركة B وC على التتابع، وإن معامل الاختلاف كان في عينة الشركة A أقل 7.19% مما هو عليه في الشركة B 10.56% ، ومما في عينة الشركة C إذ بلغ 10.73% .

2- اختبار الفرضية الاساسية الثانية :

والتي تنص على ان اختلاف الخصائص الوظيفية المختلفة (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، ومكان العمل) لا يؤثر على تقييم مفردات العينة تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة ، وعليه سيكون هناك أربع فرضيات فرعية مختلفة تتعلق الفرضية الأولى باختبار مدي تأثير اختلاف المستوى الوظيفي والفرضية الفرعية الثانية تتعلق بمستوى تأثير اختلاف المؤهل العلمي والثالثة تتناول تأثير اختلاف سنوات الخبرة والرابعة تتناول تأثير اختلاف مكان العمل او الإدارة ، ومن خلال مقارنة قيمة الاحتمال (P) الناتجة من اختبار تحليل كروسكال مع مستوى المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة (0.05) فإن قاعدة القرار المتبعة هي أن يتم قبول فرضية العدم (الفرضية الأصلية) إذا كانت قيمة الاحتمال (P) أكبر من قيمة (0.05) بينما يتم رفض فرضية العدم (الفرضية الأصلية) وقبول الفرضية البديلة فيما إذا كانت قيمة الاحتمال (P) أقل من (0.05).

أ – اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

اختبار مدى تأثير اختلاف المستويات الوظيفية على تقييم مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة من خلال صياغة الفرضية العدمية التالية والتي تنص على أنه لا يختلف تقييم المستويات الوظيفية تجاه التزام الشركات بتطبيق أساسيات الجودة الشاملة والجدول رقم (13) يوضح نتائج الاختبار .

جدول رقم (13) أختبار الفرضية العدمية (Ho) لا يختلف تقييم المستويات الوظيفية تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة

م	متغيرات الدراسة	P-قيمة الاحتمال 2 tailed	النتيجة الإحصائية
1	تقنيات إدارة الجودة الشاملة .	0.245	قبول فرض العدم Ho
2	أدوات إدارة الجودة الشاملة .	0.295	قبول فرض العدم Ho
3	نشأة إدارة الجودة الشاملة .	0.467	قبول فرض العدم Ho
4	نطاق الجودة الشاملة .	0.019	رفض فرضية العدم Ho
5	طبيعة الجودة الشاملة	0.004	رفض فرضية العدم Ho
6	جودة الإنتاج والخدمات .	0.004	رفض فرضية العدم Ho

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات واحتسبت من قبل الباحث

يتبين من النتائج المعروضة بالجدول رقم (13) ما يلي :

1- بلغت قيمة الاحتمال (P) لاستخدام تقنيات إدارة الجودة الشاملة في الشركات المشمولة بالدراسة (P=0.245) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة للدراسة (0.05) وعلى ذلك تقبل الفرضية العدمية (Ho) الخاصة بمتغير تقنيات الجودة الشاملة التي تنص بأنه لا يختلف تقييم المستويات الوظيفية تجاه مستوى تطبيق تقنيات الجودة الشاملة في الشركات موضع الدراسة .

2- فيما يخص استخدام أدوات الجودة الشاملة فقد بلغت قيمة الاحتمال (P=0.292) وهذه القيمة أيضاً أكبر من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن قبول فرضية العدم (Ho)

للمتغير الخاص بادوات ادارة الجودة الشاملة والتي تنص بأنه لا يوجد اختلاف في تقييم المستويات الوظيفية تجاه التزام الشركات بتطبيق واستخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة.

3- وكذلك الحال كان بالنسبة لنشاة الجودة الشاملة حيث أن القيمة الاحتمالية (P=0.467) أكبر من القيمة المعنوية (0.05) وعليه يتم قبول فرضية العدم (Ho) للمتغير الخاص بنشأة الجودة

4- كانت القيمة الاحتمالية لنطاق الجودة الشاملة (P=0.019) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (Ho) للمتغير الخاص بنطاق الجودة وونقبل الفرضية البديلة والتي تنص بأنه يوجد اختلاف في تقييم المستويات الوظيفية تجاه مستوى تطبيق الشركات لمبدأ نطاق الجودة الشاملة .

5- أما بالنسبة لطبيعة الجودة الشاملة فإن القيمة الاحتمالية (P=0.004) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوية الأمر الذي يحتم رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص بأن تقييم المستويات الوظيفة المختلفة لم يختلف تجاه مستوى التزام الشركات بمستوى تطبيق طبيعة الجودة .

6- بلغت القيمة الاحتمالية لجودة الإنتاج والخدمات (P=0.004) المشار إليه وهي أقل من مستوى المعنوية المحددة للدراسة وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص بأنه يوجد اختلاف بين المستويات الوظيفية في عملية تقييم مدى التزام الشركات في تطبيق جودة الإنتاج والخدمات.

ب – اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

اختبار مدى تأثير اختلاف المؤهل العلمي للعينة على تقييم مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة والتي تنص بأنه لا يختلف تقييم المؤهلات العلمية المختلفة تجاه تطبيق اساسيات الجودة الشاملة في الشركات التي شملتها الدراسة ، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار :

) لا يختلف تقييم المؤهلات العلمية Hoجدول رقم (14) أختبار الفرضية العدمية (
المختلفة تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة

م	متغيرات الدراسة	قيمة الاحتمال P-2 tailed	النتيجة الاحصائية
1	تقنيات إدارة الجودة الشاملة	0.553	قبول فرضية العدم
2	أدوات إدارة الجودة الشاملة	0.076	قبول فرضية العدم
3	نشأة إدارة الجودة الشاملة	0.168	قبول فرضية العدم
4	نطاق الجودة الشاملة	0.145	قبول فرضية العدم
5	طبيعة الجودة الشاملة	0.229	قبول فرضية العدم
6	جودة الإنتاج والخدمات	0.006	رفض فرضية العدم

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات واحتسبت من قبل الباحث

تشير نتائج الجدول إلى أن موقف المستجيبين المشمولين بالدراسة تجاه تطبيق اساسيات الجودة الشاملة في الشركات موضع الدراسة لم يختلف في الغالب على الرغم من اختلاف المؤهل العلمي إذ وجد أن قيمة الاحتمال (P) كانت أعلى من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة (P=0.05) لمعظم المتغيرات وقد بلغت قيمة الأحتمال (P=0.553) للمتغير

الخاص بتقنيات إدارة الجودة الشاملة و (P=0.076) بخصوص استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة وبلغت قيمة الأحتمال (P=0.168) للمتغير الخاص بنشأة إدارة الجودة الشاملة، وبلغت (P=0.145) لنطاق الجودة الشاملة و(p=0. 229) لطبيعة الجودة الشاملة مما يعني قبول فرضية العدم (Ho) التي تنص أنه لا يختلف تقييم المؤهلات العلمية المختلفة تجاه المتغيرات السابقة إلا أن نتائج الجدول توضح أن قيمة الاحتمال الخاص بمتغير جودة الإنتاج والخدمات بلغت (P=0.006) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة (P=0.05) .

وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديله والتي تنص على أنه يوجد اختلاف في تقييم المستجيبين تجاه المتغير الخاص بجودة الإنتاج والخدمات تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي للمستجيبن .

ج – اختبار الفرضيةالفرعية الثالثة :

اختبار مدى تأثير اختلاف مكان العمل على تقييم المنتسبين لمستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة وتنص هذه الفرضية على أن لا يختلف تقييم المستجيبين تجاه تطبيق أساسيات الجودة في الشركات موضع الدراسة على الرغم من اختلاف مكان عملهم ، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار .

) لا يختلف تقييم الادارات المختلفة Hoجدول رقم (15) أختبار الفرضية العدمية (

تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة

م	متغيرات الدراسة	قيمة الاحتمال P–2 Tailed	النتيجة الإحصائية
1	تقنيات إدارة الجودة الشاملة .	0.422	قبول فرضية العدم
2	أدوات إدارة الجودة الشاملة .	0.366	قبول فرضية العدم
3	نشأة إدارة الجودة الشاملة .	0.499	قبول فرضية العدم
4	نطاق الجودة الشاملة .	0.870	قبول فرضية العدم
5	طبيعة الجودة الشاملة .	0.693	قبول فرضية العدم
6	جودة الإنتاج والخدمات .	0.423	قبول فرضية العدم

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة الاحتمالية (P) لكل المتغيرات المشمولة بالدراسة كانت أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة (P=0.05) إذ بلغت (P=0.422) لتقنيات إدارة الجودة الشاملة مما يعني قبول فرضية العدم والتي تنص أنه لا يختلف تقييم المستجيبين تجاه المتغير الخاص بتقنيات إدارة الجودة الشاملة على الرغم من اختلاف الادارات التي يعملون فيها وبلغت قيمة الاحتمالية (P=0.366) للمتغير الخاص باستخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة وكانت (P=0.499) لنشأة إدارة الجودة وبلغت قيمة الاحتمالية تجاه المتغيرات المتبقية (P=0.87) و (P=0.693) ، (P=0.423) لكل من المتغيرات الخاصة بنطاق الجودة الشاملة وطبيعة الجودة الشاملة وجودة الإنتاج والخدمات على التتابع ، مما يعني قبول فرضية العدم

لكل المتغيرات السابقة التي شملتها الدراسة والتي تنص على انه لا يختلف تقييم الادارات المختلفة تجاه مستوى تطبيق اساسيات الجودة الشاملة .

د – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

اختبار مدى تأثير سنوات الخبرة لمفردات العينة تجاه تقييم مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة وتنص هذه الفرضية على أنه لا يختلف تقييم المستجيبين تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة في الشركات التي شملتها الدراسة على الرغم من اختلاف سنوات الخبرة والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار .

جدول رقم (16) أختبار الفرضية العدمية (Ho)لا يختلف تقييم مستويات مدة الخبرة تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة

م	متغيرات الدراسة	قيمة الاحتمال P–2 tailed	النتيجة الإحصائية
1	تقنيات إدارة الجودة الشاملة .	0.979	Hoقبول فرضية العدم
2	أدوات إدارة الجودة الشاملة .	0.713	Hoقبول فرضية العدم
3	نشأة إدارة الجودة الشاملة .	0.489	Hoقبول فرضية العدم
4	نطاق الجودة الشاملة .	0.796	Hoقبول فرضية العدم
5	طبيعة الجودة .	0.358	Hoقبول فرضية العدم
6	جودة الإنتاج والخدمات .	0.259	Hoقبول فرضية العدم

المصدر:نتائج الاستبيان للشركات مرجع سابق ذكره

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة الاحتمالية (P) لكل المتغيرات الخاصة بأساسيات الجودة الشاملة كانت أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة للدراسة (P=0.05) إذ بلغت قيمة الاحتمالية (P=0.979) للمتغير الخاص باستخدام تقنيات إدارة الجودة وكانت (P=0.713) تجاه استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة وكانت (P=0.489) لنشأة إدارة الجودة الشاملة ، أما بخصوص نطاق الجودة الشاملة فقد بلغت الاحتمالية (P=0.716) وهي أيضاً أكبر من مستوى المعنوية (P=0.05) ، وكذلك الحال تجاه متغيري طبيعة الجودة الشاملة وجودة الإنتاج والخدمات والذي بلغت قيمة الاحتمالية (P=0.358) و (P=0.259) لكل منهما على التتابع مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يختلف تقييم مستويات مدة خبرة مفردات العينة تجاه مستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يمكن اجمالها فيما يلي :

1- إن حصول الشركات الصناعية التي شملتها الدراسة على شهادة الجودة العالمية ISO9000 لم يساعدها كثيراً في تعميم وتطبيق أساسيات الجودة الشاملة بحسب تقييم عينة الدراسة إذ بلغت النسبة المئوية الإجمالية لمستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات حوالي 54% .

2- إن هناك تبايناً في درجة تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركات الإنتاجية الحاصلة على شهادة الجودة العالمية ، وقد كانت أعلى قيمة لمستوى تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في الشركة اليمنية للصناعة والتجارة إذ بلغت حوالي 68% ، بينما لم تختلف في الشركتين B و C إذ بلغت نسبة مستوى تطبيق هذه المبادئ حوالي 46% في كل من الشركتين .

3- من الملاحظ أنه يتم تعميم المفاهيم السائدة داخل الشركات بسرعة لتشمل جميع الإدارات المختلفة ومما يؤكد ذلك هو عدم اختلاف تقييم الأفراد الجدد الذين لم تتجاوز مدة عملهم بالشركة عام واحد عن الأفراد الذين مضى عليهم أكثر من ثلاث سنوات وكذلك اتفاق جميع مفردات العينة تجاه تقييم تطبيق أساسيات الجودة الشاملة في جميع إدارات الشركات ، وهذا سوف يساعد الشركة كثيراً في حال تبنيها لمفاهيم إيجابية .

4- إن اختلاف المستويات الوظيفية أدى إلى اختلاف في تقييمهم تجاه بعض أساسيات الجودة الشاملة وتمثل ذلك في نطاق وطبيعة الجودة وجودة الإنتاج والخدمات وكذا أدى اختلاف المؤهل العلمي إلى اختلاف التقييم تجاه جودة الإنتاج والخدمات فقط .

ثانياً : التوصيات :

من خلال الاستنتاجات السالفة الذكر يمكن اقتراح التوصيات الآتية :

1- ضرورة إحداث تغييرات شاملة ومخططة في أساليب ومفاهيم وطرق الإدارة في شركات القطاع الخاص وعدم الاكتفاء بتطبيق نظام الجودة العالمية ISO 9000 لأنه لا يوفر إلا الحد الأدنى لما يجب وأنه ليس أكثر من وسيلة تضع الشركات في بداية الطريق الصحيح ولا يضمن تحقيق نتائج متميزة .

2- استكمال مقومات ونظم الجودة الشاملة في شركات القطاع الخاص لأنها تقوم على أفكار ومبادئ تؤدي إلى تحقيق أفضل أداء ممكن وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح وتحسين علاقة الشركة مع كل العملاء من عاملين ومستهلكين وموردين ومستثمرين والمجتمع المحلي أكثر مما يمكن أن يحققه نظام الأيزو ISO 9000 .

3- تبني نظام فعال للمعلومات وعمل منهجية لتحديد العوامل المؤثرة على نشاط الشركة وكذلك آلية تحديد المعلومات التي تحتاج إليها الشركة مع بيان مصدر تلك المعلومات وتصنيفها وتنظيم تداولها ووضع نظام يضمن اتخاذ القرارات اعتماداً على معلومات وتقييم أثر المعلومات على الأداء .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية

أ) الكتب :

1) الدرادكة، مأمون والشبلي، طارق : الجودة في المنظمات الحديثة، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع 2002

2) العلي ، رضا صاحب والموسوي ، سنان كاظم : إدارة الجودة الشاملة والأيزو ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2003 .

3) حجازي، جمال طاهر أبو الفتوح : إدارة الإنتاج والعمليات – مدخل إدارة الجودة الشاملة ، الزقازيق ، مكتب القاهرة للطباعة والتصوير، 2002

4) حمود، خضير كاظم : إدارة الجودة الشاملة ،الاردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2000م

5) حمود، خضير كاظم : إدارة الجودة وخدمة العملاء ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2002 م

6) زين الدين، فريد عبد الفتاح : إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية، مصر، كلية التجارة – جامعة الزقازيق ، 1996.

7) فرحات، فاروق احمد : جوهرية إدارة الجودة الشاملة من خلال المعرفة والتطبيق ، الرياض ، دار بريق المعارف للنشر والتوزيع 1996.

8) ماضي، محمد توفيق: إدارة الإنتاج والعمليات مدخل أتخاذ القرارات، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1998م.

9) مصطفى، أحمد سيد : إدارة الجودة الشاملة والايزو 9000 دليل عملي ، جامعة الزقازيق 2001

10) وبليامز ، ربتشارد : أساسيات إدارة الجودة الشاملة – الرياض ، مكتبة جرير ، 1999

ب) البحوث والدوريات :

1) الشامي ، أحمد محمد ، العولمة وتأثيرها على منظمات الأعمال ، جامعة صنعاء – مجلة كلية التجارة والاقتصاد – العدد (17) سبتمبر 2001م .

2) العنسي ، جمال ، تقييم السياسات التحويلية المتبعة في منظمات الأعمال اليمنية ، جامعة صنعاء ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد – العدد (17) سنة 2001.

ثانياً : المصادر والمراجع الاجنبية

A) BOOKS :

1) Heizer, Jay and Render, Barry. 1993 Production and operation management : Strategies and Tactics, 3rd ed . Boston, Allyn & Bacon .

2) Kantner, Rob. ISO 9000 Answer book, Essex: Oliver Right pub. , inc 1994 .

3) Pike, John and Barnes, Richard. (1994) Total Quality management in Action. London: Charman & Hall.

4) Statistical Package for Social Sciences Windows (SPSS Win V. 13.0)

B) PAPERS & REVIEW :

1) James Rilay, Just exactly whatis , "T.Q.M" personal Journal, Vol. (72) Feb. 1993.

2) Stephen Harrison,(Total Quality management) public administration Quarterly ,Vol. (16) No. (4) , 1993

العوربة والعولمة
الواقع وتحديات القرن الحادي والعشرين

أ.د حربي محمد عريقات
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة البترا الخاصة الأردن

ملخص:
في ظل هذه الظروف تتزايد أهمية العوربة التي ستقود دول عربية لأهمية مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية. فظهرت تكتلات اقتصادية عملاقة مثل الإتحاد الأوروبي والآن يشكل 25 دولة. فالاعتماد الجماعي على الذات له آثار إيجابية من ناحية اتخاذ القرارات في شتى المجالات على الصعيد المحلي والدولي والاستفادة من فوائد التكتل الاقتصادي.

فالعوربة هي تعظيم وتفعيل الروابط التقليدية العربية على أسس اقتصادية وسياسية وعملية وبآليات مؤسسية لمواجهة تحديات العصر وفي مقدمتها ظاهرة العولمة.

إن المستجدات والمتغيرات المتسارعة لا بد أن يكون لها تأثير سلبي على الإقتصادات العربية منفردة لأنها تواجه تكتلات اقتصادية عملاقة. وقد سمي هذا العصر بعصر التكتلات الاقتصادية الدولية. إن التكامل بين الدول العربية سوف يؤدي إلى تقليل الفجوة مع التكتلات الاقتصادية العالمية ومواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة والتحديات الأخرى لأن التكتل الاقتصادي له فوائد كثيرة سوف تجنيها الدول العربية مستقبلاً إذا توافرت الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة.

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وما هي التحديات التي واجهت وستواجه الدول العربية في القرن الحادي والعشرين بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية لوطن عربي قوي اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً.

Abstract.

The Importance of Arabization would lead to economic integration between Arab countries especially in present circumstances which should be increasing because of many benefits can be gained from integration. Giant integration blocs appears long time such as European Economic union which are now (25) countries.

On the other hand, collective self – dependence on the part of the Arab countries will have positive efforts regarding decision making in all fields, globally, locally in order to gain benefits from regional economic integration.

Different accelerating conditions and development must have a big negative impact on the individual Arab economies as facing giant blocs. Economic integration and self – dependence among Arab Countries would lessen the gap with global economic blocs and face the negative influence of globalizations and other challenges.

The main aims of this study to focuses on about the realities of Arab economic integration and how to face all the challenges Specially in this (21) century and prospects in order to become strongly, economically, Politically and militarily which require a serious sincere
and honest political wishes by Arab Leaders to face all the challenges.

مقدمة:

بدأ ظهور التجمعات الاقتصادية الاقليمية في مختلف دول العالم في النصف الأول من القرن العشرين وسمي القرن العشرين وحتى القرن الواحد والعشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، حيث تلك التجمعات شكلت 80% من سكان العالم وسيطرت على 90% من حجم التجارة العالمية ووصل الناتج المحلي الاجمالي لثلاث تجمعات كبرى (الاتحاد الأوروبي، النافتا والآسيان) الى 81% من الناتج العالمي بما يعني ان 19% من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد. وتعتبر العوربة طريق للتكامل الإقتصادي بين الدول العربية لأن العوربة هي تعظيم وتفعيل الروابط التقليدية العربية على أسس اقتصادية وسياسية وعملية بآليات مؤسسية لمواجهة تحديات العصر وفي مقدمتها ظاهرة العولمة ولا بد من مصطلح يناهض العولمة ويدافع عن الحدود الإقليمية والهوية والثقافة واللغة والكيان فهي العوربة

ويشير الواقع الراهن في القرن الحادي والعشرين إلى أهمية التعاون والتكامل لبناء اقتصاديات الدول، إذ صار من الصعب على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي وتطور إجتماعي متسارع في عصر التكنولوجيا المتقدمة وما يتطلبه امتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية وموارد أولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات. فالامكانات الذاتية وحدها لا يمكن

ان تحقق تقدماً للدول دون تكتل اقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية جادة ومخلصة.

وأما بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي فإنه يمر بالمد والجزر وهو الآن شبه مشلول وسأتناوله في هذه الدراسة بالتفصيل.

أهمية الدراسة:

ان الدافع إلى اقامة التكتلات الاقتصادية بين الدول هو تحسين موقع البلدان المعنية في التقسيم الدولي للعمل من خلال الاستفادة من مزايا وفوائد التكتل الاقتصادي الاقليمي بين الدول مثل وفورات الحجم الكبيرة واتساع رقعة السوق وزيادة القدرة الاستيعابية وزيادة فرص الاستثمار وتقليل من حجم البطالة من خلال عملية التوظيف وزيادة قدرة المنافسة وحل مشكلات عديدة.

أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي فإنه يمر الآن في أشد أزماته، رغم وضوح مزاياه ومنافعه المتبادلة لجميع أطرافه. كما أن قيام التكامل الاقتصادي الحقيقي يتيح للوطن العربي أمكانية القيام بمشروعات مشتركة كبيرة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفرداً، فضلاً عن أن هذا التكامل بين الدول العربية يمكن ان يعيد الهيكلية الانتاجية والتخصص الأمثل في الاقتصاديات العربية لتقليل الفجوة مع التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة ولا يتم تحقيق ذلك إلا اذا توافرت الارادة السياسية الصادقة والجادة لدى النظام السياسي العربي. لا بد من اتخاذ خطوات اقتصادية وسياسية جادة ، تحول الشعارات الى أفعال والإرادة الى حركة لإقامة تكتل اقتصادي وسياسي عربي قادر على مواجهة التحديات والتعامل معها في عالم لا بقاء فيه إلا للأقوياء

أهداف الدراسة:

هناك مجموعة أهداف هامة للدراسة وهي كما يلي:

أولاً: الهدف الاول هو التعرف على تجربة التكامل الاقتصادي العربي وأهم التجارب العالمية للاستفادة منها وما هي أهم العقبات التي واجهت وتواجه حتى الآن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

ثانياً: ما هي أهم التحديات التي واجهت وتواجه الدول العربية وخاصة في القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً: وما هي الآفاق المستقبلية لوطن عربي قوي إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وحتى عسكرياً لمواجهة كافة التحديات.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج العلمي الوصفي التحليلي والنقدي لواقع تجربة التكامل الاقتصادي العربي منذ انشاء جامعة الدول العربية عام 1945 والتجارب العالمية الأخرى للاستفادة منها وأهم التحديات والآفاق المستقبلية لبناء اقتصاد عربي قوي وذلك بالاعتماد على مصادر عربية وأجنبية وفي حدود المعلومات المتاحة.

خطة الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة فصول بالاضافة إلى الخاتمة والتوصيات وقائمة الهوامش والمراجع.

الفصل الأول: يتناول التكامل الاقتصادي: مفهومه وفوائده.

الفصل الثاني: ويتناول تجربة التكامل الاقتصادي العربي والتجارب العالمية الأخرى.

الفصل الثالث: يتناول العرب والتحديات.

الفصل الأول التكامل الاقتصادي: مفهومه وفوائده

1-1. مفهوم التكتل الاقتصادي.

يقصد بالتكتل الاقتصادي انضواء مجموعة من الاقتصاديات لدول تملك خصائص معينة في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي بتنظيم وتوحيد سياساتها الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق منفعة مشتركة عن طريق سلسلة من العلاقات التفضيلية[1]. والعوربة تؤدي الى تحقيق التكامل الإقتصادي إذا توافرت الإرادة السياسية الصادقة وتحقيق منافع كثيرة

1-2. درجات التكتل الاقتصادي

يمكن لأطراف التكتل الاقتصادي اتباع مجموعة من الآليات وتسمى أشكال أو درجات التكتل الاقتصادي لتحقيق أهدافهم فهناك بيلا بلاسا (Bela Balassa) الذي عرّف التكامل الاقتصادي وميز بين التكامل الاقتصادي كعملية والتكامل كواقع فهو كعملية يشمل الاجراءات كافة التي تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة. وأما

كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة. ومن ثم يعرض بيلا بلاسا نموذجه للتكامل على خمس مراحل متدرجة وهي[2]:

1- منطقة التجارة الحرة.

يتم فيها الغاء القيود والكمية بين الدول المشاركة، إلا أن كلا منها تحتفظ بتعريفتها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.

2- الاتحاد الجمركي

ويتضمن هذا قيام الدول الأعضاء بالغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي.

3- السوق المشتركة

يتطرق هذا الشكل ليس فقط إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضاً تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال).

4- الاتحاد الاقتصادي

وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة حيث أنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء (السياسة المالية، والنقدية أو الزراعية أو الصناعية).

5- التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي

يعتبر هذا الشكل من أعلى درجات التكامل حيث تصبح الدول وكأنها اقتصاد واحد ليتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليها.

ويجب أن يلاحظ ان بعض التكتلات الاقتصادية مرت تدريجياً بهذه المراحل حتى وصل إلى الشكل الرابع من أشكال التكتل الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي ولكن الدول العربية عليها أن تبدأ تدريجياً باتباع شكل التكامل حتى تصل إلى الشكل الأخير مثل الاتحاد الأوروبي فالدول العربية بدأت بالسوق المشتركة عام 1964 ولم تبدأ بالتدرج مثل الاتحاد الاوروبي.

1 – 3 فوائد التكامل الاقتصادي

هناك فوائد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأى مجموعة تريد أن تتكامل مع بعضها البعض وهذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القريب وإنما يلزمها حقبة من الزمن.

إن فوائد التكامل الاقتصادي عديدة وبالفعل لقد حققتها لنفسها مجموعات من الأقطار التي أخذت بالتكامل الاقتصادي كالاتحاد الأوروبي وهي فوائد قام بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادي وسواهم ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي[3].

أ- يخلق التكامل الاقتصادي سوقاً أوسع أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة. وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلاً طيباً للبدء في تحقيق التكامل إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتي لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذلك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتي تكتسب أسواقاً جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعي وتتوسع المصانع في حجمها ويتنوع إنتاجها، كما تتوسع المنشآت التجارية الوسيطة كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتأمين وغيرها.

ب- يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل، فتستطيع القوى العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها أن تجد فرصاً أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل وفي مستوى المعيشة، كما يحقق فرصاً أكبر للمنتجين ورجال الأعمال في الحصول على ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات في سهولة ويسر.

ج- يتيح التكامل الاقتصادي فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الإمكانات الاقتصادية ويحقق هذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجاً وتشغيلاً لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة. وتنعكس آثار ذلك أيضاً على زيادة الإنتاج والدخول ومستويات المعيشة داخل دول المجموعة. فيزيد الطلب بزيادة الدخول وينتعش الاقتصاد في جميع الدول.

د- كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي أنه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة والتي قد يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسؤوليتها خاصة لتلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً من الخبرات الفنية أو أسواقاً واسعة للاستفادة منها مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية

تشييداً وتشغيلاً وإنتاجاً وتوزيعاً والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

هـ- يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء موقفاً أكثر في السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا كانت هذه الدول تملك الموارد والمنتجات الضرورية والاستراتيجية، فإن التكامل الاقتصادي سيعمل على أن يحقق لها شروطاً أحسن لتجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى، هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.

و- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة وبذلك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينها.

ز- يساعد التكامل الاقتصادي على توطن الصناعة والاستفادة من الوفورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة في كل منها وبحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منها أو من المزايا التي تتحقق عنها.

هذه هي أهم الفوائد والمزايا التي يمكن أن تجنيها الدول الراغبة بالتكتل الاقتصادي اذا توافرت النوايا الصادقة والرغبة السياسية المخلصة والجادة لكن لا بد من التدرج في درجات التكامل حسب ما تم ذكره سابقاً.

الفصل الثاني تجربة التكامل الاقتصادي العربي والتجارب العالمية الأخرى

2 – 1 التجربة العربية:

أخذت الدعوة للتكتل الأقليمي بين الدول تتوسع وتزداد أهميتها تعبيراً عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر ولمواجهة كافة التحديات.

إن عالم القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة ولماذا لا يندرج التكتل الاقتصادي العربي على لائحة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة[4]. وتعد المحاولات العربية نحو تكوين تكتل اقتصادي عربي من أقدم المحاولات العالمية.

ولقد كان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الجماعي الرسمي، هو تاريخ انشاء الجامعة العربية نفسها في 23 آذار/ مارس 1945 الذي تمثل في خلق الاجهزة الاقتصادية الفنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية. ففي عام 1950 أبرمت معاهدة الدفاع العربي المشترك وانشأ المجلس الاقتصادي وفي عام 1957 وقعت اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 1964/4/30.

وفي عام 1964، أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السوق العربية المشتركة وكانت محصورة في أربع دول عربية هي الأردن ومصر والعراق وسوريا. وانضمت ليبيا والسودان عام 1977 وبعض الدول العربية الأخرى انضمت لاحقاً ولم يتعدى الاعضاء أكثر من 11 دولة عربية من 22 دولة عربية. وكان من أهم أهداف السوق العربية المشتركة ما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية.

فالسوق العربية المشتركة حتى الآن ضعيف جداً في نتائجه بسبب ضعف التجارة العربية البينية وعدم وجود استغلال أمثل للثروات المتاحة في الدول العربية.

فقد سجل عقد الثمانينات من القرن الماضي قيام ثلاث تكتلات اقتصادية عربية اقليمية ذات بعد جغرافي، حيث تأسس مجلس التعاون الخليجي بين ست دول عربية خليجية (السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان والامارات) بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس، وشهد المغرب العربي تأسيس اتحاد المغرب العربي في عام 1989، وكان يهدف إلى توحيد التعرفة الجمركية الخارجية وضم كل من (الجزائر ، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا). كما تأسس مجلس التعاون العربي في نفس السنة وضم كل (مصر، الاردن، العراق، واليمن).

لقد لعبت العوامل السياسية دوراً أساسياً في اقامة هذه التكتلات الثلاث لكن نجم عن الاحداث التي مرت بها المنطقة كحرب الخليج انهاء مجلس التعاون العربي بسبب مشاركة مصر ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991 بينما حقق مجلس التعاون الخليجي نجاحاً لا يستهان به في التكامل الاقتصادي وتم الاتفاق في مؤتمر الدوحة عام 2007 لقادة دول الخليج

العربي الاتفاق على تحقيق الوحدة النقدية مع حلول عام 2010 وأما بالنسبة لاتحاد المغرب العربي فهو شبه مشلول حتى الآن لخلافات سياسية بين الدول الاعضاء.

وخلال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان في 21 و 22 حزيران / يونيو 1996 كلف المؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة وفقاً لبرنامج أعمال وجدول زمني.

وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية في 1998/1/1. فحتى الآن ظل وضع التجارة العربية البينية على حاله ولم تتجاوز 14% في عام 2007[5] وهو رقم محدود للغاية مقارنة بمثله في الاتحاد الأوروبي وهو 70% منظمة الآسيان 40% ودول النافتا 50% ولا شك أن المشروعات التنموية المشتركة بين الدول العربية هو الحل الأمثل لزيادة حجم التجارة البينية.

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها العاشر بحلول عام 2008. وكما بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى المنطقة ست عشرة دولة عربية هي: الأردن، والإمارات والبحرين، وتونس والسعودية والسودان وسورية والعراق وعُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. ولا تزال القيود غير الجمركية تشكل العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة العربية البينية وهناك سعي لتحرير تجارة الخدمات.

إن المحطات التاريخية للعمل العربي المشترك لا تخلو من إنجازات لكنها قليلة على صعيد قيام عدد من المشاريع المشتركة وبخاصة في المجال المالي وتحقيق بعض التحسن في المبادلات العربية البينية، إلا أنها لم تصل إلى مستوى الاهداف المنشودة وظلت الهوة كبيرة بين نتائج الجهود العربية والنتائج التي حققتها التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الاوروبي[6].

فالعمل العربي المشترك من خلال مؤسسات الجامعة العربية شبه مشلول الآن ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين، وجامعة الدول العربية في وضعها الحالي لا تخدم العرب في قليل أو كثير، بل ان هذه المؤسسة تعاني من مآزق حادة. فهي السبب والنتيجة، تتراجع الجامعة حينما يتراجع النظام العربي، ويتراجع النظام العربي فيما تتراجع الجامعة العربية رغم ضآلة دورها التاريخي وقلة انجازاتها الملموسة.

الوطن العربي دخل القرن الحادي والعشرين وهو مكبل بالكثير من القيود والمشكلات التي افرزتها أحداث 11 سبتمبر 2002 وحرب الخليج الثانية عام 1991 واحتلال العراق وتداعياتها الخطيرة على مستقبل التنمية العربية مما أدى إلى تفاقم التحديات المختلفة.

إن مشكلة العرب في علاقاتهم الاقتصادية هي انهم يخلطون بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وكأن ان كل علاقة اقتصادية يجب أن تتم على أسس سياسية، فأوروبا اعترفت ابتداء بخلافاتها السياسية ولكنها أيضاً أقرت بذات الوقت بضرورات التعاون الاقتصادي وما يمكن ان يدره عليها من منافع، وهكذا وطيلة العقود الماضية سارت بهدوء وترو إلى أن وصلت إلى الصيغة الاقتصادية الناجحة وهي الاتحاد الاقتصادي التي هي عليها الآن واصدار عملة اليورو الموحدة وما تبعها من ارساء أسس متينة لهيكل متكامل. فلا بد من الفصل ما بين الجانب الاقتصادي من العلاقات والجانب السياسي منها.

فهناك محاولات تطرح لايجاد نظام بديلاً للاقليم العربي يقوم على ما يعرف بالشرق أوسطية أو الشراكة الاوروبية المتوسطة واتفاقية الاستثمار المتعددة الاطراف وغيرها لاضعاف الدول العربية.

فالنظام العربي العام يتأرجح بين خيارات عديدة لم تمتلك الآليات المناسبة لدخول القرن الحادي والعشرين. فمؤسسة القمة فهي أرقى مؤسسة عربية بل هي الوحيدة التي تستطيع أخذ قرارات فاعلة وذات طابع قومي معطلة ولإشعار آخر. حيث عقد عشرون مؤتمر قمة عربي آخرها في سوريا بدون فائدة، وأما لقاءات وزراء الخارجية العرب تنعقد في فترات متباعدة ولا تطبيق فعلي وتعود الخلافات العربية العربية رغم أن العرب قادة وشعوباً يدركون أن هذا العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، عصر الوفاق الدائم وان هناك مقومات كثيرة مناسبة للتكتل الاقتصادي العربي مقارنة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الاوروبي وتكتلات عالمية أخرى.

2-2 معيقات العمل العربي المشترك

السؤال: ما هي أسباب تعثر العمل العربي المشترك؟

إن أسباب تعثر العمل العربي المشترك يمكن إجمالها بما يلي[7].

1- غياب المبادرات الشعبية المستمرة والمكثفة.

2- انعدام التنسيق الرسمي بين الدول العربية.

3- ضعف المعارضة العربية وفقدانها لروح المبادرة.

4- المبادرة السلمية مع اسرائيل التي مزقت العرب وحولتهم إلى أعراب دون الحصول على مكاسب حقيقية وإنما أوهام خيالية حتى الآن واقامة علاقات تجارية ما بين عدد كبير من الدول العربية والكيان الصهيوني المحتل.

5- القيود التي تفرضها الدول العربية نفسها على حركة مواطني الدول العربية الأخرى.

6- الترعة القطرية بين الاقطار العربية وعدم الجدية في تطبيق ميثاق العمل العربي المشترك ومقررات جامعة الدول العربية.

7- وجود قيود ادارية وكمية على التجارة العربية البينية بالاضافة إلى ارتباط العديد من الدول العربية بالسوق الرأسمالية الغربية وتوجهها نحو الخارج.

8- عدم تركيز اهتمام الدول العربية في خططها التنموية على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية وتعزيز الانتاج حجماً ونوعاً.

9- المشروع الشرق أوسطي قد لعب دوراً كبيراً في افشال المشروع التكاملي العربي لما به من مخاطر سياسية ومخاطر اقتصادية.

10- ومن بين الأسباب البارزة الاخرى للتعثر والفشل افتقار المحاولات والقرارات الاقتصادية للقمم العربية ومشروعات التكامل الاقتصادي العربي العديدة إلى المنهجية العلمية السليمة وإلى الرؤية الواقعية والبعيدة المدى في الوقت نفسه وعدم اعتمادها على المدخل التدريجي للتكامل أسوة بالاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الاخرى.

والدول النامية ومنها العربية بحاجة أولاً إلى خلق التجارة (Trade Creation) وليس تحرير التجارة (Trade Liberalization) والسبب يعود إلى أن الدول النامية والدول العربية عليها أن تتوجه أولاً إلى استغلال مواردها المختلفة وتنويع الهيكل الإنتاجي مثل الدول المتقدمة لتستطيع أن تتبادل السلع فيما بينها. فالتعاون في شتى المجالات من خلال المشروعات المشتركة يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي وتسهيل حرية انسياب السلع مع التدرج في إتباع اشكال التكامل الاقتصادي من منطقة تجارة حرة إلى الشكل الأخير وهو الاندماج والتكتل الاقتصادي أسوة بالاتحاد الأوروبي.

ان التجربة الأوروبية حققت النجاح بسبب الاعتماد على مبدأ التدرج والشفافية في معالجة الخلافات بأسلوب مرن واقامة آليات للمتابعة والمراقبة.

ولا شك أن دول الخليج العربية الست في مجلس التعاون الخليجي تتسم بقواسم مشتركة متعددة جعلت مسيرة هذا التكتل يتقدم ونوعاً ما ناجحاً مقارنة مع التكتلات العربية الأخرى فهناك الحدود المشتركة والروابط الدينية والتاريخية والاجتماعية والعسكرية اضافة إلى تشابه الأنظمة السياسية فضلاً عن امتلاك هذه الدول ثروة نفطية هائلة كبيرة تستوجب توحيد القوى بين النظم السياسية الخليجية القائمة لتحقيق فوائد ومزايا التكامل الاقتصادي والرغبة السياسية الحقيقية لتلك الدول.

سؤال: هل هناك مقومات للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية رغم وجود أسباب لتعثر العمل العربي المشترك: الجواب نعم

تدل دراسات اقتصاديات الوطن العربي على وجود مقومات خاصة بهذه البلاد مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى كالاتحاد الأوروبي باستطاعتها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي العربي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي[8].

1- توافر الموارد الطبيعية، من أراضي زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية وثروة بترولية، وثروة مالية وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد الطبيعية لم تستغل – بعد– الاستغلال الأمثل.

2- توافر رؤوس الأموال بشكل كبير نتيجة ضخامة عائدات البترول خاصة قبل حرب الخليج عام 1991 إلا أن هذه الأموال لم تسهم بشكل جدي في تنمية المنطقة العربية، لأنها اتجهت نحو الاستثمار في الدول الغربية والتي تقدر الآن بأكثر من ألف مليار دولار وسعر برميل النفط الآن وصل إلى أكثر من 125 دولار.

3- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي (160 مليون نسمة) في عام 1998 والآن أكثر من 310 مليون نسمة.

4- اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج إلى المحيط الأطلنطي والذي يضم حوالي الآن أكثر من 310 مليون نسمة.

5- موقعه الاستراتيجي، حيث يحتل مركزاً متوسطاً بين ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يضفي عليه أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، ويطل أيضاً على بحار

عديدة هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب ولا شك في أهميتها من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

6- تتوافر للدول العربية جميع مقومات التكامل الاقتصادي إضافة إلى وحدة اللغة ووحدة الجنس، والأصل والمنبت ووحدة التاريخ ووحدة القيم الروحية ووحدة البيئة الاجتماعية والوحدة الجغرافية.

7- تبلغ مساحة الوطن العربي 14.3 مليون كم2 نسبتها إلى العالم 10.2%.

8- وحجم العمالة العربية حوالي 103 مليون عامل عام 2002 وفي عام 2007 يفوق حجمها 120 مليون عامل.

9- وأما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ حوالي 717 مليار دولار عام 2002 والان يقدر بأكثر من ألف مليار دولار. علماً ان هناك ثروات هائلة في الوطن العربي يمكن استغلالها وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي والتي يجب أن يعود بالنفع على الإنسان العربي وتنويع هيكل انتاج الاقتصادات العربية.

10- وبالنسبة للتجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية فقد بلغت حوالي 14% عام 2007 ويمكن زيادتها من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة وتفعيل منطقة التجارة العربية الحرة كل ذلك يتوقف على مدى الاستغلال الامثل للثروات المتاحة في الوطن العربي واقامة المشروعات العربية المشتركة.

2-3 التجمعات الإقليمية الاقتصادية العربية

إن التجمعات الاقليمية الاقتصادية ضرورية بين الدول العربية في ظل الأوضاع والظروف القائمة وحسب ما نصت عليها اتفاقية جامعة الدول العربية المادة (15) لكن هناك بعض المحاذير أود التأكيد عليها وهي كما يلي:

1- إن التعاون والتنسيق في إطار التجمعات الاقليمية يجب أن لا ينظر اليها بديلاً للعمل العربي الشامل المشترك.

2- ان هذه التجمعات يجب أن لا تطرح قضاياها بمعزل عن قضايا الأمة العربية بحيث تعطي لنفسها ذاتية خاصة وهوية مستقلة عن الهوية العربية.

3- يجب أن لا ينظر إلى هذه التجمعات من قبل أعضائها أو من قبل الدول العربية الأخرى على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى. بل يجب النظر إليها على أنها ظاهرة طبيعية تمليها بعض الاعتبارات التاريخية والاقتصادية والاقليمية والدولية.

4- أعضاء هذه التجمعات مطالبة بالحفاظ على استقلاليتها ازاء محاولات الاختراق الأجنبي لأن القوى الخارجية لا يهمها سوى تفجير وتدمير النظام الاقليمي العربي وتقطيع أوصاله لكي لا يتقدم في أي مجال من المجالات ولكي يبقى تابعاً للخارج وهذا لا يرضاه أي مواطن عربي.

السؤال: ما هي الآلية المقترحة للتنسيق بين التجمعات الاقليمية الاقتصادية العربية؟

لتحقيق فوائد التكامل الاقتصادي فلا بد من التنسيق بين هذه التجمعات الاقتصادية الاقليمية في الاحتياجات واقامة المشروعات المشتركة. ولا شك أن المشروعات المشتركة تشكل مدخلاً مهماً من مداخل التكامل الاقتصادي وحتى تتمكن هذه المشروعات المشتركة، بين الدول في التجمعات الاقتصادية الاقليمية العربية من تحقيق أهدافها، فهي تتطلب توفير مجموعة من الشروط الأساسية التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أن تقوم المشروعات العربية المشتركة ضمن اطار عام لخطة تنموية شاملة وحقيقية من الواقع تأخذ في اعتبارها التعاون والتكامل الاقتصادي على الأمد البعيد.
2- الانتقال من مدخل المشروعات القابضة الموجودة الآن إلى مشروعات انتاجية موزعة النشاط بين الاقطار المشاركة والتركيز على الصناعات الانتاجية وليس من واقع الخدمات حسب ما هو قائم في الوطن العربي.
3- أن تدار هذه المشروعات العربية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة بعيدة عن الاعتبارات السياسية.
4- ان لا يشارك في هذه المشروعات أي من الشركات المتعددة الجنسيات.
5- ان تلبي المشروعات العربية المشتركة في المقام الاول احتياجات الوطن العربي وبصفة خاصة الدول المشاركة في المشروع.
6- ان تعتمد المشروعات العربية على الخبرات العربية تدريجياً بعد تدريبهم على احدث الوسائل التكنولوجية.
7- ليس من الضروري أن يكون المشروع العربي المشترك هو المشاركة في التمويل فقط بل تكون المشاركة في الادارة، التكنولوجيا، التسويق، العمالة وغيرها حسب الامكانات المتوفرة.
8- أن يكون التخطيط لتلك المشروعات ليس على أساس تعظيم الارباح الذي هو قائم وانما على أساس العائد الاجتماعي على مستقبل التنمية في البلدان العربية.

9- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام في اقامة المشروعات المشتركة.
10- ضرورة حساب العائد وتوزيعه بشكل عادل بين الدول المشاركة.

فهناك حدث هام جداً في عام 2009 نأمل له النجاح وهو إن القمة الاقتصادية العربية المزمع عقدها في الكويت في يناير القادم عام 2009 هي أول قمة اقتصادية عربية في ظل التغيرات العالمية الكبرى علماً أنه عقد قمة اقتصادية عربية عام 1980 في ظل أوضاع تختلف عنه الآن ونحن نعيش الآن في عصر انفتاح اقتصادي وفي ظل العولمة لأنه لا بد من مواكبة الاقتصاديات العربية لهذه التغيرات.

فالقمة الاقتصادية العربية القادمة في الكويت هي اعداد حكومي ولكنه بمشاركة من القطاع الخاص على قدم المساواة ونأمل أن لا تكون مجرد قمة اصدار قرارات وبيانات ولكن نأمل ان يتم اتخاذ اجراءات عملية من أجل تفعيل العمل الاقتصادي المشترك وإزالة العقبات التي تواجه استكمال منطقة التجارة العربية الحرة واقامة الاتحاد الجمركي العربي كخطوات أساسية في اقامة السوق العربية المشتركة المبني على التدرج حسب ما ذكرت سابقاً.

2-4 تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية

إن أهم التكتلات الاقتصادية التي لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي هي تكتل الاتحاد الأوربي وتكتل النافتا وربما أيضاً تكتل APEC. فهذه التكتلات تمتلك حوالي نصف سكان العالم وما يزيد عن 5/4 من الإنتاج السنوي العالمي.
وسنتطرق بصورة موجزة إلى هذه التكتلات وظروف نشأتها وملامحها[9].
أ) الاتحاد الأوروبي:
بدأ الاتحاد الأوروبي أول ما بدأ بما يعرف باتفافية روما في سنة 1957 والتي التزمت بمراحل زمنية محددة لإزالة الحواجز وتوسيع التكتل حتى أصبحت الآن تتكون من 25 عضواً بدل من 15 دولة وقد تحول إلى سوق مشتركة عام 1993 ثم اتحاد اقتصادي فيما بعد.

واتفاقية روما بدأت بتحقيق الحريات الأربع:

1. حرية انتقال الأشخاص.

2. حرية انتقال رأس المال.
3. حرية انتقال السلع.
4. حرية انتقال الخدمات.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر التكتلات الاقتصادية تطوراً حيث نجح في تحرير شامل للتجارة البينية، وأصبحت بالتالي سوقاً موحدة يتم فيها انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص. ويساهم الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي بحوالي ثلث الناتج القومي العالمي. كما يشكل نصيبه من التجارة العالمية بحوالي ربع تجارة العالم ويستورد حوالي ثلث وارداته من الدول النامية.

وبالرغم من أن الالتزام بالاتحاد النقدي لم يكن عنصراً أساسياً من عناصر معاهدة روما، إلا أن الاتحاد الأوروبي خطى خطوات هامة في هذا المجال، وأصبحت هناك عملة واحدة لهذا التكتل تعرف باليورو. وقد مر إصدار اليورو بمراحل مختلفة ليصبح عملة للتداول والتكامل التجاري. ومن هذا أصبح الاتحاد الأوروبي بدوله المختلفة كدولة واحدة في المساومة والمفاوضة مع الغير.

ب) تكتل النافتا:

جاءت فكرة هذا التكتل كرد فعل أو كتكتل مضاد للتكتل الأوروبي (الاتحاد الأوروبي الآن). فلقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس هذا التكتل وهو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والمسمى "بالنافتا" ويضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وذلك في سنة 1992، والغرض منه هو توحيد الأمريكتين اقتصادياً في تكتل تجاري واحد لمواجهة أوروبا واليابان. وربما يكون الهدف من إنشاء هذا التكتل هو خوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات لاقتصادها في القرن الواحد والعشرين، وبالتالي الحصول على حصة أكبر من الإدارة المركزية الجديدة للاقتصاد العالمي[10].

وهذا التكتل ربما يفوق الاتحاد الأوروبي من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة فيما بين التكتل، وحجم السكان. فهو إذن يمكن أن يكون أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم.

وبموجب اتفاقية تكتل النافتا ستزال كل الحواجز أمام التجارة مما يسمح بانتقال السلع بحرية أكبر فيما بين الاقتصاديات الثلاث وذلك بإسقاط تدريجي للتعرفة الجمركية وغيرها من

الحواجز من قبل الدول الأعضاء على السلع والخدمات وانتقال الاستثمارات التي تدخل سوق كل من هذه الدول وكأن تداولها يتم ضمن سوق واحدة.

وربما يكون المستفيد الأكبر من هذا التكتل هو الاقتصاد الأمريكي بالرغم من المعارضة الداخلية الأمريكية لهذا التكتل على اعتبار انه يسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة. إلا أن الكثير من الدراسات أوضحت أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن تضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، وستؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والكندية إلى المكسيك، وسترداد صادرات كندا خصوصاً في مجال الخدمات المالية والاتصالات[11].

ويرى بعض الكتاب أن الولايات المتحدة هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية[12]:

1. المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة.
2. القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.
3. القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من الولايات المتحدة إذا ما بقت منفردة.

ج) تكتلات إقليمية أخرى:

هناك تكتلات إقليمية أخرى تنتشر في قارة آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا، وفيما عدا تكتل APEC ورابطة الآسيان فإن التكتلات الأخرى لا ترقى إلى مستوى التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تكلمنا عنها سابقاً (الاتحاد الأوروبي وتكتل النافتا).

فهناك تكتل رابطة الآسيان في آسيا وتكتل الكوميسا في أفريقيا، وهي في معظمها تكتلات اقتصادية في الدول النامية، وأهميتها أقل من تكتلات الدول المتقدمة اقتصادياً، إلا أنها على كل حال تكتلات اقتصادية لجأت إليها الدول النامية (وهي محقة في ذلك) حتى تحصل على شروط ووضع أفضل في المساومة الاقتصادية مما لو كانت الدولة منفردة ضد تكتل اقتصادي كبير مثل الاتحاد الأوروبي أو تكتل النافتا، هذه التكتلات تضم دولاً نامية إلا أن تكتل آخر وهو منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي أبيك APEC وهو يضم دولاً متقدمة وأخرى نامية. وهذه الدولة تقع على حافتي المحيط الهادي وهي حوالي 14 دولة. وهذه الدول بما فيها

الولايات المتحدة الأمريكية تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم وتساهم من 40 إلى 50% من التجارة العالمية[13].

لكن في الدول النامية فإن أهم تكتل إقليمي هو تكتل جنوب شرق آسيا والذي يسمى آسيان ASEAN. أما في افريقيا فهناك بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل تكتل دول الساحل والصحراء، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ومجموعة الكوميسا. وتعتبر مجموعة الكوميسا واحدة من أنجح التكتلات الإقليمية في القارة الأفريقية. فقد تأسس هذا التجمع في سنة 1994 ليحل محل منطقة اتفاقيات التفضيل التجاري لشرق وجنوب أفريقيا الذي قام سنة 1981. والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق المصالح المتبادلة للدولة الأعضاء، والحصول على وضع أفضل في المفاوضات مع الغير[14].

فالاقتصايات العربية تتصرف للأسف بصورة منفردة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة فكل العالم يتجه نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من فوائد التكتل الاقتصادي التي ذكرتها سابقاً للحصول على شروط أفضل في شتى المجالات، ولكن الاقتصاديات العربية تتجه نحو الانعزالية والفردية في تصرفاتها وأفعالها تجاه التكتلات العالمية. إن 310 مليون عربي الآن للأسف ينتجون أقل من دولة متوسطة في الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا أو ربع الدخل القومي الإيطالي.

ويوضح جميع الكتاب العرب المهتمون بالتكتل الاقتصادي العربي أي هناك ثلاثة بدائل أمام الوطن العربي هي:

1- الانكفاء في عزلة تؤول إلى المزيد من التخلف.
2- الانخراط في التبعية والخضوع للتكتلات الاقتصادية العالمية.
3- الدخول في تكتل وتكامل اقتصادي عربي حقيقي.

ونظراً لأن العالم يتجه إلى التكتل فالبديل الثالث هو الأفضل للوطن العربي.

فقلد أوضحت أن من أهم أسباب نجاح التجربة الأوروبية أنها قامت على قاعدة المصالح الاقتصادية المشتركة والتي ساهمت بدورها في حماية المصالح السياسية للدول الأعضاء. ولا ننسى

ان مشروع الاتحاد الأوروبي الذي بدأ قبل (51) عاماً حقق نجاحاً فريداً رغم ما كان بين دولة وشعوبه من تاريخ طويل من الحروب والصراعات.

فالعالم العربي كان أول منطقة في العالم لها تجمع اقليمي بعد الحرب العالمية الثانية ولكننا للأسف لم نتقدم نحو التكامل بنفس الحماس الذي تقدم به الآخرون كالاتحاد الأوروبي. ان العالم العربي حالياً لديه من مقومات الوحدة الاقتصادية والتكامل أفضل بكثير مما كان عليه الأوروبين سواء فيما يتعلق بالمقومات المادية والبشرية أو المقومات المعنوية كاللغة المشتركة والعادات والتقاليد. ولا بد من التدرج في اتباع درجات التكامل الاقتصادي حسب ما تم ذكره سابقاً وان التجربة الاوروبية حققت النجاح أيضاً بسبب الاعتماد على مبدأ التدرج والشفافية في معالجة الخلافات السياسية بأسلوب مرن وإقامة آليات للمتابعة والمراقبة. هناك (500) مليون مستهلك في الاتحاد الأوروبي من (25) دولة يستطيعون شراء بضاعتهم من أي دولة من هذه الدول دون عوائق ويخضعون لنفس المعايير ولهم نفس البطاقات وبسافرون من دولة إلى أخرى بدون أي قيود.

وأخيراً أن أهمية توافر الارادة السياسية للدول الاعضاء وتنازلها عن جزء من سيادتها في سبيل سيادة التكامل على أن تسترد هذه السيادة من خلال العمل الجماعي هو السبيل الوحيد لجني ثمار وفوائد التكتل الاقتصادي بين الدول فهنا تأتي أهمية العوربة الحقيقية في تحقيق طموحات الشعوب العربية.

الفصل الثالث العرب والتحديات

سأتناول في هذا الفصل عدد من التحديات التي واجهت وما زالت تواجه الوطن العربي مما أضعف من قوة العرب اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً وعسكرياً ويرجع السبب الرئيسي إلى عدم توافر الارادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة وآن الأوان لمصطلح العوربة الحقيقية لمواجهة ظاهرة العولمة .

3 – 1 العرب وتحدي ظاهرة العولمة:

لقد أصبحت كلمة العولمة من أكثر الكلمات تداولاً في الأدبيات المعاصرة، بل أصبحت الهاجس الأكبر لكل المجتمعات من مؤسسات حكومية ومراكز ابحاث ووسائل الاعلام بمختلف أنواعها وذلك نظراً لنتائجها الحالية والمحتملة. وتعني كلمة العولمة " التي جاءت من الناحية اللغوية

الصرفية على وزن "فوعلة" فهي وضع الشيء على المستوى العالمي[15]. Internationalisation أو Globalisation . ويجب أن يقابلها العوربة الحقيقية Arabization كقوة وليس من منطق الضعف لتحقيق طموحات الشعوب العربية

فالتعريف الدقيق لظاهرة العولمة هو " اندماج اسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة[16]. إن كثرة الكلام عن ظاهرة العولمة في القرن الماضي والحالي ليس سببها نشأة ظاهرة العولمة بل نموها وبمعدل متسارع ولكن من الضروري التأكيد على أن العامل الأساسي والمسؤول عن نشأة هذه الظاهرة واستمرارها وتسارعها هو التقدم والتطور التكنولوجي الحالي من قبل الدول الصناعية وأمريكيا. فالعولمة سميت بالعصر الجديد التي لا بد من دول العالم تبنى هذا المفهوم.وبالنسبة لموجات العولمة تعددت ، فالموجة الأولى حدثت خلال الفترة 1870 -1914 حين فتح التقدم في مجال النقل الطريق أمام بعض الدول لاستخدام وفرة أراضيها لزيادة الإنتاج ومضاعفة الصادرات وازدادت نسبة رؤوس الأموال الأجنبية بمقدار يزيد على ثلاثة أضعاف الدول في دول أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، وهاجر حوالي 60 مليون شخص من أوروبا الى أمريكيا الشمالية والعالم الجديد وتدفق العمال من الدول الأكثر كثافة مثل الصين والهند الى الدول الأقل كثافة مثل سيريلانكا وفيتنام والفلبين وتايلند ، وبلغ الحجم الكلي لهجرة العمال حوالي 10% من مجموع سكان العالم.

وأما الموجة الثانية للعولمة خلال الفترة 1951 – 1981 وهي موجة ركزت على التكامل بين الدول الغنية من خلال سلسلة عمليات تحرير التجارة متعددة الأطراف برعاية الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (الغات)، واقتصرت صادرات الدول النامية في هذه الفترة على السلع الأساسية . ثم جاءت الموجة الثالثة منذ عام 1980 حتى الآن والتي ارتبطت بتقدم تقنيات المعلوماتيه والإتصال ازدادت التفرقة بين الفقراء والأغنياء ، ارتفعت معدلات العمر والإلتحاق بالمدارس ، ورافقت العولمة الإقتصادية موجات هجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية

فالعولمة تتضمن معنى الغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها. أن ظاهرة العولمة تتخذ ثلاثة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار وهي كما يلي:

1- انتشار المعلومات على نطاق واسع.
2- تذوب فيها الحدود بين الدول.
3- زيادة معدلات التشابه بين الجماعة والمجتمعات والمؤسسات.

إن تحديات القرن الحادي والعشرين معقدة وصعبة ومن بينها العولمة بالاضافة إلى التحديات الأخرى. وأن الدولة التي تعمل حالياً لفرض ظاهرة العولمة أو الترويج لها منذ زمن طويل هي الولايات المتحدة الأمريكية والتي تريد " الهيمنة الأمريكية " أو " أمركة العالم " وهي تستخدم في سبيل ذلك سطوتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة. كما أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة (العولمة) هو الشركات متعددة الجنسية.

لو سألنا ما هو الأثر السلبي لظاهرة العولمة على وطننا العربي؟ إن الأمر واضح جدا بعد محاولات الهيمنة الأمريكية حيث أصبح الوطن العربي بثرواته وعمقه الاستراتيجي والاجتماعي مباحاً للولايات المتحدة الأمريكية، ومرتعاً خصباً لترويج بضائعها وأفكارها وبخاصة بعد حرب الخليج عام 1991، لتحقيق أغراضها في إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية والتحكم فيه لاستعماله سلاحاً ماضياً ضد معارضيها في أوروبا وآسيا، والسيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط[17].

وقد ساهمت عملية اجتياح العراق للكويت، في تفاقم التوتر. وقد أحدثت شرخاً كبيراً في جسم الوطن العربي وتدمير اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة بين الدول العربية لانه لا يجوز الاعتداء على دولة عربية من قبل دولة عربية مهما بلغت الظروف من تعقيدات بين الدول العربية والاحتكام إلى العقل والمنطق والتفاهم وليس لغة السلاح والاحتلال كما أدى الاحتلال العراقي للكويت إلى تكريس انهيار النظام العربي وانكشافه أمام العالم حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من ضعف وتخاذل وتناحر وخسائر بشرية ومالية قدرت بحدود 650 مليار دولار، وإعطاء فرصة كبيرة للهيمنة الأمريكية.

إن هناك العديد من نقاد الهيمنة الأمريكية، أى النظام العالمي الجديد أحادى القطب، أمثال الأستاذ الأمريكي هيربرت شبيللر في كتابه: " وسائل الإعلام والإمبراطورية الأمريكية"[18]. كما أن هناك انتقاداً حاداً للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية وخاصة الأمريكية العملاقة

في إضعاف الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث إن هناك ما يقارب 358 ملياردياً غالبيتهم من الأمركيين يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه 2.5 مليار من سكان العالم، أى أنها تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم[19]. إن الشركات متعددة الجنسية تعتبر العنصر الأساسي في مفهوم العولمة. وهذه الشركات ضخمة جداً حيث تتجاوز قيمة المبيعات السنوية لإحداها الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول النامية ومنها الدول العربية. وان استثماراتها المباشرة في الكثير من دول العالم الآن قادرة على الحد من سيادة هذه الدول. فإذا رغبت دول ما في اتباع سياسات معينة تؤثر سلباً على أرباح أحد فروع هذه الشركات تقوم الشركة الأم بإغلاق الفرع ونقله إلى مكان آخر، وهذا بحد ذاته يشكل ردعاً للدولة المضيفة لكي تعيد حساباتها بالتعامل مع الشركة.

وباستمرار كنا نحذر من مخاطر الاستثمار غير المحلى وخاصة غير العربي لما له من أهداف حاقدة تجاه الدول العربية. وكما لا ننسى أن الشركات متعددة الجنسية هي ظاهرة الاستعمار الحديث، فهي تعتبر العالم سوقاً مفتوحاً لها. والدول النامية ضحية الشركات المسيطرة حالياً على اقتصاداتها وبالإضافة إلى نشر الفساد والرشاوى والتبعية لها. وبسبب ذلك تقوم بتعميق الهوة بين ما يسمى بالعالم الرأسمالي الحر المتقدم تكنولوجياً وعلمياً وإعلامياً وبين العالم النامي المحطم اقتصادياً وسياسياً وعلمياً[20].

المشكلة الرئيسة في الوطن العربي هي دور الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تريد أي خير للوطن العربي حكومات وشعوب بل تزيد تمزيق الدول العربية إلى دويلات. ومنذ بروز ظاهرة العولمة المغلفة أمريكيا هي تأثير العولمة على سيادة الدول اقتصادياً وسياسياً ومصانع القرار السياسي والإقتصادي لم يعد كما كانت الحال قبل العولمة حراً في اتخاذ قراراته أو في مجال رسم استراتيجياته في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية لحل المشاكل المعقدة حيث أن من أهم المشكلات الإقتصادية الزام الدول بفتح سوقها للتبادل الإقتصادي والتجاري من دون حدود أو قيد وغزو رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلي للدول النامية ومنها الدول العربية . وقد رافق العولمة الإقتصادية موجات هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة التي تميل إلى تفضيل العمالة المتعلمة والخبرات مما يؤدي إلى استنزاف العقول البشرية من الدول النامية

والسؤال: ما هي أهم اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟

إن الجواب على هذا السؤال واضح من خلال الأمور التالية:

- الضمان الأساسي للنفط واحتياطاته في المنطقة لمدة طويلة.
- الحصول على مكاسب اقتصادية على حساب غربي أوروبا واليابان.

- إدارة النظام الإقليمي القادم للشرق الأوسط.
- السيطرة على عمليات الحكم في المنطقة أولاً والعالم المتطور ثانياً وتدريجياً.
- التدخل في الشؤون الداخلية واختراق السيادة الإقليمية.
- ترتيب قضايا التسوية بين العرب وإسرائيل لصالح اسرائيل.
- إدخال دول المنطقة في حزام العولمة.
- ضمان أمن إسرائيل وتزويدها بكل ما يجعلها أقوى من جميع البلدان العربية.

هذه أهم الاهتمامات المدمرة التي تخطط لها باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية.

والسؤال الآخر: ما هي أهم الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الاهتمامات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[21].

يمكن تلخيص هذه الوسائل والأدوات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالآتي:

- التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.
- الحصارات على بعض الدول العربية كالعراق وليبيا والسودان وفلسطين.
- خلق النزاعات الإقليمية والطائفية كالعراق ولبنان والسودان.

هذه هي أهم الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة تجاه الدول العربية. أما بالنسبة لأدوات العولمة الاقتصادية وآلياتها وقوانينها فكثيرة التنوع، تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمعظمها مثل:

- الشركات متعددة الجنسية.
- الحلف الأطلسي الجديد.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- منظمة التجارة العالمية (WTO).
- مجلس الأمن.
- أنظمة وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات الحديثة بأشكالها المختلفة.

هذه حقائق يجب أن يعرفها العرب وغير العرب من الدول النامية الإفريقية والآسيوية والتصدي للهيمنة الأمريكية في محاولاتها تفتيت الدول والشعوب.

وهناك مجموعة قيم وأفكار تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتخصص لهذا الترويج اعتمادات مالية ضخمة مثل:

- حقوق الإنسان وهي تعمل ضد حقوق الإنسان في البلدان النامية ومن بينها الدول العربية من خلال خلق المشاكل والاضطرابات والحصارات على الشعوب.
- الديمقراطية الفردية أي حرية الفرد في التعبير.
- خصخصة الاقتصاد وهذا توجه لظاهرة النظام الليبرالي الرأسمالي الحديث وتقليص دور الدولة (الحكومات) في الحياة الاقتصادية.

وهناك حقيقة أخرى يجب أن يعلمها كل مواطن عربي ومفادها أن اسرائيل لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي من أدوات العولمة الاقتصادية الأمريكية مقارنة بغالبية الدول العربية التي تعتمد في تمويل مشاريعها على مؤسسات تمويلية دولية. فإسرائيل تشجع القطاع الخاص وتدعمه لكنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التي تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح له بتجاوزها. إن إسرائيل تطرح تصورها الخاص بالعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها من الدول العربية، وهو تصور "الشرق أوسطية". فمشروع الشرق أوسطية الذي تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة. ويمثل دفاعها عن النظام الشرق أوسطي من خلال مزايا كثيرة ستجنيها دول المنطقة حسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وتتمثل بالآتي:

- اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو.
- مزايا الخصخصة وتقسيم العمل.
- انتهاء عصر الأيديولوجيا.
- مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه.
- خطأ التمسك بالولاء التقليدي لأمة أو وطن.
- مزايا السلام وأضرار الحرب.

تستخدم إسرائيل هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية في الوقت الذي تفعل عكس ذلك حيث تتمسك بأيديولوجيتها وترفض الانفتاح على الآخر، تضحى بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية، كما أنها تتمسك بالولاء التقليدي للأمة والوطن، وتمارس الحرب باستمرار، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني من خلال الممارسات التعسفية، والاعتداءات

المتكررة على جنوب لبنان والحصار الظالم على قطاع غزة والعالم كله صامت بسبب سطوة أمريكا والحركة الصهيونية ونفوذهما لاخضاع العالم لمصالحهم فقط.

السؤال: هل نحن ملزمون بالإنخراط في عملية العولمة أو رفضها ، وبكل تواضع نقول أن العولمة ليست خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً ، لأنها تحوي في طياتها عدداً من المحاسن والمساوئ معاً . ولهذا فإن أفضل موقف منها هو قبول ما يناسبنا منها، ورفض ما يتنافى مع مصالحنا وسيادتنا وعقائدنا وثقافتنا

لا بد من الإعتراف بأن للعولمة بعض الفوائد وأن الحصول على مثل هذه الفوائد مرهون بامتلاكنا نحن العرب للعلم والمعرفة وخاصة فروع العلم الحديث والحل ليس في محاربة العولمة ولا في مقاطعتها لأن المقاطعة قد تجر نتائج أخطر بكثير من تحمل آثار العولمة نفسها

ومن أجل تحصين المجتمع العربي والعقل العربي من آثار العولمة الضارة ولا يكون ذلك إلا عن طريق تبني منهج يماثلها في الطبيعة والشدة ويخالفها في الإتجاه ويمكن أن نطلق عليها حسب ما ذكرت سابقاً في بداية الدراسة إسم (العوربة) والتي نطرحها كنظرية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وحتى عسكرية تستهدف حماية المجتمع العربي والهوية العربية من الآثار الضارة السلبية لظاهرة العولمة بشرط توافر الإرادة السياسية الصادقة

هناك سؤال وجواب يرغب كل مواطن عربي أن يعرف الحقيقة. هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على العالم إلى ما لا نهاية؟

الجواب، إن هذا الوضع للهيمنة الأمريكية أي أمركة العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لن يدوم طويلاً حيث إن العولمة بصيغتها الأمريكية سوف تتآكل مع مرور الوقت وذلك بسبب العوامل التالية:[22]

1- المشاكل الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية كظاهرة البطالة والتضخم...الخ.

2- عجز مستمر في الميزان التجاري والذي قدر بأكثر من 350 مليار دولار عام 2007.

3- أزمة في النظام الصحي.

4- انتشار المخدرات على نطاق واسع.

5- ارتفاع كبير في معدلات الجريمة.

6- عدم تحقيق السلام في مناطق كثيرة من العالم.

7- اندلاع نزاعات قومية واثنية حادة في أنحاء كثيرة من العالم.
8- ظهور دول منافسة أمام الولايات المتحدة الأمريكية كأوروبا والصين واليابان والهند.
9- اعتبار بعض المفكرين الأمريكيين أن الخطر الأصفر هو أخطر من الخطر الأحمر "يقصد هنا الصين واليابان أخطر من الاتحاد السوفيتي".

3-2 العرب وتحدي التنمية

وهو تحدي واجهته جميع البلدان النامية، ومنها البلدان العربية منذ نيلها الاستقلال السياسي ومعروف أن توجهات التنمية في البلدان العربية كانت قطرية ولم تحقق معدلات نمو مرتفعة ولم تحقق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي. هذا وتبلغ المساحة الكلية للبلدان العربية حوالي 14.2 مليون كيلو متر مربع توازي مرة ونصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية أو 10.2% من مساحة الكرة الأرضية. وتمتد السواحل العربية مسافة 23 ألف كم، وتطل الدول العربية على المحيط الأطلسي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي. وهناك إمكانات طبيعية وبشرية هائلة في البلدان العربية غير مستغلة استغلالاً أمثل.

ولقد أسفرت أغلب التجارب التنموية العربية حيث تم اعداد أكثر من 150 خطة تنموية عن نتائج تناقض أهداف التنمية الحقيقية ومن هذه النتائج ما يلي: (23)

1- مزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.
2- مزيد من التفاوت في الدخول والثروات بين الناس.
3- ارتفاع معدلات التضخم.
4- ارتفاع معدلات البطالة.
5- تراجع في الأداء الاقتصادي العام.
6- ضعف الاستثمار والادخار.
7- ضعف الانتاج الزراعي والصناعي.
8- استمرارية تزايد المديونية الخارجية.
9- استمرار نزوح الأموال العربية للخارج.
10- محدودية التفاعل والتكامل بين الدول العربية.

ولمواجهة هذه المشاكل التي ما زالت قائمة في البلدان العربية منفردة، فإن الحل الأمثل يكمن في التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، لأن هناك علاقة قوية للتكامل بالتنمية، وتتجسد هذه العلاقة بالتنمية في العوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الأطراف المساهمة، لأن الحافز الأساسي للحكومات في الانضمام للتكتلات الاقتصادية يتمثل في تحقيق قدر من الأهداف على نحو أفضل من تلك التي يمكن بلوغها بجهود منفردة[24]. يعني أن هذه العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف إذ يفترض أن التكامل من أفضل الوسائل البديلة في التنمية. لذلك قيل (بينما ليس كل محور للتنمية محوراً للتكامل فان كل محور للتكامل هو محور للتنمية)[25].

هناك امكانات وثروات هائلة موزعة بين الدول العربية لكنها غير مستغلة استغلالاً أمثل لتبقى جميع الدول العربية في دوامة التبعية الاقتصادية واسواقاً مفتوحة للسلع الأمريكية والأوروبية وغيرها ويرجع السبب الرئيسي إلى عدم وجود أرادة سياسية صادقة ومخلصة وجادة في التوجه الصادق نحو الأستغلال الأمثل للثروات المتاحة في الدول العربية وحتى في إعداد الخطط التنموية منذ الخمسينات وحتى الآن حيث صرف على إعداد هذه الخطط مبالغ هائلة جداً ولم تحقق إلا الحد الأدنى من طموحات المواطن العربي.

ومن أجل تحقيق تنمية حقيقية تعود بالنفع على الوطن العربي والمواطن العربي بالذات يجب أن يتوافر عدد من الخصائص الرئيسية وهي كما يلي.[26]

1- أن تكون التنمية عملية تطوير حضاري شامل لكل المجالات.
2- أن تكون تنمية حقيقية ترقى فعلا بحياة البشر كالقضاء على الفقر والبطالة وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتقليل من حدة التضخم وتقليل حجم المديونية الخارجية.
3- أن يتحرر الاقتصاد العربي والعقل العربي من التبعية بأشكالها المختلفة.
4- أن توجه بكفاءة وعلى نحو حاسم ما يواجه الوطن العربي من تحديات.
5- ان تتوفر لها عوامل الاستمرار معتمدة على السوق الداخلي أي ذات توجه داخلي في ضوء الحاجات الأساسية للسكان وأن يقترن ذلك بسياسة لتوزيع الدخل أكثر عدالة بين السكان.
6- ضرورة مشاركة جماهير الشعب في الدول العربية في عملية صنع القرارات من خلال الديمقراطية الحقيقية.

3-3 التحديات الأخرى

هناك مجموعة أخرى من التحديات التي تواجه الوطن العربي ويمكن توضيحها كما يلي.[27]

أ- التحديات الداخلية:

1- عدم صياغة أهداف واحدة لجميع البلدان العربية مما يؤدي بهذه البلدان اتباع سياسات وطنية تتناقض أحياناً مع الأهداف القومية.

2- عدم الاتفاق على مواجهة التحديات الموجهة إلى الدول العربية.

3- غياب الإرادة السياسية العربية الصادقة لتعزيز الجهد القومي المشترك.

4- استنفاذ طاقة العرب في عدد من الخلافات أو الصراعات الإقليمية الفرعية.

5- فقدان آليات فعالة للعمل العربي المشترك.

6- محاولات تهميش الأمة العربية في ظل النظام العالمي الجديد من قبل امريكيا والحركة الصهيونية.

7- تدخل الدول الكبرى في شؤون بعض البلدان العربية تحت حجج وذرائع مختلفة مثل حماية الأقليات في المنطقة على أساس ديني أو عرقي وحجة الإرهاب الكاذبة التي تدعيها أمريكيا وأوروبا واسرائيل لتدمير العالم العربي والاسلامي.

ب- التحديات الاقتصادية:

1- ان البلدان العربية تعيش حالة تخلف في المجال العلمي والتقني.

2- تمركز أكثرية الاقتصادات العربية حول النفط العربي الأمر الذي أدى إلى تقوية النزعة إلى الاستنزاف والاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي وصالح المواطن العربي.

3- ان بعض شروط الإنتاج في الوطن العربي تقع تحت سيطرة أطراف إقليمية ودولية تقوم بابتزاز البلدان العربية، وربما تكون أيضاً المياه هنا من العوامل التي تهدد الأمن الداخلي للبلدان العربية.

4- تحدي البطالة في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتقدر بحوالي 20% من حجم القوى العاملة العربية الآن.

5- عدم تنويع الهيكل الانتاجي للإقتصاديات العربية.

ج- التحديات الإقليمية

1- تحديات الكيان الصهيوني المحتل للاراضي العربية.

2- زعزعة الامن والاستقرار في السودان.

د- التحديات الدولية:

1- محاولات الهيمنة والأطماع الأجنبية في ثروات الوطن العربي.

2- بث التفرقة بين البلدان العربية.

3- احتمالات التدخل في شؤونها الداخلية على أساس ديني أو عرقي وإضعاف الدور العربي في الساحة الدولية.

ان فرض ارادة الهيمنة على العالم وبالتحديد الوطن العربي سوف يتخذ عدة أوجه من خلال سلبيات العولمة[28].

1- اضعاف جامعة الدول العربية.

2- تقسيم الدول العربية إلى شرقية ومغربية وخليجية واستبعاد أقطار أخرى.

3- عدم احترام حقوق الانسان.

4- نسف التكامل الاقتصادي العربي.

5- نهب الثروات الوطنية.

6- زيادة التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

7- سياسات الحصار والمقاطعة والابتزاز.

المهم في كل ما تم طرحه في هذه الدراسة من حقائق أن يعرف العرب ماذا يريدون وكيف يصلوا إلى ما يريدون بشرط توافر الارادة السياسية الصادقة ووجود الرؤية والاستراتيجية واضحة المعالم تحدد معالم الطريق والتحديات لكي يكون هناك وطن عربي قوي في شتى المجالات.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة:-

من خلال استعراضنا لمسيرة العمل العربي المشترك والتحديات المختلفة نجد أن واقع التعاون الاقتصادي العربي يتصف بالضعف، وتحديات القرن الحادي والعشرين تقتضي تفعيل العمل العربي المشترك ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال تكتل اقتصادي عربي حقيقي مدعوم بإرادة سياسية صادقة ومخلصة وخاصة ان الدول العربية تمتلك مقومات إقامة التكامل الاقتصادي العربي. وان مستقبل الاقتصاد العربي مرهون بمدى موضوعية الاستراتيجية

الواضحة للمتغيرات الاقتصادية العربية والعالمية من أجل مستقبل وطن عربي قوي إقتصاديا واجتماعياًً وسياسياً وحتى عسكرياً.

إن العمل العربي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر والتحديات وعلى العرب أن يتعاموا ككتلة واحدة ضمن إطار النظام العالمي وأمام التكتلات الأخرى. إما أن يعملوا معاً وإما أن تزول الدول العربية الواحدة تلو الآخر تحت وطأة العولمة والتحديات الأخرى لأن التكامل العربي هو الطريق السليم لمواجهة تحدي العولمة وغيرها وكسب رهان التنمية والتحرر وهو السبيل الأضمن للحفاظ على الحضور العربي المميز والفاعل على الساحة الدولية.

التوصيات

لتحقيق آفاق مستقبلية لوطن عربي قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحتى عسكرياً مع توافر الارادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة أرى أن تطبق هذه التوصيات فعلياً من قبل النظام السياسي العربي لمواجهة كافة التحديات التي ذكرت سابقاً في هذه الدراسة وأهم التوصيات يمكن إيجازها بما يلي:

1- توفر الإرادة السياسية والمصداقية في التعامل مع قضايا التكامل الإقليمي الاقتصادي العربي التي يجب أن تحقق المصلحة القومية في إطار تحقيقها للمصالح القطرية حتى يكون هذا حافز للدول نحو تحقيقها عند اتخاذ القرارات.

2- الاعتراف الصادق بوجود الأمة العربية كنظام عربي قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مع إجراء تعديلات جذرية على نظام وميثاق جامعة الدول العربية ومنظماتها فيما يتعلق بسلطاتها وأسلوب اتخاذ القرارات وآليات التنفيذ وسلطة حل النزاعات.

3- نسيان الخلافات والحقد والكراهية بين الدول العربية والوقوف صفاً واحداً أمام كافة التحديات.

4- انشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات والخلافات بين الدول العربية وعدم اللجوء إلى الأسلوب العسكري وعدم تكرار حالة احتلال العراق للكويت من قبل الدول العربية.

5- ترسيخ استراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية من أجل تقليل التبعية للخارج وتأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي.

6- إيجاد نظام اقتصادي عربي قوي يخدم المتطلبات العربية في الداخل، ولا يكون لعبة في يد المنظمات الدولية لتأمين متطلباتها كالاعتماد على البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، بل يجب الاعتماد على مؤسسات إقليمية تمويلية عربية.

7- تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية والاتحاد الاوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

8- إعطاء القطاع العام ما يستحقه من اهتمام بتدعيمه وتحديثه ورفده بالعناصر الكفؤة ومنح العاملين فيه الأجر المناسب وإتباع أساليب الإدارة الاقتصادية والمحاسبية وتوفير الظروف الملائمة للحصول على مردودية أعلى، وتحسين وضعه التنافسي والإنتاجي وإخضاعه لمبدأ المساءلة والمحاسبة.

9- لا بد من وجود برنامج إصلاح اقتصادي واداري شامل، ويستند إلى مبادىء القانون ويكافح الفساد ويحسن من القدرات الإنتاجية ومبدأ الشفافية في العلاقة بين المواطن والدولة بين القطاع العام والقطاع الخاص ويعيد الاعتبار للتخطيط على أن يخضع السوق لقدر من التنظيم والتوجيه ويتناسب مع ظروف كل بلد عربي، ومع درجة تطوره.

10- إجراء إصلاحات جذرية في هيكل الناتج العربي وتصحيح اختلاله، وذلك من خلال التنويع في الأنشطة الإنتاجية، بدلاً من الاعتماد على مساهمة سلعة واحدة وعدد قليل من السلع الأولية في التجارة العربية، فالتنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للثروات بجهود جماعية.

11- تشجيع الاستثمارات العربية البينية من خلال المشروعات العربية المشتركة بين الدول العربية من أجل زيادة حجم التجارة العربية البينية.

12- متابعة وتفعيل وتطبيق منطقة التجارة العربية الكبرى التي بدأ تنفيذها عام 1998. وتفعيل السوق العربية المشتركة.

13- لمواجهة ظاهرة العولمة والتحديات الأخرى ضرورة التعاطي مع عوامل التقدم والتكنولوجيا والتكييف مع المعطيات الجديدة والتأقلم مع المتغيرات الإقليمية والدولية من منطلق التعامل بوعي مع العلم والتكنولوجيا والثقافة والإعلام وكافة متغيرات وقوانين العولمة المعاصرة مع الاستفادة من كالة عوامل القوة المتوفرة في الاقتصاديات العربية.

14- تحقيق التنمية العادلة التي تهدف ليس إلى التقليل من مخاطر وتحديات العولمة وإنما إلى رفع مستوى معيشة الناس أيضاً وبالتالي تعمل على مواجهة تفاقم سوء توزيع الثروات والدخول.

15- أن تعمل الدول العربية على تطوير الأجهزة الاقتصادية وإنشاء مركز إحصائي في كل دولة عربية، ويكون متصلاً مع جامعة الدول العربية لتزويدها بكل الاحصاءات اللازمة لاعداد الخطط القطرية العربية وعلى مستوى الوطن العربي حاضراً ومستقبلاً.

16- زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك من خلال زيادة حجم الاستثمارات العربية المشتركة بين القطاع العام والخاص بدلاً من خروج أموال القطاع الخاص العربي واستثمار أمواله خارج الوطن العربي.

17- تنمية وتطوير العمل العربي المشترك وخاصة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابداع والمعرفة.

18- انشاء شبكة معلومات لتسيير انتقال السلع والخدمات العربية بسهولة ويسر وفتح الحدود العربية لتنقل العمالة العربية ورؤوس الأموال بعيداً عن الحساسية السياسية والأمنية وتقليل الاعتماد على العمالة غير العربية.

19- اعداد دراسات علمية ومنطقية وواقعية لمشاكل البطالة، الفقر، التضخم والمديونية الخارجية ومشاكل أخرى وحلها تدريجياً من خلال التوجه الصادق للاستغلال الامثل للثروات العربية المتاحة في الدول العربية.

20- العمل على انتشار الديمقراطية الحقيقية في كل الدول العربية وعلى توسيع وتعميق الأنتماء للوطن العربي من جميع الشعب العربي.

21- ترسيخ الثقافة الاسلامية وتطبيقها فعلياً والتقيد الفعلي بالمناهج الاسلامية وعدم الرضوخ للتغيير لأن الاسلام مبني على المحبة والرحمة واحترام الآخرين.

22- اتباع أسلوب ونهج التخطيط لادارة الاقتصاد واسلوب التخطيط ضروري للاستغلال الامثل للثروات بالاضافة إلى وجود ادارة سليمة كفؤة.

الهوامش والمراجع

(1) انظر د. أبو القاسم عمر الطبولي، **اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة العلوم التطبيقية حول " اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير " للفترة 12-2003/5/14، عمان، الأردن، ص ص 3-6. ولمزيد من التفاصيل حول التكامل الاقتصادي انظر أيضاً

- د. عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر وشروط الانطلاقه،** المستقبل العربي، السنة (22) العدد (250)، ديسمبر 1999.

- د. حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة،** أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1998.

(2)Bela Balassa, "**The Theory of Economic Integration**" Richard D. Irwin Inc., Homewood, illions, 1961, P.1.

(3) انظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد (20)، عام 2000، القاهرة، مصر، ص ص 65 – 67.

(4) أنظر للباحث، مرجع سبق ذكره، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة،** ص (62).

(5) المرجع السابق، ص ص 67 – 68.

(6) أنظر خولة عبدالله، **منطقة التجارة العربية الكبرى الإمتحان الآخير لتجاوز العصبيات،** المستقبل العربي، العدد (260)، 2000، ص (61).

(7) لمزيد من التفاصيل أنظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين،** المؤتمر العلمي السادس لكلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الزرقاء الخاصة، خلال الفترة 6 – 2008/5/7 الزرقاء، ص (14).

- د. أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سابق، ص ص 3 – 6.

- د. خالد الوزني، **العمل العربي المشترك: نحو آليات اقتصادية لاعادة التأهيل،** مجلة المستقبل العربي، العدد 235، 1998، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بيروت، لبنان، ص ص 10 – 11.

- د. عبد الواحد العفوري، **منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى،** ورقة قدمت إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي خلال الفترة 20-2004/9/22 في الجامعة الاردنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص (263).

- د. نيفين عبد الخالق مصطفى، **المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي،** مجلة المستقبل العربي، العدد (193)، آذار 1995.

- د. يوسف الصايغ، **الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين،** مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد السادس، 1996.

8- أنظر صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** تقارير لسنوات مختلفة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

(9) أنظر د. أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7 – 11.

(10) د. حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص (55).

(11) صندوق النقد العربي، **التكتلات الاقتصادية الدولية، معالمها ودورها المستقبلي،** أبو ظبي، الامارات، 1993، ص (13).

(12) مجذاب بدر عناد وآخرون، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1998، ص (163).

(13) أنظر مجذاب عناد وآخرون، مرجع سابق، ص (165).

(14) أنظر د. سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة**، مطبعة الاشعاع الفني، القاهرة، 2001، ص (15).

(15) أنظر رواج عبد الباقي وشريف غياط، **واقع الاتحاد المغاربي وتحديات المستقبل في اشارة خاصة إلى العولمة**، دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة اربد الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية خلال الفترة 14 – 2002/5/15 وعنون المؤتمر حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها على الاقتصاد الاردني، ص ص 2-4.

(16) انظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص (50).

(17) د. عدنان شوكت شومان، **العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية الدولية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 234، 1998/8، بيروت، لبنان، ص 71.

(18) لمزيد من التفاصيل أنظر

Herbert I. schiller, Mass Communications and American Empire, 2nd, Boulder, co; westview press, 1992.

(19) لمزيد من التفاصيل أنظر

UNDA, Human Development Report, N.Y, July, 1998.

- بول سالم، **الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998.

(20) أنظر للباحث، مرجع مسبق ذكره، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، ص ص 53 – 54.

(21) أنظر للباحث، **العرب والعولمة: الواقع والآفاق المستقبلية**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد (10) ، العدد (1) أيلول 2003، ص ص 93 – 94.

(22) أنظر للباحث، المرجع السابق، **العرب والعولمة**، ص ص 98 – 99.

(23) أنظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي تحديات القرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص (17).

(24)Allen, P.L. **Integration in less developed areas**, Kyklos, VOL , XIV, 1961, P. (333).

(25) د. عبد الوهاب حميد رشيد، **التكامل الاقتصادي العربي، مجموعة محاضرات**، المعهد العربي للتخطيط، الدورة السنوية، السنة الدراسية 1976/ 1997، الكويت، 1977، ص ص 6 – 7.

(26) د. محمود لبيب شقير، **مفهوم التنمية العربية**، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة حول التخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981، ص (195).

(27) أنظر للباحث، **التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي**، دراسة قدمت إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، تنظيم الجامعة الاردنية والمنظمة العربية للتنمية الادارية خلال الفترة 20 – 22 سبتمبر (أيلول) 2004، ص ص 328 – 329.

الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية
" حالة الجزائر دراسة قياسية"

الدكتور:بودلال علي
جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان –الجزائر-

ملخص

لم تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي محصورةً في أطر وطنية وجغرافية محددة بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي بامتياز. فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والتنظير لها، فقد تبين حديثاً للاقتصاديين أن هناك خللاً يعترض مسيرة التنمية، ويبطئ معدلات النمو الاقتصادي يتلخص ذلك السبب بمشكلة الاقتصاد الخفي الذي أصبح عائقاً أساسياً لعملية التنمية.

في هذا البحث تركزت الجهود على التعريف بظاهرة الاقتصاد الخفي وترا بطاته وطرق قياسه، والاستراتيجيات الوطنية والدولية لمكافحته وصولاً إلى وضع حلول قائمة على فرضيات وتصورات أولية قد تسهم في فهم أفضل لمشكلة الاقتصاد الخفي ومعالجته ضمن إطار إستراتيجية متكاملة ترتكز على عوامل ثلاثة هي كيفية إدماج مساهمة الاقتصاد الخفي أولاً والتوسع في إيجاد فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل ثانياً، وأخيراً تحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة والحد من الاقتصاد الخفي وتداعياته.

كلمات مفتاحيه: الاقتصاد الخفي، النمو الاقتصادي ، التنمية ، البطالة.

ABSTRACT:

The problem of UNDER GROUND ECONOMY is no more confined to national and geographical frames. It has remarkably become a problem with international dimension and concern. After the intensive efforts which were concentrated, throughout the last century, on the methods of achieving economic development and on theorizing it, it recently became clear for specialists that there is a problem facing the process of development and halting the rates of economic growth. The cause of this problem can be summarized by the problem of under ground economy which became a major obstacle for development process.

The efforts in this research were concentrated on defining the problem of under ground economy, its correlations, under ground economy measurement methods and national and international strategies for combating it. The goal is to establish solutions based on basic hypothesis and views which could contribute to a better understanding of the problem of under ground economy and curing it via a comprehensive strategy focusing on three factors: the first is achieving high economic growth rates; the second being the expansion of creating job opportunities

and achieving full employment; and the third is improving the income and life levels and limiting UNDER GROUND ECONOMY.

Key words: UNDER GROUND ECONOMY, economic growth, development.

مقدمة

تعاني جميع الاقتصاديات في العالم من استيطان ما يُطلق عليه الاقتصاد الخفي، ويمكن تعريفه حسب تحديد صندوق النقد الدولي له،« بأنه الاقتصاد الذي يشمل إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة كل أشكال الدخل التي لا يُعبّر عنها رسمياً والتي يتم تحصيلها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواءً كانت من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة » .وقدر IMF حجم الاقتصاد الخفي في العالم من خلال عينة إحصائية ضمّت 84 بلداً خلال الفترة1988 ـ 2000 في البلدان النامية بنسبة راوحت بين 35 و44 في المائة من إجمالي الاقتصاد، وفي بلدان التحول الاقتصادي شكّل كنسبة ما بين 21 و30 في المائة، وأخيراً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما بين 14 و16 في المائة. وقد تباينت درجات نجاح جهود الحكومات في إطار مواجهتها لهذه الظاهرة، ومما يؤسف له أن أغلب ما تحقق على صعيد تلك المواجهة لم يرتق بعد إلى المستوى المستهدف للقضاء عليها. فرغم إعادة الهيكلة لتلك الاقتصاديات، ورغم قرارات وإجراءات الإصلاح التي وصلت إلى حدودٍ قاسية عانت معها بعض مجتمعات تلك الدول ـ خاصّةً في العالم الثالث – إلا أن ظلال هذا الاقتصاد استمرت في الامتداد حتى وصلت إلى قطاعات ومجالات كانت قبل بدء تلك الإجراءات أو الإصلاحات المضادة بعيدة عن هذا الاقتصاد! وهذا ما دعا عدداً من الاقتصاديين في مختلف بقاع العالم إلى المناداة علناً بعدم التصدّي لأنشطة هذا الاقتصاد؛ حيث أثبتت بعض الدراسات التي أجروها أنه قد حسّن من مستويات معيشة أفراد المجتمع المسجلين في المستويات الدنيا من الدخول المالية، بل أظهرت نتائج تلك الدراسات أن ثلثي القيم المضافة من هذا الاقتصاد الخفي تعود إلى قنوات الاقتصاد الرسمي، وبالتالي رأوا أفضلية الاقتناع بوجوده، وتركه دون محاربة، والاكتفاء بالمراقبة والمتابعة لئلا يخرج عن السيطرة. ودون الخوض في جدل حول دقة تلك التوصيات، إلا أنه ووفقاً لطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الانفتاح والحرية مع بقية اقتصاديات العالم، وكونه يضم ما يقارب الثلاثة ملايين عامل ، يسرّبون من الاقتصاد الجزائري سنوياً نسبةً تراوح بين 10 و15 في المائة من الاقتصاد.

وما أمكن توثيقه عبر القنوات الرسمية المصرفية بلغ ما يعادل إل 10 مليار دولار، مع الأخذ في الاعتبار تلك القنوات الخلفية لتحويل الأموال للخارج التي استطاعت نسبةً كبيرة من العمالة

المقيمة الاستفادة منها. الصورة القائمة تدلي أن الأخذ بمثل تلك التوصيات يمثل نافذةً واسعة على الدمار الاقتصادي الذي لا تُعلم عواقبه! وهذا ما يدعو بالضرورة القصوى إلى أهمية مواجهة هذا الاقتصاد الخفي أقصى درجات المواجهة!

إذا علمنا جميعاً أن من أخطر نتائج هذا الاقتصاد في الجزائر، تصاعد وتيرة معدلات البطالة بين شبابنا وفتياتنا، وانخفاض مستويات المعيشة نتيجة انخفاض الدخول الحقيقية، اللذين أدّيا مجتمعين إلى اتساع رقعة محدودي الدخل "الفقراء"، إضافةً إلى ما سببه ذلك من استنزاف للثروة والاقتصاد المحلي، لتحوله "أمام أعيننا" إلى خارج الحدود، والذي أدّى إلى تحمّل الاقتصاد الجزائري فواتير باهظة امتدت آثارها إلى مجالات الادخار والاستثمار والاستهلاك المحلي؛ من خلال تأثيرها السلبي على أوعية الادخار التي تمول وتغذي حاجات الاقتصاد المحلي صوب تمويل المشاريع الاستثمارية، وحرمانه بالتالي من عوائده المضافة، وامتداد تلك الآثار السلبية إلى تكبيل وتقييد خيارات الاستهلاك المحلي. كل تلك الأسباب وغيرها من السلبيات الباهظة التكاليف تدعو في الجزائر إلى ضرورة تبني سياسات وإجراءات نظامية واقتصادية صارمة لأجل الحد من اتساع دائرة هذا الداء بالدرجة الأولى، والقضاء عليه مستقبلاً بالدرجة الثانية. ودلك بتبني جملة من السياسات الفاعلة والمستمرة على المستويات كافّة، وأهمها ما يرتبط بالمجال الاقتصادي؛ والتي تستهدف استئصالا اقتصادياً لجميع مصادره وأنشطته غير المشروعة.
يتطلّب تحقيق النجاح في هذا المسعى عدداً من المتطلبات المهمة . سأتطرق إليها في التوصيات– غير أن من أهم هذه المتطلبات، إضفاء الشفافية المعلوماتية على جميع "أرقام" الاقتصاد المحلي دون استثناء! ليس هذا فحسب، بل إعادة تقييم وتحديث وسائل وطرق قياس أرقام النشاط الاقتصادي الحقيقي في الجزائر، إضافةً إلى تسريع وقت نشرها، والتي أصبح من الواضح لدى كثيرٍ من الاقتصاديين أنها في كثير من الجوانب لا تعكس حقيقة ما يحدث على أرض الواقع، والتأثير السلبي لذلك الاختلال على قدرة المخطط الاقتصادي في وضع خطط و برامج و سياسات إدارة الاقتصاد.

وفي سياق العمل للقضاء على الاقتصاد الخفي يجب التأكيد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى طابعه المتعدد الأبعاد، وأن القضاء على الاقتصاد الخفي ينبغي أن يعالج بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار من بين الأمور الأخرى المتعددة، الاستراتيجيات القطاعية في مجال العمالة المنتجة وزيادة

الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين ينتمون الى الاقتصاد الخفي. ولكن أولاً يجب تقدير حدة الاقتصاد الخفي ومدى انتشاره في اقتصاديات البلدان النامية.

1-تعريف ومفهوم الاقتصاد الخفي:

يقصد بالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية و لا تدخل مدخلاته و مخرجاته في الحسابات الوطنية،و لا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المصرح بها و المستحصلة من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة.

و نظرا لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه فإذا كان يتعامل مع سلعة محرمة الاستخدام و التعامل مثل(الأسلحة، مخدرات، سرقة، أثار... الخ) فندعوه بالاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة، أما عندما ينتج سلعة من خلال معامل غير مرخصة (ورش، و دكاكين غير مرخصة... الخ) فيسمى حينئذ بالاقتصاد غير الرسمي .

فحسب V.Tanzi (1982) : " فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية " 33.

أما عند Guttmann Fiege (1997) : " فينصرف إلى الناتج الوطني غير المحسوب،أو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي كان يجب أن يدخل في الناتج الداخلي الخام و لكنه لسبب أو لآخر لم يدخل " .

على ذلك يمكن تعريف الاقتصاد الخفي : " بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن الحسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة،و إما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد .34

2- أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي :

أثبتت الدراسات أن معدلات نمو الاقتصاد الخفي تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

---

[33] V.Tanzi 1982 « the underground Economy and evasion in the united states :Estimations and implications P.P 241 – 249.

[34] - التعريف مستخلص من مجمل التعاريف التي تعرضت لظاهرة الاقتصاد الخفي أطروحة دكتورة " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" للسيد بودلال علي تحت إشراف البروفيسور بونوة شعيب2007/2006ص-ص 61 – 63 .

-الأنظمة الضريبية غير العادلة: و التي تدفع الأفراد و المنشآت إلى البحث عن الحيل و الطرق الملتوية للتهرب من الضرائب وتزوير الحسابات.

-الأنظمة السياسية غير العادلة.

-ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان و التأمينات الاجتماعية.

-مستويات الأجور المادية و المعنوية المتدنية و التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة.

-تعقد الإجراءات الإدارية و التنظيمية و ارتفاع الرسوم في أسواق العمل.

-تعقد الإجراءات القضائية و الأمنية في مختلف المؤسسات و الهيئات الحكومية.

-الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية و مدخلاتها .

-ظهور الفساد الإداري و المالي لا شك يؤدي إلى ازدياد و تفاقم مشكلات الاقتصاد الخفي بكافة أشكاله .

-وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد الخفي.

-الحضر على السلع الاستهلاكية .

- تواضع كفاءات و إمكانيات المؤسسات و الهيئات الحكومية.

1.3.-الآثار السلبية للاقتصاد الخفي:

-تخفيض حصيلة الضرائب

-الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

-تشوه المعلومات

-معدلات البطالة

-معدلات النمو الاقتصادي.

-معدلات التضخم ارتفاعها يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

السياسة النقدية.

-الأثر على توزيع الموارد

2.3- الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي:

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلى أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد.

إذ يشير [1994] Mirus & Smith إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي على المستوى الوطني. ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي.

كذلك فإن هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتإلى يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل. ويعنى ذلك أن الاقتصاد الخفي قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، فقد يكون الاقتصاد الخفي أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي ، فهناك بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي مثل المخدرات والقمار وغيرها.

ويتساءل [1984] Duisburg[35] عما إذا وجود اقتصاد خفي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة ، خصوصا مع تزايد درجات الجمود Inflexibilities في الاقتصاد الرسمي، ففي بعض الأحوال قد تؤدى بعض جوانب الجمود في الاقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المنشات ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام والانخفاض في مستوى شعبية الحكومة الأمر الذي يدفع إلى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل هدف التوظف الكامل، وهكذا يؤدي التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية إلى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة.

وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفي كما يشير Duisburg دور المهدئ الاجتماعى Social Mollifier بل ويصل الحد بـ (1984) Duisburg إلى القول بأنه " ***سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، فإن وجود***

---

[35] : DUISBURG D.C (1984) : the Growing shadow Economy : Implications for stabilization policy " Interconomics ,sept / Oct p p 219 – 225 .

اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي"
(صفحة).225

4-مشكلة البحث:

برزت مشكلة الاقتصاد الخفي في الاقتصاديات المعاصرة كإحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية حيث برزت تداعياته السلبية على الصعيد الاقتصادي بضعف معدلات النمو (خصوصاً في الدول النامية)، وبتراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية. لهذه الأسباب مجتمعة فقد أولت منظمات الأمم المتحدة المختلفة والمكتب الدولي للعمل أهمية خاصة لموضوع مكافحة الاقتصاد الخفي، وقدمت النصح والاستشارات الفنية والدعم المادي لمختلف برامج التنمية الهادفة إلى مكافحة الاقتصاد الخفي في دول العالم التي تسعى إلى ذلك. وفي الجزائر وبدعم من الجمعية العامة للأمم المتحدة وبتكليف منها قام الباحث جاك شارم الخبير المعتمد لدى الأمم المتحدة، وبالتعاون مع الد يوان الوطني للإحصائيات بمسح كامل وتشريح منهجي جغرافي واقتصادي واجتماعي للاقتصاد الخفي في الجزائر.

لتصبح هذه الدراسة إلى جانب الدراسات الأخرى المختصة مرتكزاً وقاعدةً علمية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ورسم السياسات التنموية العامة الهادفة إلى مكافحة الاقتصاد الخفي وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة.

5-فرضيات البحث:

يتمحور البحث حول فرضية أساسية وحيدة يتفرع عنها مسائل وفرضيات أخرى فرعية. الفرضية الأساسية هي أن الاقتصاد الخفي هوا لسبب المباشر وغير المباشر في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي والتخلف، والفرضيات الفرعية تتمثل في الترابط بين الاقتصاد الخفي والبطالة، ومن ثمّ نفترض أيضاً أن رسم السياسات الوطنية المناسبة لمكافحة البطالة هو المدخل الحقيقي لإدماج القطاع الخفي وتحقيق التنمية.

6-أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله الذي أصبح من القضايا الاقتصادية المعاصرة على الصعيد المحلي والعالمي خصوصاً في مرحلة النمو والانتقال إلى اقتصاديات السوق، وفي الجزائر التي اختارت اقتصاد السوق الاقتصادي و الاجتماعي الذي يقتضي مزيداً من البحث

للكشف عن أبعاد المشكلات المتوقعة، ومعالجتها بالشكل العلمي المناسب خصوصا البعد الاقتصادي والاجتماعي الذي يتجسد بضعف معدلات النمو وتزايد البطالة.

7-أهداف البحث:

المعالجة الفكرية للقضايا المطروحة بناءً على الدراسات النظرية و القياسية، والمسوحات الإحصائية التطبيقية، وإيجاد الحلول المفترضة لتكون عوناً في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية والحد من الاقتصاد الخفي.

8-منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج القياسي و الوصفي التحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد في طرح الحلول.

9- مناهج تقدير الاقتصاد الخفي :

أصبح من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هدا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي إلا أن دلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما حجم الاقتصاد الخفي توجد مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي إحداهما الأساليب المباشرة و التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الخفي و تجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية).

و الأخرى هي الأساليب غير المباشرة و تقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد و هي تتضمن ما يلي :

1.9 -إحصاءات الحسابات الوطنية: Les comptes nationaux.

يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية .أو في البيانات الفردية:فالأفراد الدين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم والدي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد الخفي إلا أن هده الدخول المخفاة ستتحول إلى إنفاق عاجلا أم أجلا .لدلك فالفرق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الخفي.

2. 9-إحصاءات القوى العاملة:statistiques de l'emploi

يتم تقدير النمو في حجم الاقتصاد الخفي على أساس الانخفاض في مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي على افتراض ان القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما و بالتالي فان الفرق بين

معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تتمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد الخفي.

3.9 -المعاملات:les transactions

استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج الداخلي الاسمي و الكلي أي الرسمي و غير الرسمي ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.

4.9 -أسلوب التهرب الضريبي : النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة 1982 Demande de la monnaie:V.Tanzi

* عرض النموذج:

يهدف النموذج إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي و ذلك بدلالة الدخل غير الرسمي.

الفكرة الأساسية لنموذج الطلب على العملة هو:

تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة.

1- التقدير الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

2- التقدير الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر

و يطلق على الفرق الموجود بين التقديرين نتيجة لوجود المتغير الضريبي:

بالنقود غير المشروعة بعد ذلك يمكن تحديد :

سرعة تداول الدخل النقدي: بقيمة إجمالي الناتج الداخلي الخام على مقدار النقود المشروعة ويستخرج حجم الدخل الخفي36 بضرب مقدار النقود غير المشروعة في سرعة تداول الدخل النقدي و التي يفترض تعادلها في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.37

و يحدد مقدرا التهرب من ضريبة الدخل بافتراض أن المداخيل في الاقتصاد الخفي كانت تخضع لنفس متوسط السعر الذي يخضع له المداخيل في الاقتصاد الرسمي وقد:

حدد Vito.Tanzi متغيرات دالة (نموذج) الطلب على العملة معتبرا أن:

* نسبة العملة لإجمالي النقود في التداول هي المتغير التابع و يعبر عنها بالرمز ($\frac{a}{T_2}$) حيث :

a : مقدار العملة المتداولة.

---

[36] راجع أسلوب V.TANZI (معادلة الطلب على العملة والتهرب الضريبي) -"الاقتصاد الخفي في الجزائر"رسالة دكتوراه للسيد: بودلال علي 2006/ مرجع سبق ذكره.ص ص 214-229.

[37] Vito Tanzi (**1983**) : "the underground economy in the united states: Annual Estimates (**1930-1980**) I.M.F STAFF Paper Vol **30** N°**2**, pp **283-305**

T2 : تمثل إجمالي النقود المتداولة وتمثل العملة ودائع الطلب وودائع الأجل.

و لتحديد المتغيرات المستقلة للنموذج كان لابد من دراسة العوامل التي تؤثر على ($\frac{a}{T_2}$) وهي إما عوامل هيكلية طويلة الأجل، أو عوامل دورية قصيرة الأجل :

و بالمعايير القانونية تنقسم تلك العوامل إلى:

عوامل مشروعة.

عوامل غير مشروعة.

1.4.9 – العوامل المشروعة:

أولا: من ضمن العوامل طويلة الأجل :

التي تؤثر في نسبة العملة إدخال نظام البطاقات الإئتتمانية، وانتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء البلد و غيرها من العوامل التي يصعب تقديرها.

لذلك استخدم (Vito Tanzi) متوسط الدخل الوطني لكي يعكس العوامل السابقة.

ثانيا: تركيب الدخل:

يؤثر تركيب الدخل والتغيرات التي تحدث فيه على نسبة العملة ($\frac{a}{T_2}$) استخدام (Vito Tanzi) نسبة الأجور والرواتب(المتعاملين الاقتصاديين) إلى الدخل الشخصي كأحد المتغيرات التفسيرية حيث تؤدي زيادة نسبة الأجور و الرواتب إلى زيادة العملة.

ثالثا: سعر الفائدة:

حينما يكون المتغير التابع هو نسبة العملة إلى النقود فمن الضروري أن يضاعف إلى المتغيرات التفسيرية سعر الفائدة.

و من المتوقع أن يكون لسعر الفائدة تأثير سلبي في الطلب على العملة حيث أن:

زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الودائع للأجل و مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تنخفض قيمة ($\frac{a}{T_2}$).

2.4.9 –العوامل غير المشروعة:

حتى و لو لم توجد ضرائب فسوف تتأثر نسبة العملة ببعض الأنشطة غير المشروعة و التي عادة ما تتحقق باستخدام العملة (Vito Tanzi 1982) فزيادة الأنشطة غير المشروعة يصاحبها زيادة في ($\frac{a}{T_2}$).

و بسبب قصور البيانات و غياب المعطيات بتلك العناصر ركز Tanzi على دراسة تأثير التهرب الضريبي في نسبة العملة وذلك بالقدر الذي يتصل بالعوامل القابلة للتقدير وحددها بالمنافع التي تعود على المكلفين من جراء عدم دفع الضريبة،و يمكن قياس تلك المنافع بمستوى الضريبة،و من المفترض أن ارتفاع مستوى الضريبة يؤدي إلى زيادة استخدام العملة و من ثم زيادة ($\frac{a}{T_2}$).

و يتحدد مستوى الضريبة بثلاثة عوامل :

نسبة حصيلة ضريبة الدخل الشخصي إلى إجمالي الدخل الشخصي.

السعر الحدي للضريبة على الدخل الشخصي.ويعبر عنه بالسعر المقرر قانونا والمفروض على الشرائح العليا من الدخل.

المعدل المتوسط للضريبة على الدخل الشخصي المستمد من الودائع.ويراعى احتساب نسبة أيراد(حصيلة) الضريبة.بعد خصم المدفوعات التحويلية من الدخل الشخصي.أد أنها لا تخضع لضريبة الدخل.

3.4.9 -فرضيات النموذج:

1.3.4.9 أن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.

2.3.4.9 تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتخزين الثروة المتواصلة.

3.3.4.9 تعادل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

4.4.9 -متغيرات النموذج:

1- 4.4.9 المتغير التابع:

($\frac{a}{T_2}$): نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية) حيث:

a : تمثل مقدار العملة المتداولة

T2 : تمثل إجمالي النقود المتداولة و تشمل العملة ودائع الطلب وودائع الأجل.

2- 2.4.4.9 المتغيرات التفسيرية:

Ym : متوسط الناتج الداخلي الخام.

$\frac{R}{y}$: نسبة الأجور(المتعاملين الاقتصاديين) إلى الناتج الداخلي الخام (y).

$\frac{Tx}{y}$: نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام (y).

i : معدل الفائدة .

5.4.9 -الشكل الرياضي لنموذج :

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة:

و تأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية :

$$Log\left(\frac{a}{T_2}\right) = b_0 + b_1 \log (y_m) + b_2 \log \left(\frac{R}{y}\right) + b_3 \log \left(\frac{T_x}{y}\right) + b_4 \log (i) + \alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت)

b0 للثابت :

b4, b3, b2, b1 : معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج

6.4.5 - تحديد التوقعات القبلية للنموذج :

من المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغيرين ym، i سالبة.

أي: b1 <0، b4 <0

و من المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغيرتين:

$\left(\frac{T_x}{y}\right)$، $\left(\frac{R}{y}\right)$ موجبة

أي: b2 >0، b3 >0

7.4.9 - البيانات :

تم استخدام نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع ($\frac{a}{T_2}$) للتعبير عن المتغير التابع وتشمل T2 كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي و الودائع الجارية بالعملة المحلية والودائع غير الجارية بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية وودائع صناديق البريد.

1.7.4.9- تم الحصول على بيانات متوسط الناتج الداخلي الخام بقسمة الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج على عدد السكان لكل سنة.

2.7.4.9- بالنسبة لمتغير الأجور فقد تم التعبير عنه بدلالة النسبة بين الأجور والرواتب الإجمالية على مستوى الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج.

3.7.4.9- و تعكس نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج المتغير الضريبي.

و قد تم اختيار مجموع الضرائب على الدخل وعلى الاستهلاك أو المبيعات والضرائب الجمركية باعتبارها أكثر الضرائب حصيلة وتأثير على المتغيرات الاقتصادية.

*و تم التعبير عن سعر الفائدة، بأعلى سعر فائدة دائنو يعكسه سعر الفائدة على شهادات الاستثمار، باعتباره يمثل أفضل مقياس لتكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة.

5.9 -**المدخلات المادية** :**consommation d éléctrécité** (استهلاك الكهرباء) يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع استهلاك الكهرباء على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل ثم طريق طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و إرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي.

10-الاقتصاد الخفي في الجزائر :

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الاقتصاد الخفي، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني و لم تخضع للضرائب.

و تؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام 38. وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي من أجمالي الدخل الوطني 39.

وقد أخذ الاقتصاد الخفي في الجزائر في الانتشار و التشعب بصورة ملموسة ، حيث اتسعت رقعته لتغطي قطاعا عريضا من فئات و طبقات متعددة في المجتمع، و ذلك ابتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات نفوذا الذين يحصلون على دخول غير معلنة في صورة أتعاب استشارية

[38] -[2] : براهيم بن جابر رئيس الغرفة التجارية و الصناعية في الجزائر : 2007 .

وعمولات، كما أن بعض ربات البيوت تمارسن أعمال يدوية كالخياطة تدر عليهم دخولا غير معلنة، و صغار موظفي الحكومة يمارسون أعمال إضافية قد ترتبط بوظائفهم فتغل دخولا غير معلنة، أو ينخرطون في أعمال أخرى أثناء أو بعد انتهاء العمل الرسمي، و المدرسون يحققون دخولا عالية من الدروس الخصوصية، فإذا أضيفت إلى ذلك الدخول التي تحققها فئات عديدة من الممارسات غير المشروعة كالتهريب، و المخدرات و الرشاوى و غيرها تكون النتيجة الطبيعية مفادها أن الدخل المعلن يمثل قدرا محدودا من الدخل الفعلي للأسرة .

و كما أن ظاهرة الاقتصاد الخفي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي و السلوك الاجتماعي، و أفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي و غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة ، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و مع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي .

و من ناحية أخرى فقد عانى الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات من مجموعة من الإختلالات الهيكلية كالاختلال بين العرض و الطلب الكليين و الأسعار و الأجور و أسعار الفائدة و معدلات التضخم من جراء تدني أسعار النفط : و غيرها من الإختلالات التي كان لها الأثر في تدعيم وتوطيد أركان الاقتصاد الخفي.

و على جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية و ذلك من خلا ل التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

كما أن جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية و ارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي، و الأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية ، خلق في ظل ضعف العقوبات ، و تواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب و الغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات.

و سوف نتناول بالتفصيل أسباب نشوء و نمو عناصر الاقتصاد الخفي في الجزائر، و ذلك بالقدر الذي يتصل بكل مكون :

10-1: المكون المشروع غير المعلن للاقتصاد الخفي.[40]

10-2 : المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي .[41]

10. 1. المكون المشروع غير المعلن من الاقتصاد الخفي:

10.1.1-.الغش الجبائي:

شكلت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور الغش الجبائي:

و التي نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية و تحرير الأسعار.

-الصعوبات والبطء للحصول على السجل التجاري.

-تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية.

-التباطؤ و الصعوبات التي تواجهها إدارات الضرائب و الجمارك و التجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير و المراقبة مما زاد في تفاقم السلوكات المضرة لمصالح المجموعة الوطنية (البيع والشراء دون الفواتير ، عدم استعمال الوسائل الحديثة للدفع، الصفقات المشبوهة)...

10.1.1.2: عبئ الغش و التهرب الجبائي:

إن عدم المساهمة في المجهود الجبائي يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة، و يحرف قواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين و ينعكس ذلك من خلال الشعور باللاعدل و اللامساواة للمنظومة الجبائية من جهة و قد يؤدي بالمنخرطين في القطاع الرسمي للجوء إلى ممارسات احتيالية للحفاظ على نشاطاتهم من جهة أخرى.

و على صعيد آخر يعتبر أداء المنظومة الجبائية ضعيفا مقارنة بالنتائج المسجلة في البلدان المجاورة، و يمكن تفسير هذه الوضعية بما يلي :

- النقائص المسجلة على مستوى الإدارة الجبائية و الجمركية حيث تعرف هذه الأخيرة مرحلة حاسمة من التنظيم و العصرنة.

- الميل الكبير إلى الغش و التهرب الجبائيين في ظل تحرير النشاطات و التجارة الخارجية و الانضمام إلى السوق العالمية.

-زيادة عدد السكان المكلفين بدفع الضرائب دون مقابل.

---

[40] - المكون المشروع غير المعلن للاقتصاد الخفي : الأنشطة المشروعة غير المرخصة و الأنشطة التي لا يعلن عليها للضرائب.

[41] - المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي : الأنشطة غير القانونية – المحرمة-

-أهمية التحفيزات والإعفاءات الممنوحة لترقية الاستثمارات و الشغل، من خلال نصوص استثنائية و المقدرة بـ 50 مليار دج 42 كإرادات علما بأن هذه المزايا لا تتطابق في العديد من الحالات مع الأهداف المسطرة و لا مع الفعالية المرتقبة.

نقص الغيرة الوطنية فيها يتعلق بالتصريح الضريبي .

2.1.10 : الغش الجمركي :

مصالح الجمارك على غرار إدارات الضرائب و التجارة أو مفتشيه العمل معنيون بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على الإجراءات و المراقبات التي تفرضها السلطات العمومية وذلك قصد التهرب من دفع الحقوق و الرسوم المستحقة لخزينة.

و في هذا السياق تواجه الجمارك مظهرين أساسين من الغش و التهريب:

- يتعلق المظهر الأول بالتهريب الذي يزود الشبكات الموازية للنشاطات غير الرسمية.

- يتعلق المظهر الثاني بتيار الغش التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع و القيمة و مصدر البضائع.

1.2.1.10 : المردودية الجبائية للجمارك :

تجدر الإشارة إلى تحسن المردودية الجبائية التي حققتها الجمارك و هو نتيجة تكفل أحسن بالوعاء وتحصيل الحقوق و الرسوم بفعالية أكبر في مكافحة الغش و التهرب الجبائيين حيث سجلت بين سنة 1994 (45 مليار دج) وسنة 1999 (151,4مليار دج) تضاعف تحصيل الإيرادات الجمركية 03 مرات إذ بلغت إيرادات الجمارك حوالي 26% من الإيرادات العادية للدولة43 و في سنة 2000 بلغت فيها التحصيلات 161,381 مليار دج و في سنة 2003 حققت 261,069 مليار دج و بهذا وصلت نسبة الإيرادات إلى 62% و في سنة 2002 بلغت نسبة إجمالي الرسوم الجمركية المحصلة 3% من الناتج الداخلي الخام 44

ويعود هذا الحد الهام من التحصيل إلى الإجراءات التي عملت بها مصالح الجمارك و المتمثلة فيما يلي :

إعادة تنشيط البيع بالمزاد للسلع المحجوزة و المصادرة و التي تخلى عنها أصحابها.

تطهير حافظة قابضي الجمارك التي سمحت بتقليص الديون المستحقة للجمارك لدى الغير.

تكثيف تحصيل الغرامات و العقوبات المالية بفضل متابعة أحسن لتنفيذ القرارات القضائية.

---

[42] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004) : " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" حقائق و أوهام ص.ص 150 – 152 .

[43] - المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2003 ورقة عمل رقم 1056

[44] -. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2004 ص.ص 187 – 199.

تعزيز عمليات المراقبة اللاحقة في إطار فرق مختلطة (بين الجمارك و ضرائب التجارة) الذي سمح بتعديلات جبائية.

3.1.10 : الغش الاجتماعي:

بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي يعتبر القطاع الخفي خطرا حقيقيا و لا يوجد المشكل على مستوى " المهن " الصغيرة ، و لكن خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات والشركات التجارية و شركات الخدمات.

و أمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S بمراقبة السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 05 ولايات تعلقت بـ 6.096 رب عمل وستوضح المعلومات المستخلصة من هذا التحقيق فيما يلي : 45

-تم إحصاء عدد كبير من المخالفات إزاء الضمان الاجتماعي.

-حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم.

-نسبة عالية جدا من تشغيل العامل المؤقتين (ما يقارب 5%).

-ثلي أرباب العمل يدفعون أجور متدنية دون الأجر الوطني المضمون.

إن معاينات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S

تعكس أهمية التهرب من دفع الاشتراكات و تؤكد النتائج ممارسة العمل في السوق السوداء.

2.10 -المكون غير المشروع من الاقتصاد الخفي في الجزائر :

يتضمن ثلاثة عناصر:

التهرب الجمركي.

الفساد الإداري والمالي.

مشكلة المخدرات .

1.2.10.التهرب الجمركي:

يمكن تقسيم التهرب الجمركي في الجزائر إلى مجموعتين:

1.1.-تهرب ضريبي يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع و يؤدي إلى التخلص من الضريبة جزئيا أو كليا.

2.1.-تهريب غير ضريبي يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها، يقصد به اختراق الحضر المطلق الذي قرره القانون أن التهريب قد يكون حكميا أو حقيقيا 46 .

---

45 - صندوق الضمان الاجتماعي 2004 : ورقة عمل رقم 687.

و الجدول الموالي يوضح حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية :

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية المعاينة	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر : المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان 2007 .

تفسير الجدول: من خلال الجدول يتضح أن حركات التهريب الجمركي عرفت أوج إزدهارها مع بداية التسعينات وذلك راجع لأسباب عدة أهمها :

عدم الإستقرار الأمني بالبلاد.

عدم الاستقرار السياسي غياب الرقابة).

الإرهاب ساهم في تطوير و تبلور الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب (أسلحة، أموال .... و غيرها) .

يفسر هذا الارتفاع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي النسبي الذي مرت به البلاد، مع ثبوت فشل النظام الاشتراكي و التوجه التدرجي نحو اقتصاد ليبرالي قائم على قواعد السوق و المنافسة.

أما في السنوات الأخيرة عرفت حركات التهريب نوعا من الانخفاض و ذلك يعود للمراجعات التي طرأت على التعريفات الجمركية وتكثيف المراقبة و المتابعة.

2.2.10 -.الفساد الإداري و المالي:

انتشار عمليات الرشوة بين فئات عديدة من المجتمع و لم تعد تقتصر فقط على الموظف العام

---

[46] - أنظر أطروحة دكتوره في " الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر " مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" 2007/2006 للسيد بودلال علي تحت إشراف البروفيسور بونوة شعيب ص.ص 264-281 جامعة تلمسان.

و الجدول الموالي يوضح :تطور حجم جرائم الرشوة و المبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني:

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية و استثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار.
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1مليار و 200 مليار دولار.
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبائي)	**7,9** مليار دولار.
1996	وجود1698 قضية مساس بالاقتصاد	**3,6** مليار دولار.
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار.
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج.
2000	فضيحة مركب الحجار	**100.401.423,28** مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار أي حوالي 1532 مليار دج

المصدر : واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر " مدونات مكتوب "

http//da2007.dz.Maktoub blog.com n° 248311

يظهر تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية من طرف ذوي النقود والأيادي الطويلة في غياب قوانين ردعية و برعاية إدارة فاسدة لها بيروقراطية ذات أبعاد واسعة عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

3.2.10 -مشكلة المخدرات في الجزائر:

تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينات مقارنة بحقبة التسعينات و الألفية الثالثة، إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اتجار، استهلاك) خلال الفترة ما بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو ما يسمى بمرحلة الانفتاح الاقتصادي.

و يعود تطور حجم المخدرات المحجوزة و عدد القضايا المتعلقة بهذه الجريمة في الفترة (2002-2006) للأسباب التالية :

- تزايد ظاهر في الفقر و البطالة في المجتمع الجزائري.
- ضعف الرقابة و المتابعة.
- غياب هياكل الدولة في هذا المجال.
- عدم الاستقرار السياسي و الأمني اللذان عرفتهما البلاد في الفترة الأخيرة.

11- الاقتصاد الخفي والنمو:

هناك اتفاق واسع النطاق على أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الحد من الاقتصاد الخفي في البلدان النامية. والدلائل الأخيرة الشاملة لعدة بلدان تبين أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالحد من الاقتصاد الخفي، وهذا ما تؤكده دراسة "فيتو تنزي" في مجال التهرب الضريبي داخل اقتصاديات الدول النامية.

غير أن هذه الدلائل لا تبين وجود علاقة ثابتة بين معدل النمو ومعدل الحد من الاقتصاد الخفي والنمو الأسرع لا يؤدي دائماً إلى تزايد سريع لمعدل الحد من الاقتصاد الخفي، كما أن النمو البطيء لا يؤدي دائماً إلى تباطؤ معدلات الحد من الاقتصاد الخفي[. لذلك فإن ما يهم لا يقتصر على معدل النمو فحسب، بل ويشمل كذلك معدل الحد من الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى أي معدل محدد من النمو، أي مرونة نموا لاقتصاد الخفي. ولذلك فإنه يتعين أن تعمل السياسات العامة للحد من الاقتصاد الخفي على تعزيز الإسراع بمعدل النمو، وكذلك الحد من نمو الاقتصاد الخفي على السواء، ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الاقتصاد الخفي بشكلٍ فعال إلا إذا أتاحت إمكانيات العمالة التي ينشئها هذا النمو للبطالين والمتعاملين الاقتصاديين و للفقراء لزيادة دخلهم، إما من خلال انخفاض البطالة أو العمالة الناقصة، أو من خلال رفع عائدات العمل أو كليهما أو من خلال نظام ضريبي فعال. وسيتوقف مدى مساهمة أي نمو معين

في الاقتصاد في تنشيط نمو العمالة، على عدة أمور منها مدى تركيز النمو في القطاعات التي تتطلب عمالة أكثر كثافة، ومدى استعمال التقنيات التي تتطلب عمالة أكثر كثافة خاصة في القطاعات النامية، ومدى تحسن معدلات التبادل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي لصالح قطاعات العمالة المكثفة.

ولكن هناك العديد من العوامل التي تجعل البطالين والمتعاملين الاقتصاديين لا يستطيعون الاستفادة من فرص تحسين الدخل التي يوفرها النمو الاقتصادي. يتصل بعض هذه الأسباب اللوائح والنظم الحكومية .

وبالتالي يجب أن يعمل النمو لصالح المتعاملين الاقتصاديين والبطالين والفقراء على توجيه الموارد بشكل يتناسب مع انتشار الفقر (مثلاً في الزراعة الصغيرة والاقتصاد غير الرسمي) أو حيث يعيش الفقراء (مثل المناطق غير النامية والأحياء الحضرية الفقيرة)، وعلاوة على ذلك يجب أن يراعي النمو لصالح البطالين والفقراء والاحتياجات والظروف التي تنفرد بها المرأة التي تعاني من الفقر.

12–تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر :

بيد طبيعة الظاهرة و قصور البيانات المتاحة حالا دون تطبيق طريقة التفاوت بين الدخل والإنفاق القومي، كما تعذر علينا أيضا إعمال أسلوب المعاملات.

و نظرا لتوافر البيانات عن كل من العملة المتداولة و الودائع الجارية و الودائع الأجلة فقد عملنا على تقدير حجم الإقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن باستخدام modèle (vito.Tanzi) ..

1.7 -نموذج (V.Tanzi1982) أسلوب التهرب و الغش الجبائيين.

تقدير الدخل غير المعلن بإستخدام النموذج التانزي القياسي" لمعادلة الطلب على العملة."

يهدف النموذج إلى تقدير حجم الإقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2004) وذلك بدلالة الدخل غير المعلن وكما سلف الذكر فإن الفكرة الأساسية لذلك النهج هي تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة47.

الأول : حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

الثاني : حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر .

ويطلق على الفرق بين التقديرين: النقود غير المشروعة و من هنا سيخرج مقدار:

---

[47] - Voir V. Tanzi op.cit pp.215-233.

الدخل الخفي=النقود غير المشروعة X سرعة تداول الدخل النقدي .

1.1.7 -فرضيات النموذج:

1-أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.

2-تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتراكم الثروة.

3-تماثل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الخفي .

2.1.7 -متغيرات النموذج :

المتغير التابع: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع $\frac{a}{T_2}$

المتغيرات التفسيرية:

- متوسط الناتج الداخلي الخام. ym

-نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{R}{y}$

-نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{T_X}{y}$

معدل الفائدة . i

3.1.7 -الشكل الرياضي للنموذج :

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة ، و تأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية :

$$Log\frac{a}{T_2} = b_0 + b_1\ Log\ y_M + b_2\ Log\frac{R}{y} + b_3\ Log\frac{T_X}{y} + b_4\ Log + \alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت).

b0 : الثابت

b4, b3, b2, b1: معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تحديد التوقعات القبلية للنموذج :

عن المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغير بين yx، i سالبة $0>b1$ ، $0>b4$

ومعلمتي المتغيرتين $\left(\frac{T_X}{y}\right)$ $\left(\frac{R}{y}\right)$ موجبة .

$0 < b2$ ، $0 < b3$.

4.1.7 -البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، بعض المواقع الإلكترونية...)

5.1.7أسلوب التقدير المستخدم:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات دالة الطلب على العملة بواسطة نظام (Logiciel Eviews 5.1).

تقدير النموذج

بتعويض الإحصاءات المتوفرة و المطلوبة للنموذج نتج ما يلي :

$$Log\frac{a}{T_2} = 2{,}568518 - 0{,}105670\,Log\ y_m + 1{,}067631\,Log\left(\frac{R}{y}\right)$$

$$+ 0{,}071288\,Log\left(\frac{T_X}{y}\right) + 0{,}256067\,Log\ i$$

6.1.7-اختبار النموذج:

- جاءت إشارات المعلمات المقدرة مطابقة للتوقعات القبلية.
- بلغ معامل التحديد R2 = 0,948 (94%)
- يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج بنسبة 94بالمائة . [48]

- تبين أن F* المحسوبة أكبر من F الجد ولية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع المعلمات المقدرة ، وهذا ما يوحي بأن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة جوهرية على المتغير التابع $\frac{a}{T_2}$
- اختبار Durbin – Waston = 1,741
- أكبر من الصفر، وهذا ما يدعم المقدرة التفسيرية لجميع المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تقدير حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004) بدلالة الدخل غير الرسمي (الخفي)بواسطة نظام(EVIEWS 5.1) و أسفرت النتائج عما يلي :

تطور حجم الدخل الخفي خلال الفترة (1970 – 2004)

[48] - تم تقدير معلمات النموذج و إجراء الاحتياجات الإحصائية باستخدام برنامج النظام Logiciel Eviews 5,1

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829, 0 0 9	44604, 417	62192 ,582	132802 76	507379,39	942858 ,983	145222 5,576
PIB%	0,28	0,27	0,21	0,24	0,25	0,23	0,24

المصدر : رسالة دكتوراه : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر."مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي".مرجع سبق ذكره ص ص311-318.بودلال علي.

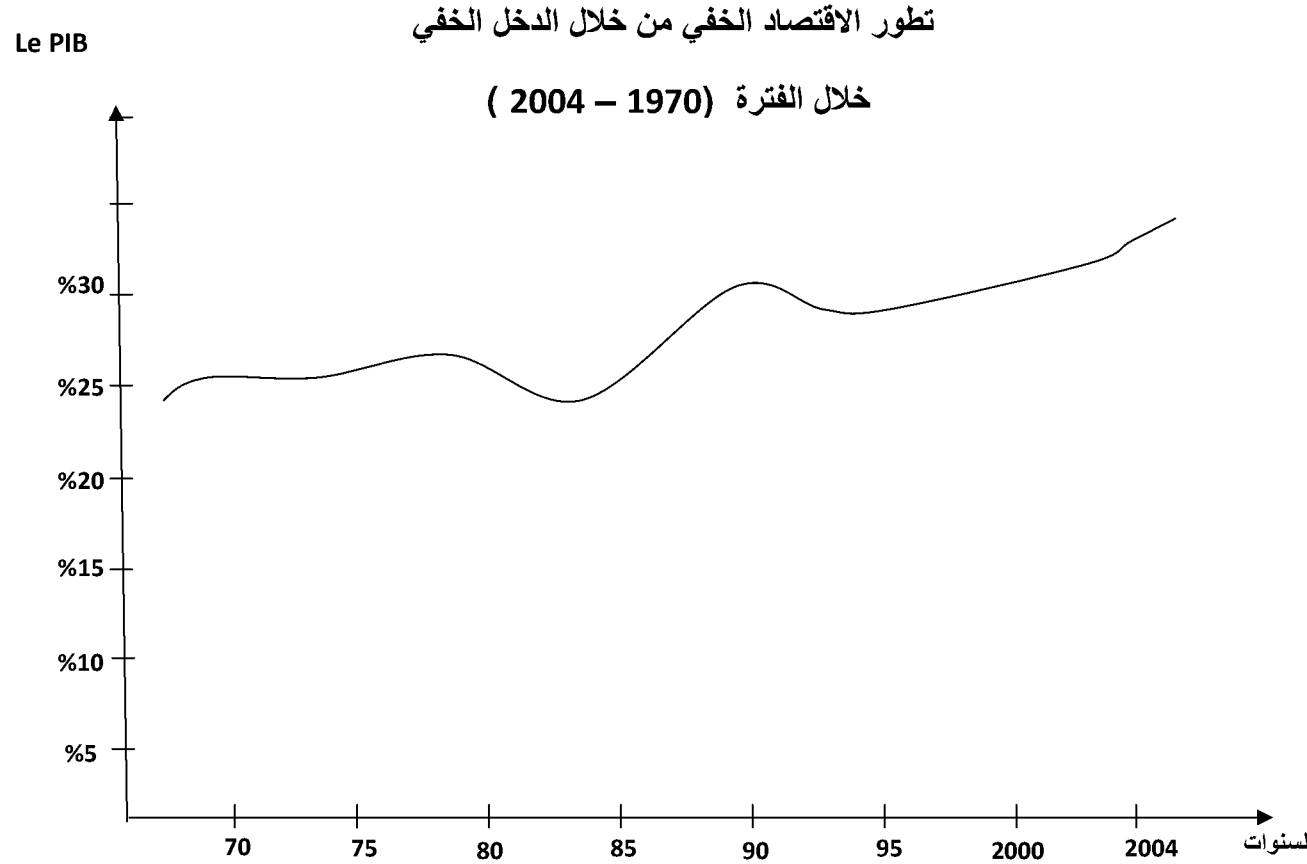

تطور حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970 – 2004)

7.1.7-تحليل النتائج:

قد تحققنا من صحة فرضيات الدراسة إذ ثبت وجود الاقتصاد الخفي بحجم لا بأس به في الجزائر حيث :

1- تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة بين 55833.673 مليون دينار جزائري كحد أدنى و 862185.652 مليون دينار جزائري كحد أقصى.

2- بلغ المتوسط السنوي لنسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة(1970- 2004) حوالي 24% إلى 25%.

3- تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفي من سنة لأخرى و من دولة لثانية إلا أنه يمكن بصفة عامة حصرها في النقاط الآتية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

1.7.1.7- على المستوى الكلي للظاهرة :

انعكس وجود الاقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

1-بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي 0.29 (29%) و قد أسهم ذلك في: 2-تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة و ما يبرر انتشار الظاهرة و تعدد مختلف الأساليب للتهرب و الغش الجبائيين من جهة أخرى.

3- التعديلات الضريبية التي تمت أثناء فترة الدراسة:

حيت تم رفع نسبة بعض الضرائب و بعض الاقتطاعات .كما أن جمود الاقتصاد و السوق اللذين كانا مسيرين إداريا و التقويم المفرط لسعر صرف الدينار الجزائري ولد نقصا في المواد الاستهلاكية و ظهور الممارسات السلبية بمختلف أنواعها.

4-الضريبة على المداخيل يدفعها أساسا الأجراء في القطاع العام مما يفسر أن جزءا كبيرا من الثروة و المجتمع لا يخضع للجباية لعدة اعتبارات أهمها طبيعة الاقتصاد الجزائري و الطابع السري للنشاط في الجزائر.

5-كثرة الإعفاءات و المزايا الممنوحة من الإدارة الجبائية زادت من توسع حجم الاقتصاد الخفي و فقدان حصيلة معتبرة من الضرائب.

6-توسع السوق السوداء و السوق الموازية للعملات الصعبة عائد إلى ضعف العرض و إلى أسعار المنتوجات و الخدمات المستوردة.

7-في الفترة الأخيرة من الدراسة أي فترة التسعينات عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من الاستقرار و يعود ذلك إلى البرامج الثلاثة التي كانت مع صندوق النقد الدولي 1989-1991-1994 على التوالي و التي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية.

فتم وضع تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية و تنظيمية جديدة تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

ضف إلى ما سبق إصلاحات النظام الجبائي جراء المشاكل التي كان يعاني مها سابقا أجبر الدولة القيام بتجديدات حسب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي.

فرغم هذا الإصلاح الضريبي إلا أنه لم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد بين النفطي و غير النفطي و هذا ما يتجلى من خلال هيكل الجباية العادية.

فمن هذه المعطيات يظهر وزن الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري اعتبارا لبعض المؤشرات السلبية التي عرفها الاقتصاد :

- نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (15,7%) .
- إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء نسبي 1990 – 1991 .
- ارتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار المعدل 23% سنويا بين سنوات 1987 – 1994) .
- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي.
- وضعيةامنيةللبلاد جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

13-العمالة والاقتصاد الخفي:

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995، أقر إعلان كوبنهاجن (بشأن التنمية الاجتماعية الذي أكد على الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة، وعلاوة على ذلك فإن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين في سنة 2000، أقرت بضرورة إيجاد إستراتيجية دولية متماسكة ومنسقة في مجال العمالة، وأقرت أيضاً بأن العمالة أداة حيوية لتحقيق هدف تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى نصف مستواها بحلول عام

2015. وأكدت لجنة التنمية الاجتماعية من جديد بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 2005 على العمالة كعنصر أساسي لأي إستراتيجية إنمائية.

من ناحية أخرى يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتدرب والكفاءة وبين الاقتصاد الخفي وإنتاجية العمل. إن تحسين الإنتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الاقتصاد الخفي والفقر، لأن الإنتاجية تؤدي إلى زيادات في الأجور، وإلى تفعيل دورة النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادات إضافية في الإنتاجية، والحد من الاقتصاد الخفي والفقر إذ إن من يخرجون من الفقر يتمتعون بصحة أفضل وتعليم أوفر، وكلما أمكنهم كذلك أن ينفقوا على الاستهلاك وهو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي، وبالتالي ينبغي أن يسير إيجاد العمالة اللائقة ونمو الإنتاجية جنباً إلى جنب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي لكي يؤدي النمو الاقتصادي إلى الحد من الاقتصاد الخفي.

ونظراً لضخامة الاقتصاد غير الرسمي ولاسيما في البلدان النامية حيث يمثل 40% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويستوعب ما يصل إلى 47% من مجموع العمالة غير الزراعية فإن إتباع إستراتيجية عمالة تركز فقط على إيجاد فرص العمل في الاقتصاد الرسمي أمر غير واقعي ولا عملي. وبدلاً من ذلك يمكن تناول المشكلة من المنظورين القصير الآجل والطويل الآجل معاً. وينبغي أن تركز الأولوية في الأجل القصير على زيادة الإنتاجية وتحسين أجور العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وظروف عملهم، وذلك أساساً بإتاحة تنظيم العمال وتمثيلهم. أما الإستراتيجية الطويلة الآجل فتتمثل في إضفاء الطابع الرسمي بصورة تدريجية على الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي، بحيث تكون مشمولة بقوانين ومعايير العمل مما سيزيد من إمكانية دفع أجور ملائمة، وتوفير الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل. ومن العناصر المهمة لتحسين إنتاجية هذه الشركات غير الرسمية تخفيض تكاليف إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية، وتحسين سبل الحصول على القروض والمعلومات عن السوق وحماية حقوق الملكية وتعزيز الاندماج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة في السوق . مما يساعد على تحسين مستويات المعيشة. ومن شأن العمالة مع زيادة الإنتاجية أن تبدأ دورة فعالة للنمو الاقتصادي تؤدي إلى الحد من الاقتصاد الخفي والبطالة و الفقر. ويؤدي انخفاض مستوى الاقتصاد الخفي والبطالة و الفقر إلى إمكانية تحقيق زيادات إضافية في الإنتاجية ورفع معدلات فعالة للنمو الاقتصادي.

لكن يجب أن نلاحظ أن زيادة الإنتاجية يمكن أن يقترن في البداية بفقد الوظائف بسبب اعتماد تكنولوجيا الاقتصاد في اليد العاملة (مثل مكننة الزراعة) التي تمكن من زيادة النواتج مع تقليل

العمال. غير أن هذا يؤدي إلى تحول قطاعي للعمالة مثلاً من الزراعة إلى الصناعة التحويلية أو من الصناعة التحويلية إلى قطاع الخدمات، إذ تنشأ التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة مما يفضي إلى توسع الأسواق وزيادة فرص العمل في المدى الطويل.

في الجزائر بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في عامي 2003-2004 حوالي 1.479000 مليون فرد ويرتفع الفقر الإجمالي في الجزائر إلى 30.12% باستخدام خطوط فقر إنفاق الأسر المعيشية ليشمل 5.3 مليون شخص. أما باستخدام المقياس الدولي الذي يقدر خط الفقر بدولارين في اليوم فيعد حوالي33.36% من الجزائريين فقراء.

هذا وقد ارتفعت أوجه اللامساواة في الجزائر عامة بشكل طفيف بين الأعوام 1994-2004 .مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

14.الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والحد من الاقتصاد الخفي:

في ضوء التحليل الذي ورد آنفاً وفهم طبيعة الاقتصاد الخفي كظاهرة دولية، لابد من البحث عن إستراتيجية ذات منحى إنمائي طويل الأجل إلى جانب استراتيجيات تكيفيه تهدف إلى تخفيف وطأة الاقتصاد الخفي في الأجل القصير ضمن إطار التشاركية بين كافة مؤسسات المجتمع الاقتصادية العامة والخاصة. إذ لابد للمشاريع الخاصة من القيام بدور قيادي رئيسي في بلوغ أهداف هذه الاستراتيجيات. ولكن ينبغي للعملية الإنمائية أن تلقى التحفيز والتوجيه من الدولة من خلال الإدارة السليمة للأسواق بترويض دافع الربح لخدمة أغراض التنمية الوطنية والحد من الاقتصاد الخفي . وتشير دوائر الأمم المتحدة إلى أربعة اتجاهات عامة للسياسات الوطنية في هذا المجال هي

الأهمية الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام.

إقامة رابطة ديناميكية بين الاستثمار والتصدير.

وضع خيارات من السياسات العامة للتنمية الإنتاجية.

اعتماد سياسات تكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق عن ركب مسيرة النمو.

هذا النهج الشامل المعبر عنه في الشكل (1) يرمي إلى الحد من الاقتصاد الخفي من خلال نمو اقتصادي وتنمية مستدامة يعتمدان على بناء القدرات الإنتاجية، والمطلوب لبلوغ ذلك الهدف ليس مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، وإنما المطلوب هو نوع من النمو الاقتصادي أساسه تراكم رؤوس الأموال وتطوير المهارات وزيادة الإنتاجية وتوسيع نطاق سبل كسب الرزق بصورة مستدامة وزيادة فرص العمل الأمر الذي يزيد من إمكانية الاستهلاك لدى الأسروالأفراد.

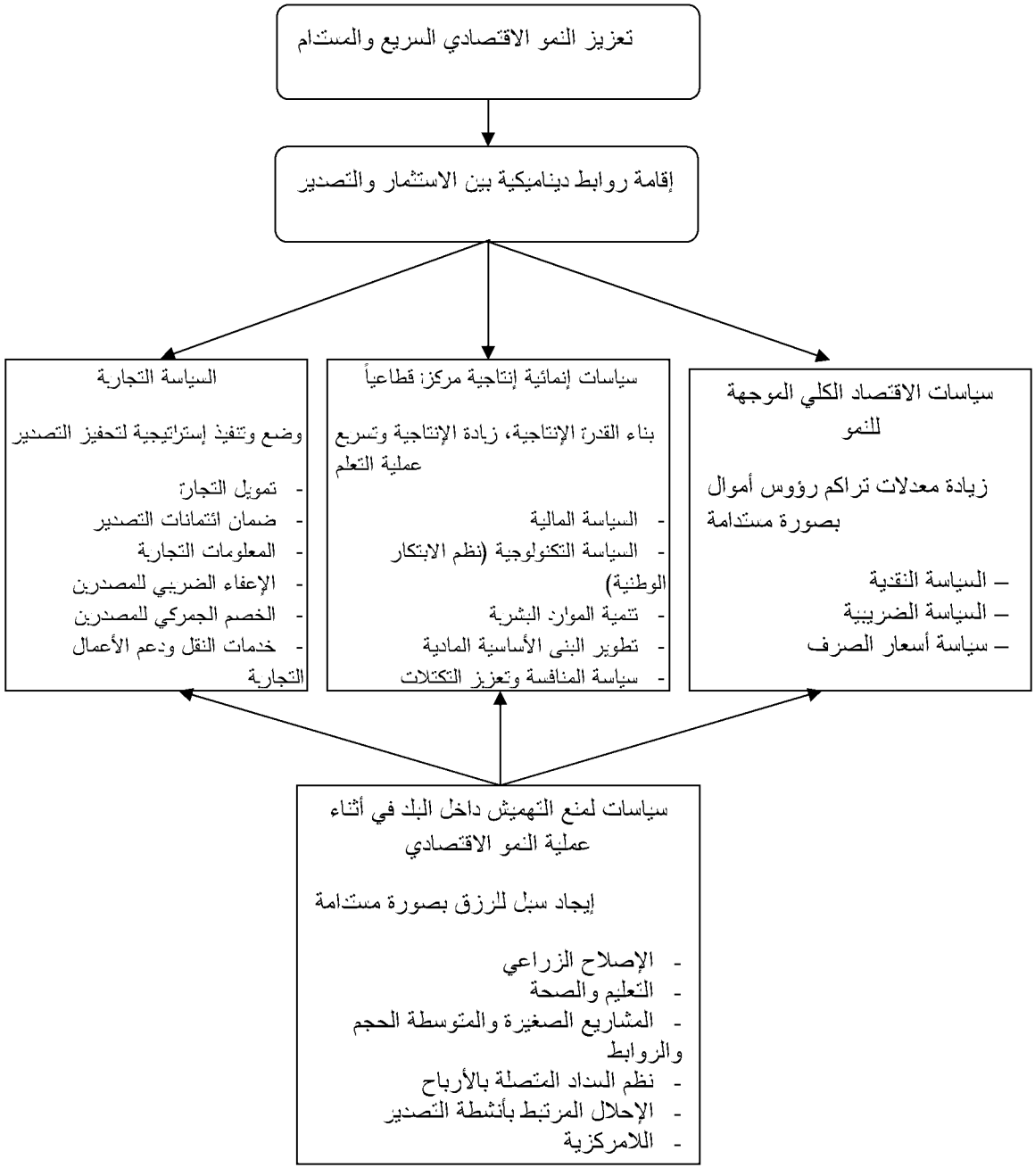
تعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام
إقامة روابط ديناميكية بين الاستثمار والتصدير
سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للنمو
زيادة معدلات تراكم رؤوس أموال بصورة مستدامة
– السياسة النقدية
– السياسة الضريبية
– سياسة أسعار الصرف
سياسات إنمائية إنتاجية مركز: قطاعياً
بناء القدرة الإنتاجية، زيادة الإنتاجية وتسريع عملية التعلم
- السياسة المالية
- السياسة التكنولوجية (نظم الابتكار الوطنية)
- تنمية الموارد البشرية
- تطوير البنى الأساسية المادية
- سياسة المنافسة وتعزيز التكتلات
السياسة التجارية
وضع وتنفيذ إستراتيجية لتحفيز التصدير
- تمويل التجارة
- ضمان ائتمانات التصدير
- المعلومات التجارية
- الإعفاء الضريبي للمصدرين
- الخصم الجمركي للمصدرين
- خدمات النقل ودعم الأعمال التجارية
سياسات لمنع التهميش داخل البلد في أثناء عملية النمو الاقتصادي
إيجاد سبل للرزق بصورة مستدامة
- الإصلاح الزراعي
- التعليم والصحة
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والروابط
- نظم السداد المتصلة بالأرباح
- الإحلال المرتبط بأنشطة التصدير
- اللامركزية

الشكل(1): سياسات تعزيز النمو الاقتصادي و مكافحة الاقتصاد الخفي

تعد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. غير أن أهداف الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ينبغي بلوغها عبر وسائل تتفق وأهداف التنمية الطويلة الأجل، ولا تعتمد على الاستثمارات الصغيرة إلى الحد الذي يضر بعملية النمو في المستقبل.

والسياسات التي قد تكون هامة في الحد من الاقتصاد الخفي و منع التهميش والإفقار داخل البلد تشمل مايلي:

سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية(زيادة الإنتاجية الصناعية، وأسواق العمل الريفية).

تشجيع الائتمانات الصغيرة وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تنمية الموارد البشرية على نطاق واسع من خلال الاستثمار في التعليم والصحة.

التطبيق السليم لمبادئ الإدارة والمساءلة.

تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات لتأمين الفقراء بكفاءة واقتدار.

تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي.

تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة تأثيرها على الفقراء.

قد يكون أهم تلك السياسات ما يتعلق بالزراعة باعتبارها تساهم بقدر كبير في اقتصاديات البلدان النامية. فلا سبيل إلى الحد من الاقتصاد الخفي دون التركيز على هذا القطاع.

وتشير الدلائل المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية إلى أن البلدان التي تحقق فيها نمو في الإنتاجية، وفرص العمل في قطاع كان لديها أخفض معدلات الاقتصاد الخفي.

ولتخفيف حدة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد لابد من التركيز على نمو فرص العمل في المناطق الريفية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى رفع الإنتاجية والأجور الحقيقية التي يحصل عليها العمال. ويمكن أن يساعد نمو الإنتاجية في الاقتصاد على خفض تكاليف الأغذية، وهو ما يمكن بدوره من رفع مستوى القدرة الشرائية لمحدودي الدخل و الفقراء ورفاهيتهم. ويساعد أيضاً على إيجاد بيئة تجذب الاستثمارات وتدفع بقطاع الزراعة إلى المساهمة بفعالية في نمو الصادرات الزراعية وزيادة فرص العمل والحد من الاقتصاد الخفي.

كما تساعد سياسات الاستثمار في التعليم والتدريب وإعادة التدريب على رفع كفاءة استجابة العمال لمتطلبات سوق العمل دائم التغيير، مما يعزز الإنتاجية والدخل والحصول على فرص العمل بفضل قابلية التكييف مع المتغيرات والقدرة على الابتكار ويشكل التعليم والتدريب وتنمية المهارات عناصر مهمة لتحقيق النمو ورفع الإنتاجية والحد من الاقتصاد الخفي والبطالة و الفقر.

ومن المهم أيضاً لتقليل عدم المساواة والاقتصاد الخفي تحسين نظم الضمان الاجتماعي، ودعم الدخل. كما أن تحسين الصحة والسلامة في أماكن العمل استثمار في نوعية حياة العمال وزيادة إنتاجيتهم. وفي كثير من البلدان توفر أنظمة العمل حماية محدودة أو لا توفّر أي حماية للعمال الفقراء، ولاسيما العمال في القطاع غير الرسمي. وفي غياب حماية مناسبة بما فيها التأمين ضد البطالة أو شكل آخر من أشكال دعم الدخل تكابد الفئات المحرومة والعمال المحرومون في القطاع غير الرسمي مشقة شديدة أثناء البطالة والفترات الانتقالية بين الوظائف، وهذا ما يتطلب توسيع شبكات الضمان الاجتماعي وتحسين أدائها.

الاستنتاجات والتوصيات:

مازال القضاء على الاقتصاد الخفي وتحقيق مزيد من العدل في توزيع الدخل وتنمية الموارد البشرية تحديات رئيسية في كل مكان. ومكافحة الاقتصاد الخفي هي مسؤولية تتقاسمها جميع البلدان. ولذا فإن إتباع إستراتيجية محددة لمكافحة الاقتصاد الخفي أحد الشروط الأساسية لضمان التنمية المستدامة. والإستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الخفي والتنمية والبيئة في وقت واحد ينبغي أن تبدأ بالتركيز على الموارد والإنتاج ، وتعزيز النمو الاقتصادي بشكلٍ مطرد ومستدام يترافق بإجراءات مباشرة للقضاء على القطاع الخفي تتمثل في تحقيق الأهداف الآتية:

1 . في المدى الطويل ينبغي أن يكون الهدف إتاحة الفرصة لجميع الناس لتكسب معيشتهم بوسائل مستدامة.

2. إيجاد فرص العمل وتحسين الدخل في جميع المناطق والأقاليم.

3. التركيز في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية على الاستثمار في رأس المال البشري، مع وضع سياسات وبرامج خاصة تستهدف معالجة وتكييف الاقتصاد الخفي.

العمل على تحقيق تلك الأهداف سيولد أفضل الظروف الممكنة من أجل التنمية المحلية والوطنية والإقليمية المستدامة التي تحد من الاقتصاد الخفي وتقلل من أوجه عدم المساواة الموجودة بين مختلف الفئات.

ومن الجانب العملي التنفيذي يجب إبداء اهتمام خاص لتلك الأنشطة المتصلة بالأهداف المذكورة آنفاً والتي منها:

1 . السعي إلى التعرف على أنشطة القطاع غير الرسمي، وإدماجها في مؤسسات الاقتصاد الرسمي.

2 . تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن أنشطة القضاء على الاقتصاد الخفي.

3. تقوية الهياكل القائمة في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق العمل الدولي المتعلق بالقضاء على الاقتصاد الخفي، بما في ذلك تنفيذ مشاريع رائدة لمكافحة الفقر تكون قابلة للتكرار.

4. تمكين النظام الضريبي من المتعاملين الاقتصاديين.

5. الاستعانة بالدعم الدولي عند الاقتضاء في إقامة هياكل أساسية ونظم التسويق والتكنولوجيا والائتمان وما شاكل ذلك، والموارد البشرية اللازمة لدعم الإجراءات المذكورة آنفاً، وزيادة الخيارات المتاحة لمحدودي الموارد، وإعطاء أولوية عليا للتعليم الأساسي والتدريب الفني.

المـراجع:

-قائمة المراجع باللغة العربية:

مجلة الاقتصاد و المناجمنت –الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر–كلية العلوم الاقتصادية .التسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان. العدد (1) مارس 2002.

الدكتور.بودلال علي: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2007 جامعة تلمسان.

منشورات وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2001-2002-2003

4-د.إسماعيل قيرة 1994:-"مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي" دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد غير الرسمي . مجلة شؤون عربية العدد 77.

5-د. أيمن رفعت المحجوب 1991:"هل تؤدي زيادة معدلات الضرائب إلى انخفاض حصيلتها" مجلة مصر المعاصرة عدد .401

6--د. عبد المعطي البهواشي 1986:-"عوامل التهرب من ضرائب الدخل "مجلة مصر المعاصرة عدد .404

7--د. عبد الفضيل محمد و دياب ج 1995:-"أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري "مجلة مصر المعاصرة العدد 400

8-علي بودلال2002: "أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني" مداخلة في: ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،21-22 مارس2002 جـامعة البليدة .

9-علي بودلال 2003:"النظام الضريبي في الجزائر واقع و تحديات "مداخلة في ملتقى وطني حول السياسة الضريبية في الجزائر.يومي 10-11 ماي 2003 جامعة البليدة.

10-علي بودلال2005: "الاقتصاد غير الرسمي والتشغيل في الجزائر" مداخلة في: ملتقى وطني حول: الاستثمار والتشغيل في الجزائر 10-11ماي2005، جامعة سيدي بلعباس

11-علي بودلال2004: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وَهم أم حقيقة" ملتقى دولي حول: السياسات الاقتصادية واقع وآفاق؛ يومي29-30نوفمبر2004؛ جامعة تلمسان

12-علي بودلال2005: "الاقتصاد غير الرسمي والحكم الراشد" ملتقى دولي حول: الحكم الراشد في تسيير الاقتصاد؛يومي26-27 ابريل 2005 المركز الجامعي بمعسكر.

13-علي بودلال2005 : "دور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد التضامني" ملتقى دولي حول: الاقتصاد التضامني حقل نظري وتطبيقي" 21-22نوفمبر2005؛ جامعة تلمسان.

14-علي بودلال 2006 : "أثر الاقتصاد الخفي على عجز الموازنة في الجزائر." يوم دراسي 18ديسمبر2006. حول تمويل الجماعات المحلية والعجز. بكلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان.

15-د.كمال رزيق وبوعلام. س:- 2004: "تقييم السياسة الجبائية في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق، يومي 29-30 نوفمبر

15-الدكتور علي بودلال 2007:"تقدير اثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر"ملتقى وطني تحت عنوان" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" يومي 20- 21 ديسمبر 2007بجامعة سعيدة.

– قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1 - Adam, M.and Ginsburg, V.1985 « The Effects of Irregular Markets on Macro economy Policy: Some Estimates for Belgium » European Economic Review,vol.29.pp.15-33.

2 - Alessandrini, S. and Dallogo,B. 1987 « The Unofficial Economy : Consequences and Perspectives in Different Economic Systems « Alderschot.

3- Backer,W.,Buchner,H.and Sleeking.(1987) « The Impact of Public Transfer Expenditures on Tax Evasion » Journal of Public Economics ».vol.34.pp.243-52.

4- Contini,B.(1982) « The Second Economy of Italy » « in Tanzi(1982).

5- Danish.(1991) « The Informal Economy :A Resaerch Guide » Garland publishing Inc.

6- Dilnot,A. and Morris.(1982) « What do we know about the black Economy in the United Kingdom » in Tanzi(1982).

7- Dongala,J.(1993) « The Informal Sector Trade Among Sub-Saharan African Countries : A Survey and Empirical Investigation » The developing Economies,vol.31.pp.131-72.

8- Fiege,E.(1985) « The meating of the Underground Economy and the full compliance Deficit » in Gaertner and Wenig (1985)

9- Fiege,E.(1979) « How Bi gis the Irregular Economy ? » Challenge, Nov.Dec.pp 3-15.
10- Frey, B. and Pommerehne,W.(1982) « Measuring the Hidden Economy : Though this be Madness, There is a method in it » in Tanzi (1982) 11- Guttmann.(1977) « The Subterranean Economy » Financial Analysts Journal,Nov./Dec.pp.26-34 .
12- Mirus,R.,and Smith, R.(1994) « Canada's Under Ground Economy » Canadian Business Review. Volume 21.pp 25-29.
13- Molefsky, B. (1982) «America's Underground Economy » in Tanzi (1982) .
14- Peacock,A.and Shaw,G.(1982) « Tax Evasion and Tax Revenue Loss » Public Finance,vol.37.pp.268-78.
15- Portes, A, Caltells, L.and Benton,L. (1989) «The Informal Economy : Studies in Advanced and Less Developed Countries » John Hopkins University press.
16- Reuter,P. « The Irregular Economy and The Quality of Macroeconomic Statistics ». In Tanzi '1982).
17- Schneider. (1986) « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach : An Attempt ». Scand.J.of Economics, vol.88.pp.643-68.
18- Tanzi, V.(1982) (ed) « The Underground Economy in The United States and Abroad ».Lexington Books.
19- Tanzi,v. (1982a) « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ». In Tanzi (1982).
20- Fortin Bernard, GARNEAU Gaetan, Lacroix Guy, LEMIEUX Thomas, MONTMARQUETTE Claude (1966). L'économie souterraine au Québec : mythes et réalités. Presses de l'Université Laval.
21- Fortin Bernard, Lacroix Guy, MONTMARQUETTE Claude (1999), « Are Underground Workers More Likely to be Underground Consumers ? », working paper,25 p.
22- OCDE (2000), Affaires fiscales.Mars.Paris : OCDE publications.
23- Bhattacharyya,D.k. (1988). « An Econometric method of estimating the « hidden economy » and its effects on consumer expenditure : United Kingdom (1960-1984). ». Leicester University Discussion Paper n°89.
24- Tanzi,v.(ed) (1982). The Underground Economy in the U.S and abroad. Lexington, Mass. : Lexington Books.
25- (1986). « The Underground Economy in the United States : reply to comments by Feige, Thomas, and Zilberfar » I.M.F. Staff Paper, vol.33, pp.799-811.

البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر

حاكمي بوحفص

جامعة وهران

الجزائر

تقديم

تتناول هذه الدراسة تحليل البطالة في الجزائر وإشكالية توفير فرص العمل من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة قبل وأثناء وبعد الإصلاح الاقتصادي، ونوعية وأهمية المؤسسات الداعمة للتشغيل على اعتبار أن قضايا البطالة والتشغيل تعتبر عنصرا هاما في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وتوفير فرص للعاطلين.

هذه الجوانب أخذت قسطا كبير من الاهتمام ومن النقاش في ظل حركة الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر، بسبب زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل، إضافة إلى ما خلفه التصحيح الهيكلي من تداعيات على سوق العمل، وقد فرض ما نتج عن ذلك من بطالة عبئا كبيرا على النسيج الاجتماعي وتهميش وإقصاء فئات كثيرة في المجتمع.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلي تتبع الاقتصاد السياسي للبطالة في الجزائر مع التركيز على فترة الإصلاحات الاقتصادية (1987-1998) على اعتبار أن تصاعد البطالة كان نتيجة طبيعية لهذه السياسات المستمدة من إجماع واشنطن.

كما تبرز التحدي الذي تشكله البطالة في الجزائر. والجهود المبذولة لاحتوائها، من خلال نتائج الإصلاحات وتداعياتها على الجانب الاجتماعي وهل أصبحت البطالة حاليا تمثل تحدي للسياسات الاقتصادية أم أنها قابلة للتسيير بعد فترة من انتهاء برامج وسياسات التكيف الهيكلي(1999/ 2009).

١)الاقتصاد السياسي للبطالة في الجزائر :

قبل الحديث عن تطور البطالة في الجزائر قبل وأثناء الإصلاح الاقتصادي ينبغي الإشارة إلى أن منظومة التشغيل في الجزائر تتكون من وزارة العمل التي تختص بتنظيم ووضع القوانين التي تحكم العلاقات المهنية وعمل الشركاء الاجتماعيين أما التشغيل فهو من اختصاص الوزارة المكلفة بالتضامن والتشغيل، وتعمل بواسطة مجموعة من الآليات والهيئات المتواجدة عبر كل الولايات

والمحافظات الوطنية،وهي تهدف إلى تقريب طلب المتعاملين الاقتصاديين من اليد العاملة حسب قانون العرض والطلب[1] ولمعالجة سياق وتطور البطالة في الجزائر قسمت المداخلة إلى ثلاث نقاط رئيسية :

- البطالة قبل تطبيق الإصلاح
- تطور البطالة أثناء الإصلاح
- تطور البطالة بعد الإصلاح

1-تطور البطالة في الجزائر قبل الإصلاح (1962.1986)

خلال هده الفترة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى الاهتمامات الكبرى مند الاستقلال بهدف توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها لأكثر فئات المجتمع ، وكانت الاستراتيجية المتبعة خلال هده الفترة وحتى نهاية عقد الثمانينات تهدف إلى تامين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق المؤسسات المملوكة لها والتي تشكل القطاع العام ، وقد استوعبت هده المؤسسات أعداد كبيرة من العمال بلغت 70% من مجموع العمال خلال هده الفترة .

كما عملت الدولة خلال هده الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي، وقد أدت جهود الدولة خلال الستينات والسبعينات إلى إنشاء فرص عديدة للعمل بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي (نسب الاستثمار كانت تصل إلى 33% خلال الفترة مقارنة بـ40% و45% خلال عقد السبعينات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض محسوس في معدل البطالة، وارتفاع نسب الأجراء والعمال الذين يستفيدون من مناصب عمل دائمة (35% سنة1966) كما عرفت معدلات التشغيل خلال هذه الفترة 1967-1978، حيث نما التشغيل بمعدل 4.4 % مع زيادة في التشغيل بطرق متسارعة حيث تم إنشاء 100.000 فرصة عمل خلال بداية الستينات وأواخر السبعينات مقابل المعدل المسجل خلال 1980-1984 بـ140.000 فرصة عمل ،وقد كان لذلك أثر مباشر على انخفاض معدل البطالة التي وصلت إلى حدود 16.3% سنة1982. ثم 17% سنة 1986 [2]في الوقت الذي سجلت فيه 22% سنة 1977 ،كل هذه العوامل سمحت بـ:

1. انخفاض مستويات البطالة
2. ارتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف 65% سنة 1982 مقابل 35 % سنة1966.
3. ارتفاع الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة .

4. تحسن القدرة الشرائية .
5. سوق داخلي كبير.

وخلال هذه الفترة كانت مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل على النحو التالي[3] :

- 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 328.000 فرصة عمل
- 28% في قطاع الصناعة بـ 306.000 فرصة عمل
- 23% في الإدارة
- 19% في قطاع الخدمات

تبين من خلال هذه الدراسة مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل عكس ما هو عليه الأمر حاليا ، رغم أن التحكم في البطالة وتزايد فرص العمل خلال هذه الفترة يرجع إلى القطاع العمومي وضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص، حيث كان القطاع العمومي المنشأ والمحرك لفرص العمل وللاقتصاد[4].

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة قبل الإصلاح وحتى نهاية الثمانينات يعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتقليص البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا قبل 1986 ، وكانت قابلة للتسيير وفي حدود يمكن القول عنها أنها مقبولة مقارنة بتزايد حجم السكان الناشطون . (حجم السكان انتقل من 2565 ألف شخص سنة 1966 إلى 7907 ألف شخص سنة 1996 بنسبة سنوية تقدر بـ 3.8 % في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان بمعدل 3% [5].

2-البطالة في سياق الإصلاحات الاقتصادية(1998/1987):

في مجال تطور مستويات البطالة في سياق الإصلاح الاقتصادي يمكن القول بأن انخفاض أسعار النفط وتراجع الاستثمار أديا إلى ركود في القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في توفير فرص العمل[6] وبالتالي تم تحويل مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية العصرية، وتحول العمال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري أي من الزراعة والصناعة التقليدية إلى الإدارة ، كل ذلك كان له انعكاس في ارتفاع مستويات البطالة التي رصدت في ارتفاع مستمر منذ بداية الإصلاح .

ولذلك أصبح من الصعوبة بمكان التّحكم في الآليات العامة التي تحكم تسيير الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة وما نتج عنها من تفاقم في البطالة ونقص فرص العمل الجديدة

وأصبح عدد البطالين في تزايد مستمر منذ 1985 مقارنة بارتفاع نسب التشغيل خلال الفترات السابقة ، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن تفاقم البطالة ميزته الفترة (1991/1985) واستمرت إلى نهاية الإصلاح رغم الإجراءات والسياسات المتبعة ، فقد قدرت فرص العمل الجديدة خلال 1986 ب 74.000 فرصة عمل ثم تحولت إلى 64.000 فرصة سنة 1987 ثم 54.000 سنة 1989، وأمام تراجع فرص العمل الجديدة هذه ظهر ميل متزايد في مجال طلبات العمل سنويا التي وصلت إلى 180.000 ثم 200.000 طلب جديد سنويا[7] في الوقت الذي كان فيه الفرق بين عروض العمل وطلباته يصل إلى 46% منذ سنة 1988 مقابل 51.8% سنة 1987 .

كما تبين من خلال هذه الدراسة أن أسباب هذا التدهور في توفير فرص العمل وتفاقم البطالة ترجع إلى :

- التحولات الهيكلية التي عرفتها الجزائر منذ 1986 .
- غلق المؤسسات وتسريح العمال لأسباب اقتصادية بفعل الإصلاح الاقتصادي .
- ضعف التسيير وفشل السياسات الاقتصادية السابقة .
- عدم ملائمة نظام التربية والتعليم مع احتياجات سوق العمل .

وخلال هذه الفترة كان قطاع البناء والأشغال العمومية اكبر قطاع منشأ لفرص العمل وقد بدأ يتأثر بفعل أزمة النفط خلال 1986 بسبب نقص التمويل ، ولأول مرة منذ سنوات طويلة في ظل التجربة مع نظام التخطيط بدأ الحديث في الجزائر عن فائض في العمالة وظهرت بوادر إصلاح القطاع العام وتسريح العمال لأسباب اقتصادية ولذلك يمكن القول بان ارتفاع البطالة في سياق الإصلاح في حالة الجزائر تظهر كنتيجة طبيعية لإعادة التصحيح وإعادة الهيكلة

وخلال هذه المرحلة من الإصلاح في بداية النصف الأول من التسعينات تم توفير 50.000 فرصة عمل جديدة سنويا بنسبة نمو قدرها 1.2 % وكان نصيب القطاعات فيها على الشكل التالي

- 01% من فرص العمل لصالح القطاع الصناعي
- 03 % الإدارة
- 02% لقطاع الخدمات
- 06% القطاع الزراعي

مما يبين التراجع الواضح لمجمل القطاعات في توفير فرص العمل بسبب الانكماش التي تعرضت له خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ولذلك فقد تم فقد 1% من مناسب العمل في القطاع الصناعي الذي كان اكبر القطاعات تضررا بفعل إجراءات الإصلاح ، و2% في قطاع البناء، وبالتالي سمح هذا بظهور القطاع غير الرسمي (السوق الموازية) كمستوعب لهذه الأعداد التي لم يتمكن سوق العمل الرسمي من استيعابها، قدر عدد العمال في السوق الموازي خلال هذه الفترة وبالضبط سنة 1992 (مليون عامل)[8] ويمكن القول انطلاقا من هذه الدراسة في سياق الإصلاح الاقتصادي أن الجوانب الاجتماعية كانت تسير في اتجاه عكسي مع اتجاه الإصلاح وذلك للأسباب التالية :

- ضعف النمو الاقتصادي خارج المحروقات حيث لم يتجاوز 3%
- نقص الاستثمارات الداخلية والخارجية التي لم تتجاوز 220 مليون دولار نهاية الإصلاح(1998)
- تراجع القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل
- تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل 250 ألف عامل سنويا

فقدان أكثر من500 ألف عامل في ظل الإصلاح بسبب تسريح العمال.

كما أن هذا الوضع المتردي في مجال البطالة ونقص التشغيل تغذيه التسربات المدرسية (قدرت التسربات المدرسية بـ 600.000 تلميذ سنويا خلال هذه الفترة)[9].

كما تبين من خلال هذه الدراسة لأوضاع سوق العمل في سياق الإصلاح أن البطالة جاءت متميزة بحملة من الخصائص لم تكن في الفترات السابقة:

1. انتقال البطالة إلى الوسط الحضري بدلا من الوسط الريفي في السابق.
2. طالبي العمل لأول مرة يمثلون 2/3 من البطالين.
3. أصبحت البطالة طويلة الأجل (فترة البطالة 30 شهرا بدلا من 24 شهرا في السابق)
4. انتشار بطالة النساء
5. ظهور البطالة بين الفئات المحرومة**01**

والشكل الاتي (2) يوضح تطور البطالة أثناء الإصلاح

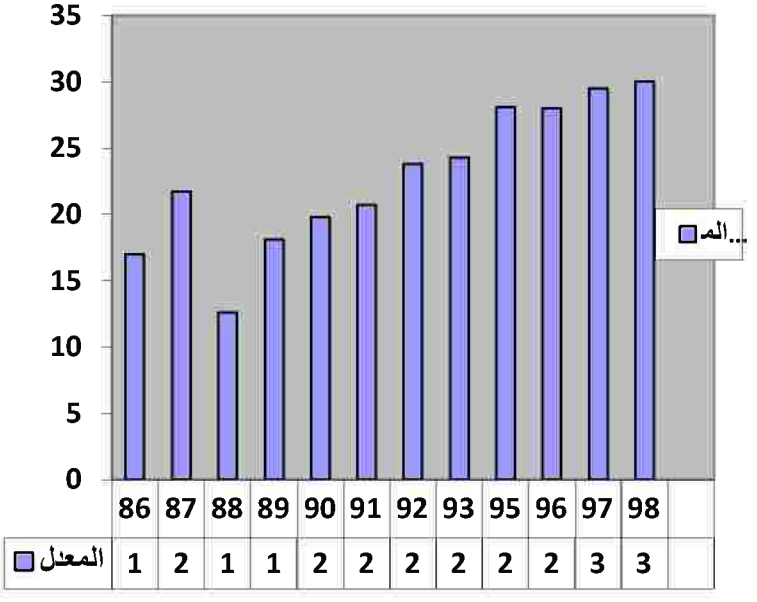

المصدر: - عبدالمجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص101.-الأمم المتحدة (2001)، الدراسات الاقتصادية البعيدة المدى في شمال افريقيا، طنجة ، المغرب ، (2001)، ص14.

وأخيرا بعد عرض تطورات البطالة والتشغيل أثناء الإصلاح يمكن القول:

- نتائج الإصلاح المشجعة على مستوى التوازنات المالية الكلية تخفي وضعية مؤلمة للجوانب الاجتماعية (بطالة، تفاوت في الدخل ، تدهور المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، انتشار الفقر...).
- السياسات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي سارت في اتجاه عكسي مع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي لم تستطع احتوائها.
- نمو القطاعات الرئيسية الواعده بالنمو وتحقيق فرص العمل سارت هي الأخرى في اتجاه عكسي لسياسات الإصلاح.
- ضعف عروض العمل (103.000) فرص أمام طلبات قدرت (209.000) طلب جديد، أي بفارق قدره (103.000) طلب

إضافي مما يبين الضغوط والتحديات على سوق العمل وعلى السياسات الاقتصادية.

- البطالة تشكل تحدي كبير خلال الإصلاح لم تستطع السياسات وإجراءات بنود واشنطن احتوائها.
- ولهذه الأسباب والانعكاسات وبهدف التخفيف في ضغوط سوق العمل لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات[10] المؤسساتية لدعم التشغيل والمساهمة في تقليص البطالة وخاصة للشباب المؤهل

نذكر منها:

1. **برنامج تشغيل الشباب** وهو برنامج امتداد لبرنامج سابق يسمى الإدماج المهني للشباب اعتمد منذ 1990.
2. اعتماد ما سمي "**بالقرض من أجل البحث عن العمل**" وهو قرض موجه إلى الشباب العاطل عن العمل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
3. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.**
4. **برنامج المقاولات(المؤسسات) الصغرى.**
5. **عقود ما قبل التشغيل.**

وعلى الرغم من أهمية هذه الترتيبات والآليات التي اتخذت في حالة الجزائر والتي كان هدفها توفير فرص العمل للشباب واستجابة من جهة أخرى لتعويض العمال الذين تم تسريحهم للأسباب السابقة، وعلى الرغم من أهميتها في تخفيف ضغوط سوق العمل وإنعاش قطاع الشغل إلا أن نتائجها مقارنة بتكاليفها جاءت ضعيفة وكانت منعزلة زيادة على كونها مكلفة جدا إذا ما قورنت بالنتائج الظرفية التي حققتها فلم تستطع توفير عمل دائم وتعويض المسرح عن منصب عمله المفقود، وبالتالي تبين من خلال دراسة هذه الوضعية أن التشغيل ازداد سوءا خلال هذه الفترة بالرغم من هذه الترتيبات وتفاقمت البطالة التي وصلت حدود 30% زيادة على تسريح 514.000 عامل خلال 1990-1998 وصلت نسبة المسرحين إلى 15% من مجموع العاطلين، وبالتالي فإن التطور الكمي والنوعي للبطالة في الجزائر أثناء الإصلاح يعطينا القناعة بالقول بعدم فعالية هذه الإجراءات والآليات التي اتخذت خلال هذه الفترة. ويسمح بالقول

بضرورة إعداد سياسة ورؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الفئات المحرومة وتحل محل الإجراءات الجزئية المتخذة حتى الآن.

ويبقى من الضرورة بمكان إنعاش الاستثمار المحرك والمنشأ لفرص العمل، وضرورة تدعيم المؤسسات الضرورية وايجاد نوعية ملائمة للمحافظة علي الفرص الحالية وتوفير فرص جديدة

3-البطالة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات (1998 /إلي يومنا هذا):

بعد انتهاء برامج الإصلاح الاقتصادي من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاسات واقتصاد التحسن على الجوانب النقدية والمالية على حساب التضحية بالبطالة عمدت السلطات العامة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات (في مارس 1998) على برامج للتنمية الاقتصادية و تحديد المحاور والقطاعات الواجب تدعيمها.

- مواصلة عملية خوصصة القطاع العام.
- تدعيم الاستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائم لذلك.
- تكييف القوانين استعدادا للانضمام إلى L'OMC .
- تنفيذ برامج طموحة للتنمية خلال 2009/2000 من خلال:
  - برنامج الانعاش الوطني 2005/2000.
  - برنامج دعم النمو 2009/2005.

لقد كان الهدف من خلال السياسات المتبعة هو إعادة تنشيط الطلب الكلي[11] ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة والموفرة لمناصب العمل وإعادة تأهيل الهياكل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية وترقية مستويات المعيشة، وتحقيق ضغوط سوق العمل وتوسيع آليات الاستفادة من الفرص التي تقدمها الدولة وانتشارها.

وخلال هذه الفترة (2007/1999) ما بعد الإصلاح فإن الوضع الاقتصادي يتميز بما يلي:

- تحسن أوضاع النمو الاقتصادي (6% من 2003 بعد ما كان منعدم خلال 96/91).
- تحسن في التوازنات المالية
- تسجيل أرقام قياسية في مجال احتياطات الصرف.
- الدين الخارج أصبح قابلا للتسيير بعد التسديد المسبق للديون التي لم تعد تشكل عائق في سبيل تطور الاقتصاد الجزائري.

- الاستفادة من التطورات التي حدثت في مجال النفط.

كل هذه العوامل سمحت بعد ثماني سنوات من انتهاء برامج الجيل الأول للإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائري من عودة النتائج الايجابية للظهور بعد سلسلة الانعكاسات السلبية في المدى القصير التي أشرنا إليه سابقا.

كل هذه العوامل والظروف الملائمة انعكست على تحسين في مستويات البطالة التي كانت تشكل تحدي داخلي كبير للجزائر أثناء الإصلاح حسب ما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل(02): تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات

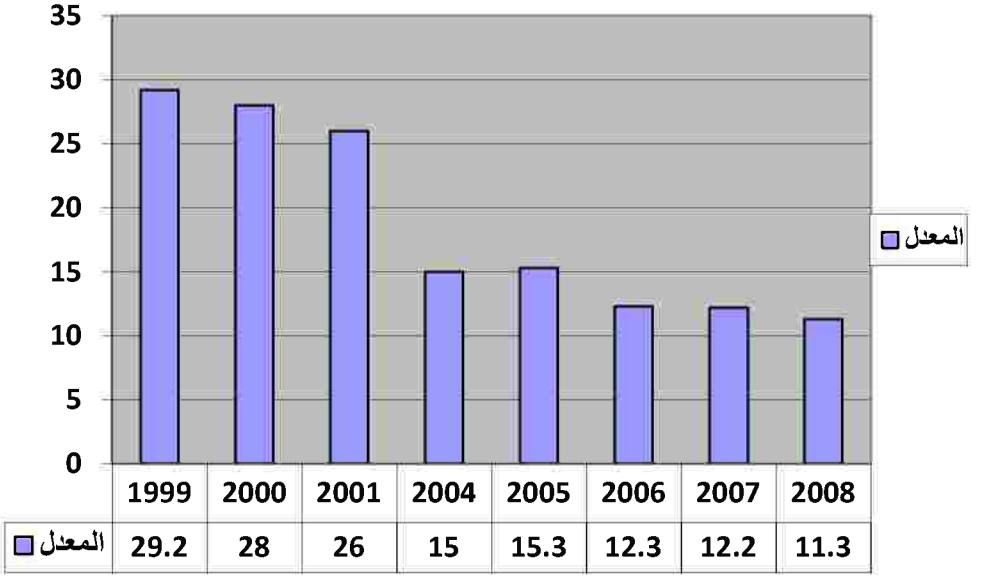

	1999	2000	2001	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	29.2	28	26	15	15.3	12.3	12.2	11.3

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقارير مختلفة.

لقد انتقلت البطالة حسب الجدول من حدود 15 % سنة 2004 لتصل 12.3 % سنة 2006 وبنفس النسبة خلال 2007(12.2) ويرجع ذلك إلى الترتيبات المعتمدة والبرامج التكميلية خارج الميزانية العامة ونذكر منها:

- برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 وفر 445.000 فرصة عمل سنويا.

- برنامج الإنعاش الذي خصص له 07 مليار دولار وفر 200.000 فرصة عمل سنويا.
- بالإضافة إلى ما تم توفيره من فرص عمل خلال برامج أخرى قبل برنامج إنشاء مليون سكن وبرنامج تنمية الهضاب.
- كما خصصت الجزائر سنة 2004 حوالي 21 مليار دينار جزائري (250 مليون دولار) للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13% مقارنة بسنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.[12]

وفي الأخير نستطيع القول خلال فترة ما بعد الإصلاح أن الجزائر استفادت من عدة أوضاع نذكر منها عودة استقرار إطار الاقتصاد الكلي بعد فترة من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من جهة والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة على المستوى الخارجي مما انعكس في بعض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة التي تبدو في رأيي الآن أنها قابلة للتسيير ولم تعد تشكل ذلك التحدي الخطير الذي شكلته أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطرح ضرورة استمرار هذا النهج في الحفاظ على المناصب العمل الحالية وتشجيع القطاعات المنشأ للثروة والموفرة لفرص العمل مثل قطاع البناء وقطاع الصيد وإعادة انتشار القطاع الصناعي وتدعيم القطاع الزراعي.

وأخيرا فإن هذا الوضع سمح لنا بالقول بأن البطالة بعد الإصلاح تبقى بين التحدي (في حدود 15%) وبين الاحتواء مقارنة بارتفاعها خلال الإصلاح، وتسعى الجزائر إلى تقليص معدل البطالة إلى 10% سنة 2008 رغم الظروف المتعلقة بانخفاض أسعار البترول حاليا.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بموضوع البطالة بين الاحتواء والتحدي دراسة حالة الجزائر تبين لنا ما يلي:

- البطالة لم تكن متغيرا رئيسيا في الجزائر منذ الاستقلال حيث كانت الدولة هي المسؤولة عن التوظيف من خلال استراتيجية التنمية المرتكزة على فلسفة التخطيط المركزي والتوجيه الإداري وقد نتج عن ذلك توظيف العمال على مستوى المؤسسات المملوكة للدولة حيث كان القطاع العام هو المنشأ والمحرك لفرص العمل.

- ولكن الظروف المناوئة خلال منتصف الثمانينات المتمثلة في تدهور شروط التبادل الدولي وانخفاض أسعار النفط سنة 1986 وما أفرزته من تداعيات على ميزان المدفوعات وعلى ميزانية الدولة من جهة وفشل السياسات المتبعة ومحدودية فلسفة نظام التخطيط المركزي تخلت الدولة لأول مرة عن مهمتها في التوظيف وتوفير فرص العمل من القطاع العام ولأول مرة وجد العمال أنفسهم بلا عمل بعد عقود طويلة ، وبذلك بدأت معدلات البطالة في الارتفاع وتراجع في توفير فرص العمل وسجلت البطالة معدل 17 % سنة 1986، وبدت تسير في اتجاه من الارتفاع مأثرة على ثلث السكان الجزائر، وخاصة فئة الشباب وخريجي الجامعات.
- لجأت الجزائر بعد ذلك إلى تطبيق بنود إجماع واشنطن منذ 1987 وإلى غاية مارس 1998 وقد نتج عن تطبيق هذه البرامج بطالة كبيرة انتقلت إلى 30% سنة 1998 رغم أن هذه البرامج استطاعت تحقيق سجل قوي في مجال التوازنات المالية الكلية من نمو اقتصادي وتحكم في التضخم وفائض في الميزان التجاري وتسجيل احتياطات صرف مهمة إلى أنها أفرزت الكثير من السلبيات على الاقتصاد وأدت إلى تفضيل هذه الجوانب على حساب البطالة وجهاز الانتاج الوطني.
- خلال فترة بعد الإصلاح اعتمدت الجزائر على مشاريع تنموية خارج الميزانية واستفادت من الظروف الدولية ومن الاستقرار النسبي الاجتماعي والاقتصادي مع صرامة في تطبيق السياسة النقدية مكنت من تحقيق نتائج لا بأس بها من حيث التشغيل (توظيف مليون ومائتين ألف) حتى سنة 2004.

وتقلصت مستويات البطالة التي أصبحت في إطار الاحتواء مقارنة بسنوات تطبيق الإصلاح الاقتصادي وحتى الآن حسب هذه الدراسة فإن البطالة أصبحت قابلة للتسيير ولم تعد عائق كبير رغم الجهود التي يجب بذلها لتقليصها لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع إذا ما علمنا أن طلبات العمل تتزايد خلال 2015/2000 بـ 19.9% في مقابل العروض المتوقعة 17% الأمر الذي يتطلب إعداد استراتيجية لدفع النمو المنشأ لفرص العمل في إطار:

- إعادة النظر في إيرادات المحروقات واستفادة القطاعات الإنتاجية والموفرة للعمالة منها بصورة مباشرة (تفادي ظاهرة العلة الهولندية).
- ضرورة إعادة الاعتبار لعنصر العمل الغائب الأكبر وتثمينه.

- ترقيه الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي بدلا من الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي أدي إلي ظهور بوادر العلة الهولندية وتراجع القطاعات عن دورها في توظيف العمال .
- إعادة مد الجسور بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وضرورة زيادة مخصصات البحث والتنمية ضمن ميزانية الدولة (أموال البحث في الميزانية تقدر ب0.5 بالمائة سنة 2007)
- تثمين دور قطاع التكوين المهني والتمهين.
- دعم القطاعات الموفرة لفرص العمل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

ايجاد نوعية من المؤسسات تلائم اوضاع الشغل وتسهل انشاء المؤسسات وتوفير فرص للعمل

المصادر والهوامش:

(1)_ ورقة الجزائر(2006) حول وسائل تطوير التصنيف المهني والمعايير الجزائرية في ضوء المتغيرات الدولية، ورقة مقدمة لمؤتمر القاهرة، جوان 2006، مصر، ص7.

(2)_ أنظر عبدا لمجيد بوريدي (1999)، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر ، ص101.

(3)_ أنظر: حاكمي بوحفص(1999)، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة وهران ، الجزائر ، ص40.

(4)_ فارس بن جرادي (وآخرون) (1996)، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب بعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، 1996، ص63.

(5) - A.Bouyacoub (2001), la question de l'emploi en Algérie (1990-2001) quel bilan. Colloque international université d'Oran (2001),P80.

(6)- روابحي عبد الباقي وعلي همال (2004) اثأر إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية دراسة حالة الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية الجزائر 2004 ص 58

(7)_ الديوان الوطني للإحصاء (1992)، المجموعة الإحصائية رقم 36 ، مارس 1992 ، الجزائر.

(8)_ حاكمي بوحفص، (2001)، سوق العمل وانعكاسات الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاجتماعي، دراية حالة الجزائر، ملتقى دولي، جامعة وهران، دار ابن خلدون للنشر، (2002)، الجزائر، ص17.

(9)_ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998)، تقرير حول علاقات العمل في سياق الإصلاح الهيكلي، الجزائر ، أفريل 1998 ، ص57.

(10)_ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998)، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، جويلية 1998، الجزائر ، ص17.

(11)_ روابحي عبدا لباقي ، مرجع سابق، ص60.

(12) –www. Mtss.gov.dz/mtss